جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطلبة:

ابراهيم فاطمة

بولويحة ميمونة

الأستاذ المشرف:

حري خليفة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية: 2015– 2016

تشكرات

– الحمد لله سبحانه وتعالى، نحمده ونشكره على جزيل النعم، نحمده على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، حيث لا ننسى أن لكل شيء إذا ما تم نقصان إلا كتاب الله.

– كما نشكر الأستاذ المحترم "حري *خليفة* "على قبوله الإشراف على هذا العمل القيم، وعلى نصائحه التي كانت لنا بمثابة المصباح الذي يلقي نوره على المعلومات الخفية والمبهمة.

– لعلني في هذه الكلمات بسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل أناملي العاجزة عن تكملة هذا الشكر بسبب الفراق لصرح ضمني في أحضانه لسنوات كالأم.

– وأخيرا سأضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وساهم في توسيع مداركي العلمية والعقلية. . . . أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

–إلى من لم يشعرنا بالوحدة في مجتمع مختلف ..... الأم؛

– إلى من علمنا معنى المثابرة في سبيل طلب العلم ..... الأب؛

– إلى العائلة والأصدقاء وكل من ساعدنا من قريب ومن بعيد .

وشكرا ....

المحتويات **رقم الصفحة.**

البسملة.

الشكر.

المحتويات.

المقدمة العامة 02

الفصل الأول: عموميات حول البترول.

تمهيد الفصل 07

المبحث الأول: ماهية البترول 08

المطالب الأول: مفهوم البترول وخصائصه ومكان تواجده 08

أولا: تعريف البترول..... 08

ثانيا: خصائص البترول 09

ثالثا: مكانة تواجد البترول ونوعه..... 10

المطلب الثاني: سعر البترول وأنواعه..... 12

أولا: مفهوم سعر البترول..... 12

ثانيا: أنواع سعر البترول..... 12

المطلب الثالث: أهمية البترول 14

أولا: أهمية البترول إقتصاديا..... 14

ثانيا: أهمية البترول إجتماعيا 15
ثالثا: أهمية البترول في الدخل القومي 15
رابعا: أهمية البترول سياسيا..... 15
المبحث الثاني: إقتصاديات البترول..... 17
المطلب الأول: البترول الجزائري 17
المطلب الثاني: إنتاج البترول 20
المطلب الثالث: دور سونطراك الإقتصادي 24
أولا: نشأة سونطراك..... 24
ثانيا: دور سونطراك الإقتصادي..... 25
ثالثا: تأميم المحروقات..... 26
المبحث الثالث: محددات سعر البترول..... 28
المطلب الأول: الطلب على البترول..... 29
المطلب الثاني: العرض على البترول..... 30
المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترولOPEC 34
أولا: تأسيس منظمة الأوبك..... 34
ثانيا: تعريف منظمة الأوبك..... 35
ثالثا: أهداف منظمة الأوبك 36

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني: السوق البترولية والمشاريع التنموية.

تمهيد 42

المبحث الأول: ماهية السوق البترولية 43

المطلب الأول: تعريف السوق البترولية وخصائصها 43

أولا: تعريف السوق البترولية 43

ثانيا: خصائص السوق البترولية 43

المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية 45

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق البترولية والإحتياطي العالمي من النفط 46

أولا: الفاعلون في السوق البترولية 46

ثانيا: الإحتياطي العالمي من النفط 49

المبحث الثاني: الثروة النفطية ومكانتها في الأقتصاد الجزائري 57

المطلب الأول: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري 57

المطلب الثاني: مكانة قطاع المحروقات وتطور العائدات النفطية 61

أولا: مكانة قطاع المحروقات 61

ثانيا: تطور العائدات النفطية 63

المطلب الثالث: أهمية العائدات النفطية في تنمية المشاريع التنموية في الجزائر 65

أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية..... 65

ثانيا: أهمية العائدات النفطية في تنمية المشاريع..... 66

المبحث الثالث: ماهية المشاريع التنموية..... 69

المطلب الأول: مفهوم المشاريع التنموية 69

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المشاريع التنموية..... 70

أولا: أهداف المشاريع التنموية 70

ثانيا: خصائص المشاريع التنموية 73

المطلب الثالث: أنواع المشاريع التنموية ومصادر تمويلها 74

أولا: أنواع المشاريع 74

ثانيا: مفهوم التمويل..... 76

ثالثا: مصادر تمويل المشاريع 78

خلاصة الفصل 84

الفصل الثالث: واقع المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار البترول.

تمهيد 86

المبحث الأول: الميزانية العامة والمخطط الخماسي 2015-2019 87

المطلب الأول: ماهية الميزانية..... 87

أولا: مفهوم الميزانية وأهميتها 87

ثانيا: خصائص وأهداف الميزانية 91

المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019 93

المطلب الثالث: ميزانية قطاعات الدولة 96

المبحث الثاني: التنبؤات بالسوق البترولية وأثرها على ميزانية الدولة..... 101

المطلب الأول: تذبذبات العرض و الطلب 101

المطلب الثاني: تذبذبات الأسعار 106

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على ميزانية الدولة 111

المبحث الثالث: سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة 115

المطلب الأول: المشاريع التنموية المدرجة في المخطط الخماسي 2015-2019..... 115

المطلب الثاني: المشاريع التي تم تجميدها والملغية من المخطط الخماسي 2015-2019..... 120

المطلب الثالث: الطاقة المتجددة كبديل للبترول 122

أولا: تعريف الطاقة المتجددة..... 122

ثانيا: مكانة وأهمية الطاقة المتجددة..... 124

ثالثا: الطاقة البديلة في الجزائر..... 125

خلاصة الفصل 129

خاتمة العامة 131

قائمة المراجع 136

قائمةالجداول

قائمة الأشكال البيانية

مقـــدمـــة عـــامة

مقدمة عامة:

يشكل قطاع المحروقات أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري. هذا ما أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى التطرق لموضوع البترول باعتباره المصدر الأساسي للطاقة والدخل لمختلف دول العالم الثالث التي تعتمد عليه كثيرا للرفع من اقتصادياتها.

ولغرض تحقيق أهداف التنمية والنهوض بالاقتصاد تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على صادراتها من المحروقات بشكل خاص التي تمثل أهمية اقتصادية وسياسية مما جعل الجزائر تتأثر بالتحولات الاقتصادية العالمية، وهذا ما أدى بها إلى الوقوع في الأزمات .

إن التغيير الذي يطرأ على أسعار البترول يجبر القائمين على الاقتصاد والسياسة، على تقديم حلول جذرية، ووضع خطط من شأنها ترشيد سياسة الإنفاق وتطوير المشاريع التنموية، وتمويلها حسب حاجاتها. وكذلك تساعد عوائد البترول على إرساء قاعدة متينة نتيجة للدور والوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة، بالموازاة مع وضع ورسم سياسة متجانسة، وتوفير المناخ الملائم للمشاريع التنموية.

وما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، هذا القطاع الاستراتيجي الذي يحتل الصدارة في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميته من خلال توفير السيولة الجاهزة التي تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

إن دراسة الأزمات السعرية التي يتعرض لها سوق البترول العالمي تعتمد على تحليل خصائص ومميزات الطلب والعرض على البترول، حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن الأسعار تستمد استقرارها من استقرار السوق، الذي بدوره تحكمه أساسيات السوق، لكن بالنسبة لصناعة البترول الأمر مختلف تماما عن بقية المواد الأولية الأخرى، حيث يصعب بلوغ مستوى التوازن العالمي السوق الذي يتحدد عندما يلتقي كل من منحنى العرض والطلب عند نقطة التوازن، ومن هذا المنطلق، أنشئت منظمة الأوبك التي تهدف إلى التأثير على آلية تحديد الأسعار في الأسواق البترولية، من أجل تحقيق مصالح الدول الأعضاء. وعليه يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما مصير المشاريع التنموية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول ؟

وللإجابة على الإشكال المطروح لابد من صياغة تساؤلات فرعية.

التساؤلات الفرعية

1. ما دور البترول كمصدر تمويل اقتصاديات الدول ؟
2. ما مستقبل تمويل المشاريع التنموية في الجزائر ؟
3. ما علاقة أسعار البترول بتمويل المشاريع التنموية ؟
4. ما هي العوامل المؤثرة على السوق البترولية؟
5. كيف يتم استغلال العوائد النفطية؟

فرضيات البحث:

بناء على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1- يعتبر البترول مصدر رئيسي للطاقة في العالم .

2- يتم تمويل المشاريع التنموية في الجزائر من البنوك المركزية والمدخرات.

3- تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري إما استقرارا أو اختلالا.

4- تلعب العوائد النفطية دورا بارزا في تحقيق تنمية مستدامة لاقتصاد الجزائر، إذا ما استغلت استغلالا جيدا.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع كر منها مايلي:

1. امتداد للدراسات السابقة,
2. التقلب السريع الذي تشهده أسعار البترول,
3. تسليط الضوء على البترول باعتباره مؤشر يدل على تحديد اتجاه الاقتصاد في تمويل المشاريع التنموية خاصة في الجزائر.
4. حاجة البحث العلمي لمثل هذه الدراسات، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على العوائد النفطية في تمويل خزينتها العمومية.

أهمية البحث:

1. أهمية البترول باعتباره المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة؛
2. توضيح تقنيات تحديد أسعار البترول وخصائصه؛

3. معرفة مدى تأثر المشاريع التنموية بأسعار البترول؛

4. معرفة علاقة البترول بالمشاريع التنموية؛

5. ملاحظة التغيير لمختلف المشاريع التنموية بعد انخفاض سعر البترول.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1. محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالبترول.

2. الكشف عن أهم المشاريع التنموية التي كان يتم تمويلها من الريع البترولي.

3. توضيح العلاقة الموجودة بين انخفاض أسعار البترول والمشاريع التنموية في الجزائر.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في تحليل انخفاض أسعار البترول،و مدى تأثر المشاريع التنموية من جراء ذلك، خلال المخطط الخماسي (2019/2015).

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بتحليل كل جزء من أجزاء هذا الموضوع، إضافة إلى المعاينة لدراسة مقارنة بين سنوات قبل وبعد انخفاض أسعار البترول.

أدوات البحث:

أثناء إعداد هذا البحث قمنا ب:

1. الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، المذكرات، التقارير، وكانت هذه المراجع باللغة العربية.

2. الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الدراسات الحديثة، التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

3. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال، من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.

صعوبات البحث:

تتجلى أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجاز هذا البحث التي لا خلاف فيها لدى جل الباحثين وهي قلة المراجع المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى نقص المذكرات والمراجع والرسائل الجامعية التي تتناول تأثر المشاريع التنموية وتمويلها من خلال الريع البترولي.

عرض خطة البحث:

قصد الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، تم تقسيم خطة العمل إلى ثلاثة لفصول رئيسية جاءت كالتالي:

تناولنا في الفصل الأول عموميات خول البترول وثلاث مباحث وكل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البترول، وفي المبحث الثاني دور البترول في الاقتصاد وفي المبحث الثالث أسعار البترول بينما الفصل الثاني فتناولنا فيه السوق البترولية والمشاريع التنموية. المبحث الأول ماهية السوق البترولية، المبحث الثاني أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثالث ماهية المشاريع التنموية، أما الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة المشاريع التنموية. وجاء بعنوان واقع المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار البترول، تضمن أيضا ثلاث مباحث وكل مبحث تضمن ثلاث مطالب، حيث المبحث الأول تناول الميزانية العامة والمخطط الخماسي 2015- 2019. المبحث الثاني التنبؤات بالسوق البترولية وأثرها على ميزانية الدولة، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى سياسة التقشف المتبعة من قبل الدولة من خلال المخطط الخماسي 2015-2019.

الفصل الأول

عموميات حول البترول

تمهيد:

يعتبر البترول القلب النابض للاقتصاد واليد المحركة للدولة من خلال الأهمية البالغة التي يكتسبها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو أحد مقومات الاقتصاد العالمي الذي يساعد على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وكذلك أسعار البترول التي تلعب دورا مهما في المساهمة بنهوض اقتصاديات الدول، ومساهمة الريع البترولي في الدخل القومي لان معظم الدول تركز عليه في الحصول علي إراداتها وهو يساعد في إعادة وتنظيم البنيان المالي والاقتصادي للدول سواء المصدرة أو المستوردة للبترول وكيفية تسعيره، وهو كذلك مورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه الشعوب للقيام بنشاطاتها ويتوقف دوره على عدة أدوار رئيسية .

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل من خلال المبحث الأول ويتمثل في ماهية البترول والمبحث الثاني سنتناول فيه اقتصاديات البترول والمبحث الثالث محددات سعر البترول.

المبحث الأول: ماهية البترول.

إن الاهتمام بموضوع البترول ليس بالجديد ولا بالغريب، فقد احتل هذا الموضوع الصدارة ضمن اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وذلك راجع لتزايد خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات والنشاطات.

المطلب الأول: مفهوم البترول (خصائصه ومكان تواجده).

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التعارف المختلفة للبترول التي تميز خصائصه كمادة طاقوية تسيطر على تجارة العالمية.

أولا: مفهوم البترول. هناك عدة تعاريف للبترول، فهناك من يراه مصدر الطاقة وهناك من يعتبره في نفس الوقت ثروة للشعوب منها:

- ✓ البترول هو المادة موجودة في باطن الأرض يعود وجوده نتيجة تحلل المواد العضوية (من نباتات حيوانات) كانت تستقر بباطن الأرض وبسبب الضغط العالي المتولد عن ترسب طبقات الطمر والرمل فوقها تعرضت لتغيرات عديدة حولتها إلى مواد هيدروكربونية؛[1]
- ✓ هو المادة الخام التي تستخرج من الحقول ويعرف على أنه ذلك المنتوج الذي تحدد أسعاره في السوق البترولية، إذ تشتمل تكلفته على نفقات البحث، الاكتشاف والتنمية والاستغلال والتكرير ونفقات التسويق.[2]
- ✓ البترول كلمة لاتينية الأصل تطلق على الزيت الخام وكثيرا ما تطلق على الغاز الطبيعي أيضا، وهو موجود في باطن الأرض على أعماق متفاوتة؛
- ✓ البترول عبارة عن مجموعة من مواد هيدروكربونية، تتكون في أساسها من هدروجين وكربون، وهي يمكن أن تتحلل إلى مجموعة جزيئات ذات خواص مختلفة تساعد في تعدد وتبيان المنتجات البترولية؛
- ✓ البترول كلمة ذات أصل لاتيني معناها زيت الصخر وقد يأخذ البترول شكلا سائلا ويسمى حينئذ بالزيت الخام أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى بالغاز الطبيعي؛ [3]
- ✓ البترول مادة بسيطة ومركبة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين هما الهدروجين والكربون؛

---

[1]- عبد الخالق مطلك الراوي، **"محاسبة النفط والغاز"**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص13.

[2]- سعد الله داود، **"الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"**، بدون طبعة، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 10 .

[3]- مدحت العراقي، **"ارتفاع أسعار النفط، الأسباب التداعيات، التوقعات"**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العددالثامن، جويلية2006، ص11.

- ✓هو عبارة عن مواد هيدروكربونية أي المركبات التي تتكون من عنصري الكربون والهدروجين سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بيت الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته، وتستمد كلمة بترول أصلها من اللغة اللاتينيةpetro-rock [*] oléum.[**]
- ✓البترول موجود في الطبيعة وهو تحلل المواد العضوية الناتجة عن إنطمار الملايين من الحيوانات، والنباتات الميتة عبر ملايين السنيين في طبقات تحت ضغط وحرارة شديدين ويتكون البترول من مزيج من المركبات الهيدروكربونية، بالإضافة إلى بعض الشوائب كالمواد الكبريتية، الأكسوجينية والآزوتية وبعض المركبات المعدنية المحتوية على النيكل والغانااديوم.[4]
- ✓البترول مصطلح عام يعني زيت الصخر ويستعمل عادة للإشارة إلى البترول الخام وهو مكثفات أحفورية يتكون من مزيج من الهيدروكربونات .[5]

ثانيا: خصائص البترول : إن خصائص البترول مرتبطة بطبيعة وبكيفية استغلاله مما يكسبه أهمية كبيرة في تزايد منفعته، إلى جانب استمرارية تعاظم قدرته التنافسية بصورة فعالة ومؤثرة ومن أبرز خصائصه:[6]

أ.نقطة الإنكساب: يقصد بها درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية وكذلك المتواجدة بالبترول الخام وتدل على مقدار لزوجته واقل درجة حرارية ينكسب بها البترول فعند ارتفاع نقطة الإنكساب ترتفع نسبة المادة الشمعية وكذلك ارتفاع لزوجته وقد تأثر على :

- ✓ انخفاض وتدني نوعية وجود البترول الخام؛
- ✓ خفض سعر البترول؛
- ✓ زيادة التكاليف الإنتاجية.

---

[*] - Oleum:زيت

[**] - Petro – Rockبترول الصخر

[4]-محمد نجاة، " **الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر** "، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة، تيارت، 2011 - 2012، ص 10.

[5]- هشام حريز، " **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** "، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، 2011، ص 74.

[6]- زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات "الاقتصاد الجزائري نموذج"**، مذكرة ماجيستير، تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، الجزائر، 2011-2012، ص 06.

ب.درجة الكثافة النوعية: وتعني نسبة وزن مادة معينة إلى وزن مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية أي حرارة المادة المعينة والماء ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام.

و هناك خصائص أخرى :

ج.الخاصية التكنولوجية : ترتبط أساسا بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية، فالبترول يتطلب رؤوس أموال بكميات كبيرة من أجل استغلال الثروة البترولية بسبب تنوع وتعدد مراحله وإنتاجه .

د. الخاصية الإنتاجية: حيث تتميز بارتفاع إنتاجها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مع بقية السلع الأخرى، فالبترول يتطلب وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا.

هـ.خاصية مرونة الحركة البترولية: تتميز الحركة البترولية عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي مكان ومنطقة في العالم.

و. خاصية الاستعمال الواسع وغير المحدود:للبترول منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات وهناك أيضا خصائص تتعلق بالبترول منها.[7]

- ✓العرض والطلب على البترول يتصف بكون مرونته قليلة في المدى القصير، فعرض البترول لا يمكن زيادة إنتاجه، وذلك من وجوب توسيع معدات الخزن للخام والتي تعد من عملية زيادة العرض أما تناقص العرض فيكون أسهل وأسرع من زيادته؛
- ✓الطلب البترولي فيكون معدوما أو قليلا في المدى القصير وسواء في زيادته أو تناقصه لأسباب وعوامل مختلفة اقتصادية وسياسية وكذلك تكنولوجية؛
- ✓نشاط البترول يعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب، العمل المتطلب لمهارات وتقنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم ومتطور؛
- ✓المادة الأولية للبترول هي مادة ناضجة وغير متجدد في الطبيعة، أي أن حياة البترول هي لفترة زمنية معلومة ومحددة.

ثالثا: مكان تواجد النفط ونوعه.

[7]– محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص08.

النفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة إلى أخرى وحتى داخل الحقل الواحد، لا يوجد نفط واحد في نوعه بل قد توجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول القارة الإفريقية والبترول العربي في المنطقة الأسيوية مختلف عن البترول في المنطقة الإفريقية وهكذا فقد يكون بارفيتيا* أو قد يكون بترولا نافتينيا** من المواد الإسفلتية (العطرية، الأروماتية)، هناك بترول خفيف، ثقيل، متوسط .

إذ الاختلاف والتباين في أنواع المادة البترولية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي، ومن أبرز هذه التأثيرات:[8]

- ✓ التأثير على قيمة وسعر البترول؛
- ✓ التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث تفاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية؛
- ✓ التأثير على العرض البترولي من خلال تقدير أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتر وكيماوية.

يوجد معظم البترول في العالم ضمن الصخور الرسوبية في فراغات المسام الدقيقة التي توجد بصورة خاصة في الرمال والصخور الرملية والصخور المتشابكة والحجر الكلسي (الجيري) وقد تضم الصخور الصفائحية والغضارية بعض الزيت، ولعل تكون الصخور الرملية المنفذة التي تتميز بنسيج مفتوح أكثر الصخور خزنا للبترول على الرغم من انه قد تم الحصول في حالات عديدة على إنتاج ممتاز من الصخور الكلسية، وقلما يوجد البترول في الصخور الاندفاعية ولقد جرى إثبات واقعة هجرة البترول من الصخور الرسوبية المجاورة إلى الصخور الاندفاعية أما الصخور المتحولة فلا يمكن أن تكون مصدرا للبترول ذلك أن الحرارة والضغط الشديدين اللذين تعرضت لهما هذه الصخور كان كافيا لتدمير أي زيت قد يكون موجودا في هذه الصخور.

وعلى هذا فان الصخور الرسوبية وبصورة خاصة تلك التي توضحت في محيط بحري ضحل، هي منابع البترول، ويتجمع كذلك في الطبقات الصخرية المصابة بطي أو تصدع بسيطين، حيث تتشكل البنى المعروفة بوجود البترول، ولعل أكثر التجمعات البترولية الموجودة هي المحدبات البترولية، لكن الغاز المرافق للبترول قلما وجد حرا في ذروة المحدب، وحتى عندما يكون البترول محصورا بواسطة ضغط الطبقات التي فوقه فان الغاز المرافق له

---

* – بارفيتيا: هو البترول الذي يحتوي على كمية عالية من مواد البارفيتية.

** – نافيتينيا: هو بترول يحتوي على كمية عالية من المواد النافتينة.

[8] – أمينة مخلوفي، " **أسس اقتصاد النفط** "، الجزء الأول، 2014، ص 13.

يكون في أكثر الحالات منحلا في السائل البترولي الموجود في فراغات الصخور التي تحتوي عليه إلا أن الشيء السائد هو وجود البترول سابحا فوق المياه المحصورة .[9]

المطلب الثاني:سعر البترول وأنواعه.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم سعر البترول وأنواعه:

أولا:مفهوم سعر البترول.

السعر البترولي هو عبارة عن قيمة الشيء، معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.[10]

وكذلك يعرف على انه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها نقدا خلال فترة زمنية محددة وتأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناخية...الخ.

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشاف البترول، وبالاعتماد على تطور السوق البترولية فقد كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار البترول، وهذا ما سمي باحتكار القلة، وفيما بعد السوق البترولية ليتحدد في الموانئ وبعد اكتشاف واتساع صناعة البترول في دول عديدة لكن سرعان ما وصل إلى السعر الاحتكاري ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي لعوامل العرض والطلب، وهذا لدخول عدة دول منتمية للسوق البترولية.[11]

يعتبر سعر البترول تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال فترة زمنية نتيجة عدة عوامل اقتصادية ة اجتماعية ومناخية ... بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها، ولا يمكن تناول سعر البترول دون تناول أسعار المنتجات البترولية التي تتضمن قدرا كبيرا من الريع الاقتصادي ممثلا في الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق)، وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي.

---

[9]- أنور العقاد، "**أسس الجغرافيا الاقتصادية** "، بدون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1967، ص 147.

[*] **بارفيتيا** : هو بترول يحتوي على كمية عالية من المواد البارفيتية .

[**] **نافتينيا** : هو بترول يحتوي على كمية عالية من المواد النافتينية .

[10]- رويحح سعيد، "**التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، (1997 – 2009)**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 03.

[11]- تقي زكرياء وآخرون، " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**"، مذكرة ليسانس، جامعة باتنة 2013، ص 03.

ثانيا : أنواع السعر البترولي.

عند تناول أسعار البترول الخام لابد من التطرق إلى أنواع سعر البترول، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى،

ومن أبرز هذه الأنواع:[12]

أ.السعر المعلن: بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج، ثم انتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير البترول حتى الحرب العالمية الثانية، فكانت تتحدد هذه الأسعار باعتبار أن البترول يأتي من خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره.

ب.السعر الحقيقي:بدأ العمل بهذا السعر في أواخر الخمسينيات عندما انخفضت الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات البترولية الوطنية، والتي كانت تقدم تخفيضات متنوعة للمشتري.

ويعبر السعر الحقيقي عن سعر الشراء الحقيقي ويسمى أيضا بسعر التحويل أو سعر التوقف وقد يكون سعر الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا أو يعبر عن السعر المحاسبي وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية من البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى بسعر التنازل ونشير إلى السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدي الشركات البترولية.

ج.السعر المرجعي أو سعر الإشارة: هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الفعلي ويحدد السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن، وتم العمل بهذا السعر بين الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية العالمية وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية واقتسام العوائد فيما بينها .

د.سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدولة البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إن هذا السعر يعكس الكلفة

[12]– لباني يسمينة، " **انعكاسات تغيير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص 72.

الحقيقية، التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو فينفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

هـ.السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.[13]

المطلب الثالث: أهمية البترول.

"إن الغلبة من الشعوب بمقدار ما تملك من البترول " قالها كوليدرج:[14]

إن هذه العبارة تختصر لنا الكثير، إذ هي تدل على الأهمية البالغة التي يحتلها البترول على المستوى الدولي في مختلف الميادين.

ومن المعروف أن الوطن العربي سواء في منطقة الخليج العربي أو في شمال إفريقيا يختزن الجزء الأكبر من الثروة النفطية في العالم، إذ يحتل مكانا بارزا بين البلدان التي تنتجه وتصدره.[15]

أولا:أهمية البترول اقتصاديا.

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال أدلمان وفرانكل، عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض (العمل، رأس المال والتنظيم)، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.[16]

أ.دور البترول في القطاع الصناعي: يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة الطاقة المحركة وأغراض أخرى وهو أساس الصناعة البيتروكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80ألف.

ب.دور البترول في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البيترو زراعة " وذلك لسببين رئيسيين هما:

---

[13]– رويجع سعيد، "**التطور التاريخي لأسعار البترول وآثاره على الاقتصاد الجزائري 1970–2009**"، مرجع سبق ذكره ص 06.

[14]–مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، " **منظمة التجارة العالمية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 223.

[15]–عاطف سليمان، " **الثورة النفطية ودورها العربي**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009 ص 41.

[16]– مشدن وهيبة، "**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال 1973– 2003**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 12.

- ✓ البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- ✓ استعمال المنتجات البيتروكيماوية وآثرها على التقدم الزراعي.

ج.دور البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباح خيالية.

ثانيا:أهمية البترول اجتماعيا: إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بنائها بفضل البترول الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي.[17]

أ.دور البترول في قطاع المواصلات : أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 38% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية .

ب.دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية : يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

ج.دور البترول في المنتجات البيتروكيمائية واستخدامها: حلت المنتجات البيتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا، مثل مواد البلاستيك الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الدهانات، الأسمدة.

ثالثا:أهمية البترول في الدخل القومي: تتحدد أهميته في مساهم البترول في الدخل القومي الإجمالي على أساس القيمة المضافة العائدة عن الصناعة البترولية تتركز فيما يعود على العمل رأس المال، الموارد المستخدمة في شكل أجور، مصروفات، أرباح، ونسبة الفوائد.

بالإضافة على ذلك الخدمات التي يضيفها البترول هي القيمة الناتجة عن عمليات البيع والشراء بالإضافة إلى ذلك الخدمات العامة وتنمية الصناعات البترولية المتعلقة بالبترول، وبمعنى مختصر تشمل القيمة المضافة للبترول كل زيادة أو تغيير يدعم الاقتصاد.

[17]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مرجع سبق ذكره، ص:12.

رابعا: أهمية البترول سياسيا: إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة له معا.

أ.الدور السياسي للبترول : المعروف أن البترول في العالم غير متساوي في توزيعه، فهناك دول صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية، تمتلك الدول احتياطا كبيرا من البترول وفي المقابل معظم الدول الكبرى الصناعية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، محرومة منه وهذا الواقع جعل من البترول كيفية للحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي الاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وإفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية.[18]

ب.البترول كسلاح سياسي : لقد أستعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملت الشركات البترولية للضغط على الحكومات، التي أممت بترولها أو التي حاولت الرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة، كما استخدمت الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية لضغط على الدول الضعيفة.[19]

[18]– مداني مختار، عبد الرحمان مختار، " **أثر أسعار البترول على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**"، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، غير منشورة، ص19.

[19]– زيتون هوارية، " **اثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات "الاقتصاد الجزائري نموذجا"**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المبحث الثاني: اقتصاديات البترول.

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر كما يتزايد دوره باستمرار بسبب تعدد استعمالاته في مختلف المجالات والأنشطة وهذا من خلال الدور الاستراتيجي لأهمية البترول الجزائري في تمويل عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: البترول الجزائري.

عندما تحصلت الجزائر على استقلالها تضمنت اتفاقيات أيفيان بابا خاصا ينظم الثروة البترولية واستغلالها، وهكذا حال الاستعمار هدفه الأساسي دائما سلب ثروات الشعوب، ولكن لم تدم أحلام فرنسا طويلا حيث عدلت هذه الاتفاقية مباشرة بعد استقلال الجزائر، وأبرمت اتفاقيات للتعاون المشترك على أساس من العدل والمساواة إلى أن ألغي تماما كل ماله صلة بالاستعمار فصدرا قوانين التأميم الكلي في فبراير 1971.[20]

ولم يعرف عن القارة الإفريقية فيما مضى أنها منطقة إنتاج كبير للبترول، أو أنها ذات إمكانيات متبلورة تشبه الدرع تغطي بعض أنحائها طبقات رسوبية، وإذ فرض أن وجود البترول بكميات تجارية في مثل هذه المناطق محدودة جدا، هذا على الرغم من أن بعض أجزاء القارة التي تتألف من الصخور القديمة مغطاة برسوبيات بحرية ذات سمك لا بأس به كما هو الحال في شمال الإفريقيا إلى شمال الصحراء الجزائرية.[21]

تمت اكتشافات أخرى في الصحراء الشمالية، بالجزائر بالقرب من الواحات، وكذلك في الجنوب في حوض بولياك إلى الشرق والجنوب الشرقي من قلعة فلاتر Flatters كما أنه تم اكتشاف حقل كبير للغاز جنوب واحات الأغواط وجميع هذه الحقول بعيدة إلى حد ما عن الساحل لذلك فقد تطلب استغلال هذه الحقول إقامة خطوط أنابيب لنقل هذا البترول ونتيجة هذه الاكتشافات أصبح الجزر الشمالي من الصحراء الإفريقية مملوءة بأعمال التنقيب، وقد ازداد الإنتاج الجزائري، إذ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فحسب لأنه يقوم على استخراج البترول وبيعه في الأسواق العالمية بلا شفافية أو رقابة، ومن عوائده يتم شراء المواد الأساسية التي نعيش بها، وكذلك يتم دفع أجور العمال.

---

[20]–يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 436.

[21]– أنور العقاد، **"أسس الجغرافيا الاقتصادية "**، بدون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1967، ص، 196.

تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة الأوبك بحسب عائدات البترول، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات وصادرات البترول لدول الأوبك حسب التصنيف الذي أعدته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، وتتركز حقول البترول الجزائري في أربع مناطق رئيسية هي:

- ✓ حقول البترول حاسي مسعود؛
- ✓ حقول بترول قلعة بولنيا fort polignacs من قابس؛
- ✓ حقول حاسي الرمل للغاز الطبيعي جنوب الجزائر العاصمة؛
- ✓ حقول عين صالح للغاز الطبيعي من حاسي الرمل.

يتسم البترول باعتباره موردا طبيعيا نابضا بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع البترولي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له من السياسات البترولية ما ساعدها على الضغط نزولا على أسعار البترول الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع البترولي.

تعريف الريع البترولي :

هو الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق)، وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك ويتوزع الريع البترولي بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن تصنيفها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية)، يختلف الريع البترولي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له تبعا لقوة أو ضعف أسعار البترول الخام، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح.[22]

تعود أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر إلى عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من المنطقة في سنة 1946، اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية أول حقل بترولي في وادي قطراني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، أما في سنة 1956 تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقول البترول في

[22]– حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي** "، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 200، ص، 24.

الجزائر، وحقل حاسي الرمل الذي هو أول حقل غازي بالبلاد إذ أعتبر حينها من أضخم الحقول في العالم، ولهذا تعتبر سنة 1956هي سنة الاكتشاف الفعلي للبترول في الجزائر .

تتطلع الجزائر أن توجد لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول البترولية مع تواجدها ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول. ونتيجة لضعف الأجهزة المالية العربية وانخفاض معدل القدرة الاستيعابية ة فقدان الخبرة والأيدي العاملة اللازمة لإدارة المشاريع الإنمائية، يترتب على ذلك حقول رؤوس الأموال البترولية للبلدان الغربية وتوظيفها في الاستثمارات.

أهم السياسة البترولية الجديدة بالجزائر تعتمد على المعطيات التالية:

✓استرداد مقومات السيادة الكاملة علة قطاع الثروات البترولية فلاستقلال الحقيقي كما عبر عنه الميثاق الوطني يستلزم الاستقلال الاقتصادي المركز أساسا على استعادة الثروات الطبيعة ولذلك كانت قرارات التأميم؛

✓استعادة الثروات الطبيعية فرض على الأمة ضرورة الاعتماد على نفسها أولا لتوفير شروط الاستقلال الفعلي ولذلك منحت سونا طراك دور منفذ الأعمال؛

✓دمج الصناعة البترولية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبذلك يحقق اقتصادا يعتمد على تنوع مصادر للدخل؛

✓زيادة مجال البحث واستثمار الثروات البترولية فمن المعلوم أن إنتاج البترول كلما أتاح ذلك إمكانيات إنتاج تكفي لتغطية احتياجات التنمية الحالية؛

✓تأمين احتياجات السوق المحلية من الطاقة بسر مناسب وبالتالي يتم توفير المصدر الأساسي لتسيير النشاط الصناعي.[23]

وفي سنة 1958 أنشئ قانون البترول الصحراوي لتسهيل عملية منح رخص الامتياز البترولي وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء، كما تضمنت العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر، تم التركيز على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة في استغلال الثروة النفطية فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.

[23]– يسري محمد أبو العلى، **"نظرية البترول بين التشريع والتطبيق"**، مرجع سبق ذكره، ص – 542

استهدفت الجزائر المستقلة على المستوى الاقتصادي الشامل تخليص الاقتصاد الوطني من قيود التبعية وتأمين الاستقلال الاقتصادي، بغرض سيطرتها الفعلية على مجموع النشاطات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتطبيق برامج شاملة للتنمية الاقتصادية، أما في مجال البترول بصفة خاصة فإن الجزائر استهدفت إنشاء صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته المختلفة وكذلك تأمين الروابط وعناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات.

أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر فلم يكن سوى في 1956.[24]

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية للبترول غير أنأي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولي، ومزايا تنفرد بها تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة، ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البترول الدولية.[25]

الجدول (01 – 01):نمو القدرة الإنتاجية للنفط . (الوحدة مليون برميل يوميا)

الدول	1990	2003	2020	2030
الجزائر	1.3	1.5	1.9	1.8
ليبيا	1.5	1.3	1.4	1.8
نيجيريا	1.8	2	2.7	3.2

المصدر:حسين عبد الله، **المخاطر المحيطة بنفط الخليج**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171 يناير 2008، ص 36.

[24]– مليكة محمدي، **"دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة 1962–1973"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ، جامعة الجزائر، 2011 ص 82 و83 .

[25]– قويدر قوشيح بوجمعة، **" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، 2009، ص 42.

من خلال الجدول نلاحظ نمو قدرة إنتاج النفط اليومية في الجزائر هذا بسبب زيادة الآبار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية و50% في إطار الشراكة واستكشاف 17 بئر منها، وتحتل الجزائر المركز 13 فيما يتعلق بامتلاك احتياطي النفط .

المطلب الثاني: إنتاج البترول.

يعتبر إنتاج البترول حديث العهد إذا ما تم مقارنته بإنتاج الفحم أو المعادن الأخرى الرئيسية وغيرها، ولقد حقق زيادة تدريجية منتظمة بالرغم من أن هذا الإنتاج يتميز بالانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون معنية بالبترول وفي الواقع أن معظم بترول العالم ينتج في عدد محدود من الدول.

كان النفط ومزال أكبر مصدر عالمي لتوليد الطاقة التي تحتاج إليها الاقتصاديات العالمية غنيها وفقيرها، قويها وضعيفها، وتبين الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة بأن كمية النفط الخام المنتجة في العالم في تزايد مستمر.[26]

بدأ البترول في إنتاجه أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنتاجه يزداد باستمرار ولكن ببطيء حتى بعد نهاية القرن التاسع عشر، ثم أخذ الإنتاج يزداد بسرعة كبيرة ومتواصلة هو والصناعات الأخرى التي اعتمدت عليه في هذه البلاد وفي أنحاء العالم الأخرى، وهكذا كبرت هذه الصناعة التي بدأت ضئيلة وعظمت وأصبحت تمثل اليوم استثمارات هائلة قد لا يفوقها إلا استثمارات محدودة، أما من ناحية القيمة فقد أحتل البترول المرتبة الأولى بين جميع السلع الهامة التي تم إنتاجها في الولايات المتحدة سواء منها ما أنتج في حقل المعادن أو الإنتاج الزراعي.

يعتبر إنتاج البترول من أهم النشاطات التي ظهرت عبر العصور وتتسم مستويات الإنتاج بالتقلب الذي يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها:[27]

- ✓ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر 1973 وتعذر انخفاض استهلاك الدول المتقدمة؛
- ✓قيام الثورة الإيرانية سنة 1979 وإعلان الحكومة عن عزمها على تخفيض إنتاج البترول؛

[26]– عبد الرزاق بن هاني، " **اقتصاديات الموارد والبيئة** "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 273.

[27]– كامل بكري وآخرون، " **الموارد واقتصادياتها**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص173.

- ✓ظهور فائض من البترول في السوق العالمي، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الأسعار خلال الفترة 1979-1980؛
- ✓التوفير في استهلاك البترول؛
- ✓السحب من الاحتياطي الإستراتيجي الذي تكون في الأعوام الماضية عندما كان هناك تخوف من عم إمكانية الحصول على البترول بكميات كافية من الدول المنتجة؛
- ✓تحكم شركات البترول الدولية في سياسات الإنتاج.

إنتاج البترول يتم في قسمين:

القسم الأول :ينصرف إلى استخراج البترول من باطن الأرض وتصديره في الشكل الخام .

القسم الثاني: استخدام البترول في عدة مراحل إنتاجية بواسطة تكريره وتصنيعه في شكل منتجات نهائية صالحة للتسويق المباشر للمستهلك.

ويقصد بإنتاجية البترول استخدامه في الصناعات التحويلية أو استغلال الإيرادات البترولية في بناء قاعدة اقتصادية قوية تكفل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بالنسبة لقطاع البترول تعمل الجزائر على تصدير الخام في شكل منتجات مكررة وقد تضمن مخطط تنمية الهيدروكربونات توسيع طاقة مصافي الجزائر.[28]

تطور القاعدة الصناعية الجزائرية أدى إلى تطوير القدرات الصناعية وزيادة الطلب على موارد الطاقة وخاصة البترول الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي، وفرض ذلك تدعيم القاعدة الصناعية التي تعتمد على خطة شاملة هدفها حفظ مصادر الطاقة والاقتصاد.

إن عمليات الإنتاج تقوم عليها تكلفة هذه الأخيرة تلعب دورا في تحديد سعر البترول من ناحية شمولها لعدة طرق بديلة وتأثيرها في درجة جودة البترول الخام، لذا ينبغي على الشركة دراسة الآثار المترتبة على عملية الإنتاج، أما على صعيد الإنتاج فهناك ضجة أخرى في الوقت الذي قبلت فيه الدول المنتجة للمبدأ القائل أن " البترول مصدر قابل للنضوج حتما "، تولد ودعي موازي وهو شعور الدول بمسؤولياتها اتجاه أجيالها القادمة.[29]و تتسم صناعة البترول بعدة خصائص وصفات تبرز الوزن الاقتصادي لهذه الصناعة وهي:

---

[28]- يسري محمد أبو العلا، " **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص 454.

[29]- عبد العزيز مؤمنة، " **البترول والمستقبل العربي** "، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1976، ص 31.

أ) صناعة ثقيلة: وتتطلب هذه الصناعة في جميع مراحلها ابتدءا من البحوث والاستخراج والنقل والتكرير وحتى التوزيع على رؤوس أموال ضخمة متزايدة، ويرجع ذلك إلى تزايد الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى إلى زيادة تكلفة الوحدة الإنتاجية.

ب) صناعة عائمة: وذلك لان مناطق الاستهلاك الضخمة المتزايدة باستثناء الولايات المتحدة وروسيا ليست من الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وبذلك فان ما يتم نقله من البترول إلى موانئ التصدير يوميا يقدر بأكثر من 80 مليون طن، ويتجه هذا البترول إلى نحو 3 مواطن رئيسية هي أوربا الغربية اليابان والولايات المتحدة.

ج) صناعة متعددة المراحل: فاستغلال البترول يتضمن العديد من المراحل المتتالية مثل الاستخراج الإنتاج، النقل، التكرير، التوزيع، و تتميز كل مرحلة بأنها يمكن أن تتم في جهة مستقلة تماما عن الجهة التي تنفذ فيها المرحلة التالية.

فيما يتعلق بإنتاج البترول فان الدول المصدرة للبترول ترجع زيادة الإنتاج العالمي له، حيث أنبعض الدول المنتجة للبترول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك كامل إنتاجها، كما تستورد كميات أخرى لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي، فلعل الأكثر دلالة على أهمية البترول العربي في السوق العالمية للبترول هو أن نقارن مجموع الصادرات من البترول العربي إلى مجموع الصادرات البترولية العالمية من مختلف الدول المصدرة، أما الوطن العربي الواقع شمال إفريقيا فقد دخل ميدان الصناعة النفطية في وقت متأخر مقارنة مع البلدان العربية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، ففي الجزائر تم الحصول على أول حقل بترولي في الصحراء الجزائرية كان إنتاج النفط فيها قد وصل إلى حوالي 437 ألف برميل يوميا، ثم بدأ بالتزايد في عهد الاستقلال؛ [30]

قد تكون المنشاة غير مخيرة في الحصول على سلعة محددة دون أخرى، وإنما طبيعة الإنتاج الهادف للحصول على منتج معين تظهر ملازمة له سلعة أخرى، قد تكون ذات قيمة مقاربة المنتج الأساسي أو أقل قليلا وهو ما يحصل في عملية استخراج النفط الخام، فهناك نقطة انفصال تنفصل عندها المنتجات المشتركة بحيث يصبح كل منتج مميزا بشكل مستقل عن المنتجات الأخرى.

بعد إنتاج البترول هناك استعمالات أخرى للصناعة البترولية:

[30]– عاطف سليمان، " **الثروة النفطية ودورها العربي** "، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص50- 55.

لاشك أن الشهرة التي اكتسبها البترول إنما بنيت ولا تزال على كونه مصدر الطاقة والحرارة اللازمتين للاستعمال الصناعي خاصة، إلا أن المفهوم التقليدي لاستعمال البترول تطور وأصبح أعم وأشمل نتيجة التطور العلمي والأبحاث البترولية.

والحقيقة انه من الصعب جدا حصر مجالات استعمال منتجات الصناعة البترولية لأنها بالإضافة إلى استعمالها كسلعة نهائية في حد ذاتها، يمكن استعمال العديد منها كسلعة وسيطة في صناعات أخرى كالصناعات البترولية.[31]

نجد تدفقات العمالة في المنطقة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة لا تخضع للمنطق نفسه ولا تحمل في طياتها نفس النتائج والآثار التي ترتبت على تيارات تدفقات العمالة من جنوب ووسط أوروبا إلى بلدان شمال وغرب أوروبا المتقدمة صناعيا .فارتفاع مستوى الأجور النقدية في البلدان العربية البترولية "المستوردة للعمالة" ليس في حد ذاته تعبيرا عن ارتفاع مستويات إنتاجية العمل، وبالتالي ارتفاع "عائد العمل" في تلك الدول إنما هو في الأساس انعكاس لظاهرة "الريع البترولي "إذ أن الأجور النقدية السائدة في تلك الدول لاسيما بالنسبة لفئة العمالة الماهرة والفنية والمهنية تحتوي ضمنا على "عنصر ريعي" وهكذا فان ابرز الآثار السلبية للحقبة النفطية الجديدة ظهور فجوة كبيرة تزداد اتساعا مع مرور الزمن بين إنتاجية العمل وتكلفته على المستوى العربي الكلي.[32]

المطلب الثالث: دور سونا طراك الاقتصادي.

إن تطور القاعدة الصناعية الجزائرية أدى إلى تطوير القدرات الصناعية وزيادة الطلب على موارد الطاقة وخاصة من البترول الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل، وقد أوكل إلى مؤسسة سونا طراك الدور الرئيسي لتسيير النشاط البترولي في الجزائر، وهي المؤسسة الوطنية الوحيدة التي لها حق إدارة واستغلال البترول.

أولا: نشأة سونا طراك.

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها وهي اختصار لكلمة سونا طراك وقد حدد المرسوم مجموعة من الأهداف وهي:

- ✓ القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛

[31]– عبد العزيز مؤمنة، " **البترول والمستقبل العربي** "، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[32]– عبد العزيز مؤمنة، " **البترول والمستقبل العربي** "، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- ✓ بناء وسائل النقل؛
- ✓ شراء وبيع المحروقات؛
- ✓ الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لانجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛
- ✓ تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة؛
- ✓ و قد حدد رأس مال الشركة بأربعين مليون دينار جزائري قسمت على نحو 400 سهم قيمة السهم الواحد 100 ألف دينار، تنحصر ملكيتها على الدولة والمؤسسات العامة إلا أن هذه الأهداف تطورت بسرعة مع زيادة دور سونا طراك الذي لم يعد قاصرا على النقل والتسويق بل امتد ليشمل كافة العمليات البترولية الأخرى من بحث وتنقيب وتصنيع وتكرير البترول قد فرضت هذا الدور الجديد على سونا طراك للأسباب التالية:[33]
- ✓ الغاية الرئيسية من نشأة سوناطراك هو بناء خط الأنابيب وقد بدأ ضخ البترول في 1966/02/19 وبهذا أصبح أمام سونا طراك مهمة جديدة؛
- ✓ ساهمت اتفاقية التعاون عام 1965 في تطوير دور سونا طراك حيث أصبحت شريكة على قدم المساواة وتدخلت لتباشر بنفسها جميع العمليات البترولية بالتعاون مع الجانب الفرنسي؛
- ✓ اهتمام الدولة باستقلال ثرواتها الوطنية مباشرة تحقيق لسيادتها الكاملة فرض على سوناطراك التكامل في كافة أوجه مراحل النشاط البترولي؛
- ✓ وصدر المرسوم رقم 292/66 في 1966/11/22 ليعدل من النظام الأساسي للشركة ويحول دورها من مجرد الناقل وبيع المنتجات إلى دور المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالقيم الجزائري.

ثانيا: دور سونا طراك الاقتصادي

يتضح دور سونا طراك الاقتصادي باعتبارها المؤسسة الوطنية الوحيدة في الجزائر التي لها صلاحيات مباشرة النشاط في القطاع البترولي لذلك فان تحليل دوره يعتمد على:[34]

- ✓ شهدت العائدات والرسوم المباشرة التي تحصلها سونا طراك نموا عام 1965 على اثر التعديلات التي اقرها الاتفاق الجزائري الفرنسي في يولية ومرسوم 1965/12/31 حيث بلغت هذه العائدات والرسوم 631.6

[33]– يسري محمد أبو العلا، " **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص 704.

[34]– يسري محمد أبو العلا، " **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**"، مرجع سبق ذكره، ص 456.

مليون دينار عام 1966 نظير 4 مليون دينار عام 1959 وبلغت مليار سنة 1969 ونتيجة لذلك ارتفعت العائدات البترولية في الميزانية الاعتيادية من 17% عام 1959 إلى 23.11% عام 1964 ومنذ عام 1966 تحتل العائدات المصدر الثاني للموارد الجارية للدولة؛

- ✓ بلغت مساهمة سونا طراك في الميزانية ما يعادل نسبة 40% من حجم الإيرادات نتيجة عمليات تسويق الخام؛
- ✓ وقد حدث خلال الفترة 1984 و1886 انخفاض حصيلة البترول حيث بلغ 50% بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام1987.

و قد سارعت شركة سونا طراك إلى توزيع استراتيجياتها الخاصة والتي ترمي إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي :[35]

- الرفع من قدراتها التقنية والتكنولوجية؛
- الدخول في مجالات الهندسة الصناعية المرتبطة بالمحروقات؛
- التوسيع من قدراتها الاستثمارية سواء في الداخل أو الخارج؛
- التحكم أكثر في سوق التكرير والخروج من التقوقع في سوق الخام المعرض الى الاضطرابات المباشرة في الأسعار.

لا يقتصر دور سونا طراك على القطاع البترولي فقط وإنما يتداخل ليشمل الاستثمارات الاجتماعية الراسية، فقد قامت بعمليات استطلاع وتحسين للطرق تفيد الاقتصاد الوطني مثل:مشروع شبكة الطرق البور ما (حاسي مسعود) أيضا توسيع وتجديد مرفأ سكيكدة والشبكة الوطنية للطرق وبناء مدينة صناعية بترولية قرب الجزائر العاصمة ومن هنا يبرز بوضوح دور سونا طراك القيادي في تدعيم إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

ثالثا:تأميم المحروقات.

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، أما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.[36]

---

[35]– محمد نجاة، " **الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[36]– مقليد عيسى، **"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 29.

أ.دواعي وأسباب تأميم المحروقات :

يحظى البترول بالأولية في التأميم قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب الهامة التي تجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة ومن الدوافع مايلي:[37]

- ✓ الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
- ✓ المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول؛
- ✓ تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من البترول وهو اكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية من غير النشاطات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار على اعتبار انه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه الأسعار.

و لقد مرت حركة التأميم في الجزائر بمرحلتين:[38]

المرحلة الأولى:تأميم ما قبل 1971.

تمثلت التأميمات في ميدان توزيع المنتجات البترولية والتكرير :

- ✓ شراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم)؛
- ✓ وضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة؛
- ✓ تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات محليا؛
- ✓ شراء مصالح شركة الباسو؛
- ✓ تجريد شركة سان كلارك من مصالحها النفطية.

المرحلة الثانية: تأميم 1971.

القرارات التي جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين 1971/02/24 وهي تنص على:

---

[37]- تقي زكريا، **"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، مرجع سبق ذكره، ص04.

[38]- محمد نجاة، **"الجباية البترولية ودورها في في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات"**، مرجع سبق ذكره، ص: 15-16.

- ✓ بموجب الأمر رقم 11/71 المؤرخ في 1971/02/24 يتم اخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر؛
- ✓ تأميم النقل البري للبترول والغاز.

ب.أهداف شركة سونا طراك: تتمثل أهداف الشركة في:[39]

- ✓ التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- ✓ تطوير شبكات نقل المحروقات، تخزينها، شحنها، استغلال هذه الشبكات وتسييرها؛
- ✓ تحويل المحروقات وتكريرها؛
- ✓ دراسة كل الأشكال والمصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها؛
- ✓ تموين الدولة بالحر وقات على الأمدين المتوسط والبعيد؛
- ✓ تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن تترتب عنه فائدة لسوناطراك وبصفة عامة كل عملية مهما تكون طبيعتها.

[39]-نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، " **ترقية القطاع السياسي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**"، المؤتمر العالمي، الجزائر، 07-08 افريل، 2008، ص 09.

المبحث الثالث: محددات سعر البترول.

يرتبط الطلب والعرض على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم اتجاه الطلب والعرض على البترول.

المطلب الأول: الطلب على البترول.

ظل الطلب العالمي على البترول كبيرا، برغم الكساد العالمي الذي ساد منذ بداية التسعينات، وتباطؤ النمو في معظم الدول الصناعية الكبرى .و هناك اجتماع ملموس في أوساط الصناعة البترولية على استمرار الزيادة في الطلب على البترول في العشرين سنة القادمة.لن تكون الزيادة في الطلب على النفط متساوية في كل دول العالم إذ تقدر وكالة الطاقة العالمية أن ينمو الطلب في بقية دول العالم، وهذا يعني أن الطلب عليه سوف ينمو في هذه الدول بشكل أسرع. مما هو الحال عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتتركز هذه التقديرات المستقبلية البعيدة المتعلقة بالطلب على البترول والتوزيع الجغرافي لهذا الطلب على عدد من الافتراضات تتعلق بما يلي:[40]

- ✓ توجهات النمو الاقتصادي والسكاني؛
- ✓ التقدم التكنولوجي في استعمال بدائل البترول المحتملة والمنافسة بين أشكال الوقود؛
- ✓ كفاءة استخدام الطاقة أشكال الوقود المختلفة؛
- ✓ السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط؛
- ✓ السياسات العامة المتعلقة بتوفير الطاقة؛
- ✓ و يجب التنبيه إلى أن مجموعة الافتراضات هذه ليست شاملة ولا تنحصر بها المؤثرات المستقبلية، الأمر الذي يجعل تقدير حجم الطلب المستقبلي على البترول عملية معقدة ومتقلبة جدا. كما أن العوامل المتنوعة التي تحكم الطلب على البترول تختلف في قوة تأثيرها على التوجهات العامة لهذا الطلب.

[40]– هو شانج أمير أحمد، "**النفط في مطلع القرن الحادي والعشرون** "، الطبعة الأولى، 1996، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 04، ص 15.

جدول: (01-02) توقعات الطلب العالمي على النفط. (مليون برميل /يوميا).

المنطقة	2010	2015	2030	التغير %
الطلب العالمي	85.5	91.0	105.5	20.0
الدول الصناعية	45.5	45.3	43.1	02.3-
أمريكا الشمالية	23.6	23.8	22.8	0.8-
أوروبا	14.1	13.9	13.2	0.9-
دول المحيط الهادي	07.7	07.6	07.0	0.7-
الدول النامية	35.4	40.8	56.8	21.4
الصين	08.7	10.7	16.6	08.0
الشرق الأوسط	07.3	08.7	12.5	05.2
الإتحاد السوفياتي	04.7	05.0	05.6	0.9
روسيا	03.1	03.1	03.4	0.4

المصدر: تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول2010.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الطلب العالمي في تزايد مستمر، حيث يتوقع أن يصل إلى حدود 105.5 مليون برميل يوميا سنة 2030، وبالتالي تكون نسبة التغير 20% في الطلب العالمي مقارنة ب 2010 إلى غاية سنة 2030، أما بالنسبة للدول الصناعية الدول الصناعية فنلاحظ أنها تأثرت بالطلب العالمي سلبا ويتوقع أن تخفض من كميات إنتاج البترول.

فبالنسبة للبترول، من المتوقع أن يرتفع استهلاك العالم منه نحو 69.2 مليون برميل عام 1995 إلى نحو 95.5 مليون ب أي عام 2010 إلى نحو 104.6 مليون برميل أي عام 2015 وهو ما يزيد بنحو 50% على مستواه عام 1995، وتأتي تلك الزيادة كمحصلة للنمو بمعدل 1.1%في الدول الصناعية الغربية، وبمعدل 3.5 %في مجموعة الدول النامية، وبمعدل 2.6 %في دول التخطيط المركزي سابقا بمتوسط 2.1 % في العالم في الفترة المذكورة (1970-2015).[41]

[41]- حسين عبد الله، **"النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق"**، مرجع سبق، ذكره، ص 20.

✓ **محددات الطلب على البترول:** هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إيجازها في النقاط التالية:[42]

أ.متوسط دخل الفرد : يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه للطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة .

ب.يرتبط الطلب الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن اثر السعر على الطلب يتوقف على العاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هاذين العاملين يكون تأثيرهما اكبر في الفترة الطويلة فقط بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة

ج.هيكل الناتج القومي : سبق وأن افدنا أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية.

د.المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة للمناخ.

و.يتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها انه طلب مشتق، أي انه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به مواصفات سياسية أمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية.

المطلب الثاني: العرض على البترول.

يتم عرض البترول في السوق العالمي من **مصدرين** : الأول دول منتجة تنتمي لمنظمة الأوبك، والثاني دول منتجة للنفط من خارج المنظمة، وتقدر الاحتياطات البترولية المؤكدة على مستوى العالم بحوالي 900 مليار برميل، منها حوالي 700 مليار برميل، عائدة لدول المنظمة المصدرة للبترول، وبما أن حجم الاحتياطات المؤكدة يحدد تبعا للتكنولوجيا المتوفرة والحالة الاقتصادية السائدة.[43]وفي الحقيقة إذا كان لعرض البترول عالميا أن يستمر في التوسع،

[42]– سعد الله داوود، " **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية**"، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 24.

[43]– هو شانج امير احمد، "**النفط في مطلع الحادي والعشرون**"، مرجع سبق ذكره، ص 33.

يجب على المنتجين أن يزيدو من جهودهم للتنقيب في مناطق جديدة، سواء مناطق حدودية، أو مناطق جبلية وعرة، أو في عرض البحر.

✓ **محددات العرض على البترول:**

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على البترول إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويدخل في محددات الطلب كما ذكرنا سابقا.[44]

وبديهي أن ما يتحقق من احتياطات بترولية أو إمكانيات إنتاجية إنما يعتمد أيضا وفي النهاية على حجم الاستثمارات الموجودة لعمليات التنقيب والتنمية، كما يعتمد على مدى التقنية المستخدمة في تلك العمليات، حتى وإن توافرت الإمكانيات الإنتاجية فان معدل الإنتاج لا يصح أن يتجاوز المستوى الذي تحده الاعتبارات الفنية .

ويلعب التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به الدول المستهلكة وشركاتها دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، ولكن هذا الدور يقتصر على المدى القصير ليصبح المدى البعيد معتمدا في الأساس على الاعتبارات السابقة .

في ظل السيطرة شبه المطلقة لشركات البترول العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات كان حجم النتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب.

وفي صناعة البترول يحتفظ في العادة بقدر من لطاقة الإنتاجية في صورة آبار مغلقة في الحقول لمواجهة الطوارئ، وخاصة بعد أن قررت المجموعة الناعية الغربية إثر أزمة السويس 1956 قيام الشركات بتوزيع المصادر البترولية والاحتفاظ بقدر من الطاقة الإنتاجية مغلقا لمواجهة الأزمات، غير أن ذلك القدر لم يبق عند مستواه الطبيعي ويقدر بنحو 8%، وإنما صار عرضة للتغيير بالزيادة في اغلب الأحيان، مما نتج عنه ضغط نزولي على الأسعار، وقد تجلى الأثر السلبي لتلك الطاقة الفائضة في ضغطها على أسعار النفط الخام خلال السنوات القادمة.

فعلى مدى الفترة 1975-1985 ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول بنحو 08 ملايين برميل يوميا، بينما انخفض استهلاك العالم من البترول بنحو 06 مليون برميل يوميا، ومن ثم انخفض

[44]- حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية"**، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 38.

إنتاج الأوبك من ذروته التي بلغت عام 1977 نحو 31.7 مليون برميل يوميا إلى نحو 17.2 مليون برميل يوميا عام 1985.

يمكن تفسير الأسباب الرئيسية وراء الانخفاض في نمو الإنتاج إلى أسباب تتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة البترول ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة بالإضافة إلى تعطل وعدم انتظام في بعض الإمدادات المختلفة.

من بين العوامل المتعلقة كذلك بالعرض على البترول تباطؤ الاستثمار، وانقطاع الإمدادات بحيث أن الطلب العالمي على البترول خاصة بالنسبة لأنواع معينة من الوقود نمت بقوة، كان العرض بطيء حيث لم يكفي لمواكبة النمو المسجل في الطلب، والحقيقة أنه منذ سنة 2004 شهد معدل نمو المشتقات النفطية تباطؤ بشكل ملحوظ لأنه انخفض بنسبة 0.2%سنة 2007 للمرة الأولى منذ خمس سنوات.[45]

من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تباطؤ نمو الاستثمارات، الارتفاع المفاجئ في التكاليف الجديدة للبترول والغاز، فبعد فترات طويلة من انكماش في السوق في 1980 و1990 يبدو أن المستثمرين لم يجدوا حوافز جديدة للاستثمار في عمليات الإنتاج.

تضخم التكاليف في ظاهرة جديدة حديثة نسبيا في السوق، فمن غير المحتمل أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن الزيادة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة، علاوة على ذلك بما أن تضخم التكلفة بقي مرتفعا خلال سنة 2008، حتى في ظل تقلب الأسعار يبدو أن التكلفة لها تأثير هامشي على تقلبات الأسعار والعرض على البترول، وهناك محددات أخرى وهي :

أ. الطلب على البترول الخام : يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي بحيث انه إذا لاحظ المنتجون زيادة في الطلب عليه، فان ذلك يشجعهم على رفع مروضهم من المادة البترولية في السوق. أما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فان ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة. فالعرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية التي تعرض في السوق من اجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية. والطلب عليها خلال مدة زمنية معينة.[46]

[45]– سعد الله داوود، " **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

[46]–محمد احمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ب. الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول: الاحتياطات البترولية هي القاعدة التي ترتكز عليها سياسة الإنتاج النفطي ومن هذا المنطلق فان أي سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، كما أن عمليات البحث والتنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة، فمن الأسباب الرئيسية لازمة 1986 الإفراط في عمليات البحث والتنقيب خاصة في بحر شمال المكسيك .

ج. تكلفة الإنتاج: تكلفة الإنتاج تلعب دورا كبيرا في التأثير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو النقصان بمعنى انه كلما زادت تكلفة إنتاج البترول تقلصت الكميات المعروضة منه. لانخفاض الطلب عليه والعكس صحيح.

د. سعر البترول الخام : في أي سوق تعتبر علاقة العرض بالسعر علاقة عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار، فعند زيادة أسعار البترول تسعى الدول المنتجة لزيادة إنتاجها المصدر من اجل تغطية حاجاتها الاقتصادية .

أما الدول الصناعية فهي تسعى لزيادة إنتاجها من اجل تقليل وارداتها من البترول، وفي حالة انخفاض الأسعار يسعى المنتجون إلى تقليص الكميات المعروضة.

هـ. سعر مصادر الطاقة البديلة : تلعب أسعار مصادر الطاقة البديلة التي أصبحت تنافس البترول مثل: الطاقة الشمسية، دورا هاما في التأثير على العرض البترولي.

جدول(01-03): موازنة الطلب والعرض على النفط(مليون برميل / يوميا)

	سبتمبر 2015	أوت 2015	التغير عن أوت 2015	سبتمبر 2014	التغير عن سبتمبر 2014
طلب الدول الصناعية	45.9	46.3	– 0.4	45.8	0.1
باقي دول العالم	49.0	49.2	– 0.2	48.1	0.9
إجمالي الطلب العالمي	94.9	95.2	– 0.6	94.0	0.9
إمدادات اوبيك	39.0	38.7	0.3	37.2	1.8
نفط خام	32.1	31.9	0.2	30.5	1.6
سوائل الغاز ومكثفات	6.9	6.8	0.1	6.7	0.2
إمدادات من خارج اوبيك	57.3	57.0	0.3	55.1	2.2
عوائد التكرير	2.2	2.3	– 0.1	2.3	–0.1
إجمالي العرض العالمي	98.5	98.0	0.5	94.6	3.9
الموازنة	3.6	2.5		0.6	

المصدر: Energie : intelligence Briefing octobre **2015.8**

الشكل التالي يوضح الطلب والعرض على النفط من سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2015والتذبذبات التي حدثت خلال هذه الفترة.

الشكل:(01-01): الطلب والعرض على النفط

(الوحدة: مليون برميل/يوميا)

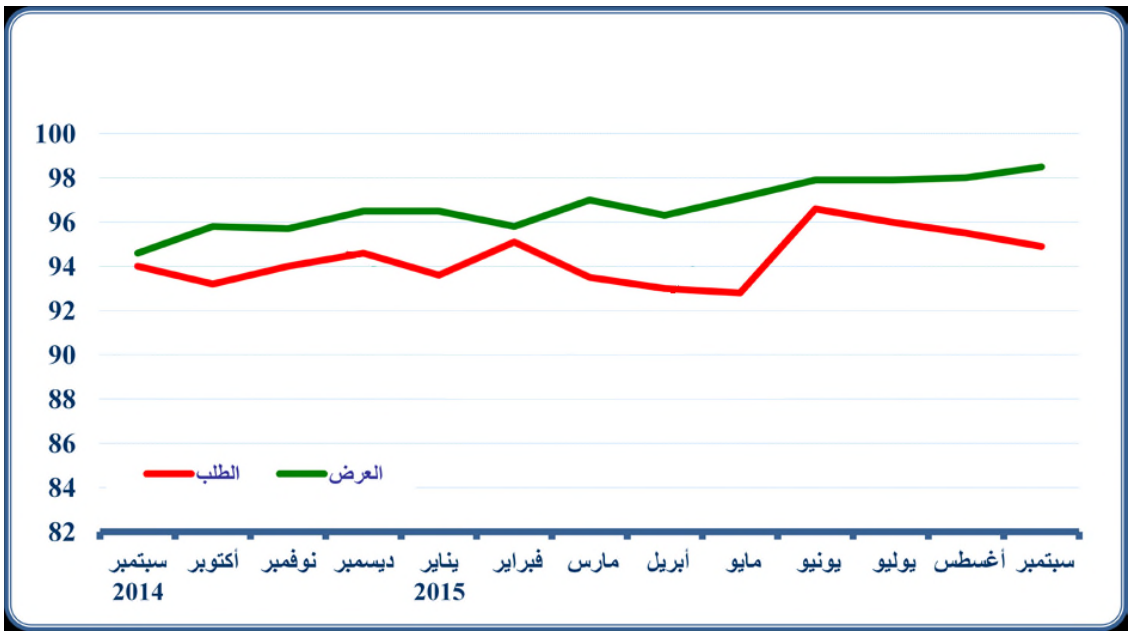

المصدر:**Energy : intelligence Briefing octobre .8.2015**

المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترول.

نتحدث من خلال المطلب عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول –الأوبك– (OPEC) * (OAPEP) وبعدها نتطرق إلى تعريفها وذكر أهم أهدافها .

أولا : تأسيس وتعريف الأوبك:

تعود أول محاولة لإنشاء الأوبك إلى مؤتمر النفط العربي الأول في القاهرة في فريل 1959.الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرى في المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزولا والمملكة العربية المتحدة، و العراق وإيران والكويت وتناولت تأمين هيئة استثمارية تجتمع مرة كل سنة على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها:[47]

- ✓ تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار؛
- ✓ معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موعدة؛
- ✓ زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة؛
- ✓ التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب المواد البترولية؛
- ✓ تأسيس شركات بترولية وطنية.

وجرى الاتفاق على صياغة مثال أو عهد شرف وقع عليه في نهاية الاجتماعات. وعرفت تلك الوثيقة باسم " اتفاق المعادي ".كما صدر قرار فبهذا المؤتمر يدعوا الشركات البترولية بألا تغير مبيعاتها دون التشاور مع المكومات المعنية. لكن الشركات لم تأخذ الأمر جديا، واستخفت بقرارات المؤتمر ومل تولها أي اهتمام وأعلنت شركة إسوفي في 09 أوت 1960 على تخفيض أسعار البترول لمنطقة الخليج العربي .

✓كانت نتائج مؤتمر بغداد بمثابة الشعاع الضوئي الذي أطلق نوره من بغداد إلى أراضي البترول التابعة للبلدان النامية، أن لم ينس مصدر وقرارات في تحسين المستوى المعيشي، وبناء على ذلك فان الخفض المفاجئ والمتعمد لأسعار النفط هو اكبر عدو يهدد مشاريع التنموية لدى الدول النامية المنتجة للبترول، و هكذا تأسست منظمة الأوبك 14 سبتمبر 1960، وعليه علينا إدراك مسالة أن نجاح الدول في تأسيس تلك المنظمة، راجع في

*OPEC:Organization of the PetroleumExporting Countries.

[47]– مصلح الطروانة، ليلة لعبيدي مامين، " **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للبترول** "، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 276.

الأساس للتشابه والتقارب في الظروف ولمشاكل التي تعيشها كل منها. فجميعها بلدان نامية، تعتمد بصفة كبيرة على دعم مشاريعها التنموية على عائدات البترول، لأنها كانت هف للاستغلال من جانب الكارتل.*

ثانيا: تعريف منظمة الأوبك:

وجهت دعوة من الحكومة العراقية بناءا على طلب من الكويت إلى إيران وفنزولا والسعودية وقطر للاجتماع في بغداد سبتمبر 1960 وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة المنظمة واتفق على أن يكون مركزها بجنيف لقرب هذا الموقع من أهم الأسواق العالمية للبترول. وتوسطها بين بلدان الشرق الأوسط وفنزولا وانضمت إليها بعد ذلك إندونيسيا، الجزائر، أبو ظبي، نيجيريا، الإكوادور، تمتلك هذه الدول 70% من الاحتياطي العالمي، بينما تمتلك الولايات المتحدة 09% فقط، كما تنتج 50% من حجم الإنتاج العالمي .

نصت اللائحة الأساسية للمنظمة على العمل والتنسيق وتوحيد السياسة البترولية لأعضائها، وتدبير الوسائل لحماية مصالحهم وتامين دخل منتظم ومستمر للدولة المنتجة للبترول. وضمان عادل لرأس المال المستثمر .

✓ وعرفها البعض على أنها منظمة دولية تتولى تنظيم العلاقات بين أعضائها بعضهم ببعض، وتنظيم علاقات هؤلاء مجتمعين وشركات البترول العالمة في الدول الأعضاء.

القرارات التي تتخذها أوبك بتحديد سقف الإنتاج الجماعي لأعضائها وتوزيع هذا السقف في صورة حصص على الأعضاء مستهدفة:[48]

✓ تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء واقتراح أنسب الوسائل لحماية مصالحهم الفردية والمشتركة؛

✓ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق استقرار أسعار النفط في السوق العالمية للبترول وتفادي التقلبات الضارة وغير الضرورية، وذلك بمراعاة مصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين احتياجاتهم لدخل مستقر؛

✓ توفير إمدادات بترولية آمنة واقتصادية تتسم بالكفاءة للدول المستهلكة للنفط؛

✓ تحقيق عائد عادل للمستثمر في الصناعة البترولية.

ثالثا : أهداف منظمة الأوبك: حددت أهداف منظمة الأوبك من خلال نص المادة "02" على النحو التالي:[49]

---

*__الكارتل__: شركات كبرى، احتكارية لصناعة البترول.

[48]– حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي "**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[49]– مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **" منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك"**، مرجع سبق ذكره، ص 291.

✓إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتقرير أحسن السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة؛

✓تعمل على إيجاد السبل التي من شانها استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية بنية إزالة أية تعليمات ضارة ولا موجب لها؛

✓نزاع في جميع الأوقات مصالح الدول المنتجة، إضافة إلى تامين إمدادات اقتصادية ذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة؛

✓إعطاء قوة تفاوضية أمام قوة وشراسة الشركات الاحتكارية العالمية المدعومة بحكوماتها الأقوى في العالم؛

✓العمل على استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية؛

✓فرض رقابة على ثرواتها النفطية من استخراج ونقل وسعر البترول؛

✓لا يمكن الحكم على أهداف الأوبك من الناحية النظرية، وعلى ما تم وضعه ضمن ميثاق إنشائها، فالتعليقات بشان تلك الأهداف تتضارب وتختلف فإذا عدنا إلى الواقع العملي نجد من هو مستفيد من تلك الأهداف، ومن هو متضرر منها. لذلك لا يمكن الجزم بايجابياتها أو سلبياتها إذ أن الباحث يرى أن الحكم على تلك الأهداف يجب أن لا يتم من خلال النتائج الأولية أو القريبة، وإنما من خلال نتائج بعيدة المدى، قد لا يأخذها البعض بعين الاعتبار .

الجدول: (01– 04)المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014 – 2015(دولار/ برميل

(.

	سبتمبر 2014	أكتوبر 2014	نوفمبر 2014	ديسمبر 2014	جانفي 2015	فيفري 2015	مارس 2015	أفريل 2015	ماي 2015	جوان 2015	جويلية 2015	أوت 2015	سبتمبر 2015
سعر سلة الأوبك	98.0	85.1	75.6	59.5	44.4	54.1	52.5	57.3	62.2	60.2	54.2	45.5	44.8
التغير عن الشهر السابق	(4.8)	(10.9)	(9.5)	(16.1)	(15.1)	9.7	(1.6)	4.8	4.9	(2.0)	(6.0)	(8.7)	(0.6)
التغير عن الشهر المماثل من العام السابق	(12.7)	(21.6)	(29.4)	(48.2)	(60.3)	(51.3)	(51.7)	(47.0)	(43.3)	(47.7)	(51.4)	(55.5)	(51.2)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نوفمبر 2015.

شهد المعدل الشهري لأسعار سلة الخامات أوبك خلال شهر سبتمبر 2015 انخفاضا بمقدار 0.6 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 1.4 %لتصل إلى44.8 دولار للبرميل مسجلا بذلك تراجعا بنحو 15.2 دولار للبرميل أي بنسبة 53.2 %مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي. وقد كان لوفرة الإمدادات من النفط الخام، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر سبتمبر 2015 لتقترب من أدنى مستوى لها المسجل خلال شهر يناير من هذا العام.

الشكل (01 – 02): المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014 – 2015 .

(**الوحدة**:دولار/للبرميل)

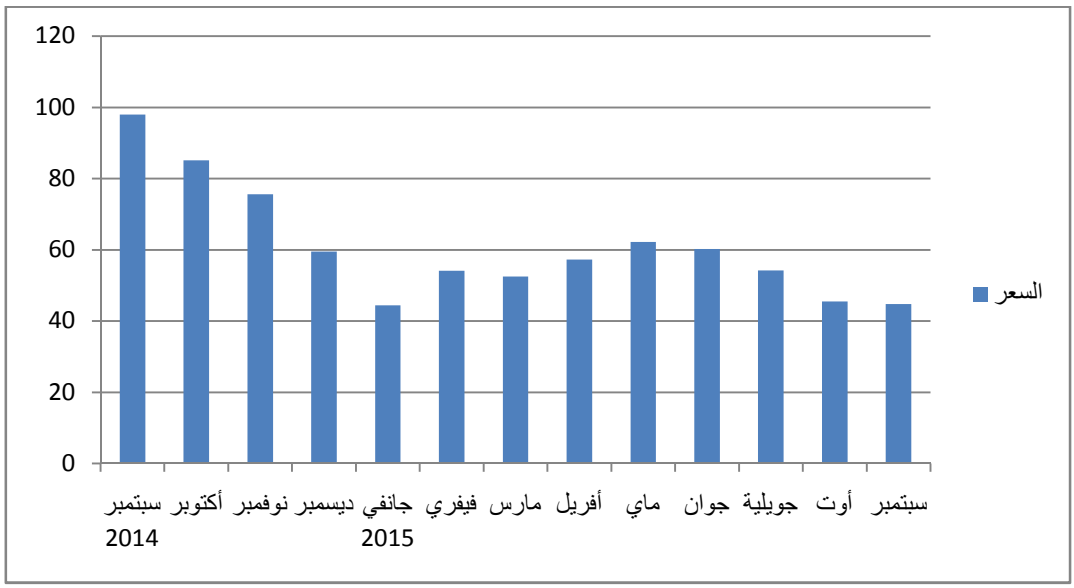

المصدر: تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق ودول أعضاء الأوبك–نوفمبر 2015

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا تبين لنا بأن البترول جزء من السياسة الاقتصادية، باعتباره أهم مورد تعتمد عليه اقتصاديات الدول للقيام بنشاطاتها في مختلف المجالات وهو أداة من أدوات تحقيق التنمية.

فالجزائر من بين الدول التي تعتمد عليه بالدرجة الأولى للقيام بمشاريعها، وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وجل مدا خيل الجزائر من البترول. ثم تطرقنا إلى العوامل التي تحدد الطلب والعرض لسعر البترولي في الدول المنتجة والمصدرة له.

ثم قمنا بتوضيح الدور الذي تلعبه سوناطراك، باعتبارها الشركة الوحيدة للتنقيب في الجزائر، ومن أجل حماية مصالح الدول المنتجة للبترول أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC لتهتم بمصالح الدول الأعضاء والحفاظ على بقائها واستمرارية المنظمة رغم التقلب الذي يشهده البترول في أسعار هو كيفية تحديد سعره في المنظمة للدول الأعضاء.

الفصل الثاني

السوق البترولية والمشاريع التنموية

تمهيد:

تجدر الإشارة إلى أن دراسة السوق البترولية والمشاريع التنموية أصبحت إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، وكيفية إدارة المشاريع التي تكمن في تحقيق أهداف مستقبلية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار.

يعد تمويل المشاريع التنموية من المواضيع الهامة خاصة في الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على عائدات الصادرات من البترول الذي يعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني الجزائري، والإدارة المالية نظرا لارتباط بتمويل هذه المشاريع بمورد غير متجدد، وإذا كان تحقيق أقصى ربح في السوق البترولية هو الهدف المسطر لمختلف المشاريع إلا أن الاقتصاد الوطني يحول دون ذلك، والسبب هو عدم كفاءته على دراسة السوق وتقدير التكاليف الإجمالية وحجم التمويل اللازم لهيكلة المشروع التنموي .

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل سنسلط الضوء على السوق البترولية، ومكانة الثروة النفطية في الرفع بالاقتصاد، وذلك من خلال السوق البترولية وتعريفها والثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري ومفهوم المشاريع التنموية .

المبحث الأول : ماهية السوق البترولية.

بدأت الجهود تتوحد في إطار واحد من شانه تطوير عملية الإشراف على المشاريع التنموية من تخطيط جدولة ورقابة لعملية تنفيذ هذه المشاريع على ارض الواقع.

المطلب الأول : مفهوم السوق البترولية وخصائصها.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف السوق البترولية ونوضح خصائصها التي تميزها عن باقي الأسواق:

أولا مفهوم السوق البترولية

✓**السوق البترولية** : هي مكان جغرافي معلوم بصورة فعلية أو وهمية، يتم فيه تبادل السلعة البترولية بسعر معلوم وفي زمن معلوم، كما تعرف بأنها مكان التقاء قوى العرض (المنتجين) والطلب (المستهلكين) على المنتج البترولي في زمن معلوم وبسعر معلوم.[51]

✓**السوق البترولية** :هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات. بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، والعسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.[52]

ثانيا: خصائص السوق البترولية

يتميز سوق البترول بثلاث خصائص تتلخص فيمل يلي:[53]

أ. **سوق احتكار القلة**:حيث يحتكر سوق البترول عدد قليل من الشركات وهو ما يمكن أن يطلق عليه كذلك " منافسة القلة"، وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، تؤثر بدورها بصورة مباشرة على العرض الكلي فكل من السيطرة على نقل البترول أو معامل تكرير البترول الكبرى المتقدمة تؤثر على العرض، بل وفي تحديد الثمن ولابد أن

---

[51]– خليل دعاس "**مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2012. ص 48.

[52]– وحيد خير الدين "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** "، مذكرة ماجستير اقتصاد بترولي، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2013، ص 92 -52.

[53]– حسن سيد احمد أبو العينين، " **الموارد الاقتصادية** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص434.

يكون هناك نوع من الاتفاقيات بين هذه الشركات القليلة التي تحتكر كل من إنتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتوزيعه لتفادي التضارب بينها على الأسعار وضمان اكبر قسط من الأرباح وعلى ذلك فسوق البترول يعد سوقا لاحتكار القلة.

ب.الاتجاه نحو التكامل الرأسي :حيث أن منتجي القلة هم الذين يحكمون في مصادر إنتاج البترول الخام ونقله وتكريره وتسويقه، فإن سوق البترول يتميز أيضا بالتكامل الرأسي فكل من هذه العمليات السابقة اللازمة لإنتاج في شكله النهائي، لابد أن يربط بينها نوم من التكامل الراسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

إن بروز صفة التكامل (العمودي والأفقي) تعود بالدرجة الرئيسية إلى تأثير العديد من العوامل المختلفة وهي كالأتي:[54]

- ✓ الرغبة مع الإمكانية في الحصول على أقصى الأرباح الناجمة عن عملية استغلال الثروة البترولية؛
- ✓ خصائص ومميزات البترول الطبيعية والجيولوجية والجغرافية من كونه مادة كامنة في باطن الأرض في أعماق ومناطق متباينة ومتباعدة عمقا وجغرافيا إضافة إلى كونه مادة خام لا يمكن استهلاكه مباشرة إلا بعد تصنيعه وتحويله إلى منتجات سلعية أخرى؛
- ✓ انخفاض تكاليف إنتاج البترول الخام مع ارتفاع أسعاره كمنتجات بترولية يؤدي إلى زيادة والارتفاع في الحصول على الأرباح؛
- ✓ مسؤولية الشركات البترولية الاجتماعية اتجاه كل المنتجين البلدان البترولية المنتجة للبترول والمستهلكين وذلك عن طريق توفير عوائد مالية بترولية مستقرة ومنتظمة بتوفير المنتجات السلعية البترولية بصورة مستمرة ومتزايدة لتلبية وإشباع حاجات المستهلكين.

ج.الاتجاه نحو التكتل :على الرغم من عدم وجود ارتباطات مكتوبة كارتلية بين شركات القلة التي تعمل على الإنتاج أو النقل أو التكرير أو التسويق، إلا أنه يتضح بأن حركة هذه الشركات في أفرع مجالاتها المختلفة. يدل على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي يتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يدل على أنها تتجه نحو التكامل الكامل.

[54]– محمد احمد الدوري " **محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المطلب الثاني: أنواع السوق البترولية.

بعد تغيير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، ونتيجة لارتفاع الطلب على البترول تطورت طرق تسويق النفط الخام، وهذا يستدعي إيجاد أشكال مختلفة من السوق البترولية هي ما يلي:[55]

أ. **السوق الفورية للنفط الخام** :ليس لها مكان معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما، والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط. وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فان اقتراب البائع من المشتري سوق يسهل العملية وهو ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا، وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي ففي أسواق أوروبا تكون الأسعار المتداولة هي أسعار النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فإنه يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا انه يمكن أن يختلف السعر بين سوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق، التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام، أما التعديلات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناءا على سعر النفط المرجعي.

ب. **الأسواق الآجلة:** نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام ادخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق: الأسواق النفطية المادية الآجلة، والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

---

[55]– حمادي نعيمة، **"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 –2008"**، مذكرة ماجستير، تدخل ضمن متطلبات نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 57.

✓**الأسواق النفطية المادية الآجلة**:تعتبر مثل الأسواق النفطية الفورية لكن بآجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحقة يعرف بداية على انه شهر ولكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500.000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، زيت الديزل، وقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

✓**البورصات النفطية** :ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية. هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، و يتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع م الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أو أمرهم بناءا على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات، وفي كل وقت كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري. وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق ومعظم المتعاملون في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يملكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا، ويظهر أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات لكن هذا التعامل فيها جد معقد، وعادة ما تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على السوق النفطية عموما حيث تترك قوى السوق لتضبط يوميا مستوى أسعار النفط الخام.

المطلب الثالث : الفاعلون في السوق البترولية والاحتياطي العالمي من النفط.

تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق البترول، من خلال جملة من الإجراءات والسياسات تكون ذات طبيعة اقتصادية، أو سياسية أو تشريعية، التي تساهم بتعميق الفارق في الأسعار وزيادة تأثيرها على الاقتصاد.

أولا : الفاعلون في السوق البترولية يمكن توضيح أهم المتعاملون في السوق البترولية كما يلي:

أ.من ناحية الدول المنتجة :

✓**منظمة أوبك:** لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها، والشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية، غير أن هذه الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، وبغداد في 10 سبتمبر 1960، أسس الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول. ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض أي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة والتي بلغت 15%، حيث هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي قطر 1961 ليبيا واندونيسيا 1962 الإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الإكوادور 1973، الغابون 1975، ثم انسحبت سنة 1995 وأنغولا.

✓**الدول المنتجة خارج أوبك:**بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك، بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة من كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك إلى الاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 28 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا ماليزيا، والصين كما شاركت كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت أنها موزعة في اجتماع لندن بأنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول. وإن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول "، وقد تم في هذا الاجتماع

وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لاحتياج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية كل ستة شهور وتستضيفه كل مرة دولة متطوعة.[56]

ب. من ناحية الدول المستهلكة: نذكر أهمها:

✓ **وكالة الطاقة الدولية:** هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه مجموعة تنسيق الطاقة.[57]

وقد عكفت تلك المجموعة عن وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية وإنشاء وكالة دولية للطاقة، تهدف للإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز:

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة بهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية وتنمية المصادر البديلة من ناحية أخرى؛
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية؛
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة غير عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة؛

---

[56]- هشام حريز، **"دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة"**، مرجع سبق ذكره، ص، 86 .

[57]- هشام حريز، **"دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة"**، مرجع سبق ذكره، ص– 88.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجع أعضاءها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

✓**الشركات البترولية العالمية**:سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلح على تسميتها تاريخيا "بالشقيقات السبع "، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، والمنظومة الاشتراكية كما أنها تملك 70% من صناعة التكرير العالمية، وهي تعمل بشكل مباشر عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك فإنها تملك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هي "اكسون"، ثم شركة "غولف" وشركة "تكساكو"، وشركة "موسل اوديل "، وخامس الشركات الأمريكية تسمى "تشيفرون" بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "شل"، والبريطانية "بريتش بيتروليوم".

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم الأطراف الفاعلة في السوق النفطية في الشكل التالي:

الشكل رقم(02-01): أهم الفاعلين في السوق البترولية.

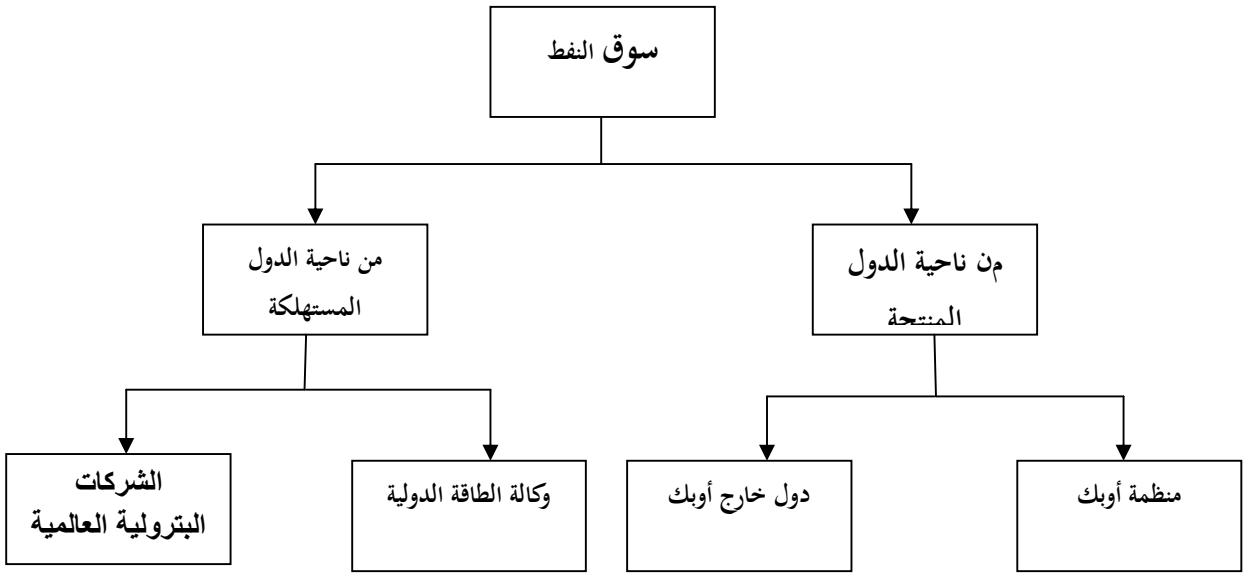

المصدر: من إعداد الطالبتين بتصرف، هشام محرزي، "**دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** "، ص 83 و88.

ثانيا: الاحتياطي العالمي من النفط.

يعتبر البترول من مصادر الطاقة الأساسية والمشكلة تكمن في الباحثين لم يجدوا بديلا له فمنذ حفر أول بئر بترولي في ولاية سلفانيا الأمريكية على يد درك سنة 1856، بدأ استخراج البترول بكميات قليلة ثم مع التطور السريع الذي مس مختلف المجالات والأنشطة زاد إنتاج البترول.[58]

✓**الاحتياطي النفطي والمخزون النفطي**:أنه وفي أول الأمر يجب التمييز بين الاحتياطي النفطي والمخزون النفطي .

- **المخزون النفطي**: تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تؤثر إيجابا على أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياطات السوق المحلية عند حدوث أول ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فان المخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار، وبمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة وفق أفضل الطرق. ولكن اليوم انحرف تأثير المخزونات النفطية عن الأهداف الأساسية التي وجدت من اجلها فأصبحت بذلك من المؤشرات ذات التأثير الواسع في الأسواق النفطية، وأصبحت تؤثر في أسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا فزاد تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية.[59]

إن التعامل مع المخزونات النفطية في الدول الصناعية يتم من أعلى المستويات في الدولة حيث يتخذ بشأنها قرارات في منتهى الحرص والتشدد، وهذا قصد التحكم في أسعار النفط وتوفيره وكذلك قصد تهدئة الأسواق النفطية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

و تعرف المخزونات على أنها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط، ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح مابين 30 إلى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات للانقطاع ولأي سبب.

- أما الاحتياطي النفطي:هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيد الاقتصادي والتقني، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث، والاستخراج، أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية والموارد النفطية هي مجموع الموارد

[58]– بيبر جورج، " **الوجيز في الجغرافيا** "، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 77.

[59]– وحيد خير الدين، " **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، مرجع سبق ذكره، ص 40.

النفطية المتاحة في القشرة الأرضية، وكذلك الاحتياطات النفطية هي ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع وللاستخراج والتسويق في ظل شروط السوق، وبهذا فان الاحتياطي لا يعني موجود بمجرد الكمية في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مسبقا، آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي الذي يأخذه الاحتياطي وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع لمتغيرين هما:[60]

- التطور التقني؛
- الشروط التي تفرضها السوق البترولية.

والاحتياطي النفطي يعتبر قابلا للإنتاج بأكمله من الناحية العلمية، ولكن في ظل نفقات الاستخراج والأسعار السائدة، كما يمكن إنتاج جزء منه فقط، و تصنف الاحتياطات في غالب الأحيان إلى[61]: الاحتياطي المؤكد – الاحتياطي المحتمل – الاحتياطي غير المكتشف.

أ. **الاحتياطي المؤكد**: هو عبارة عن كمية البترول(و الغاز) التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها في ضوء التكنولوجيا المعروفة ومستويات الأسعار والتكاليف السائدة.

كما عرف أيضا وفق جمعية مهندسي البترول SPE : هي كمية النفط التي يمكن استخراجها بدرجة معقولة من اليقين من المكامن الجيولوجية المعروفة، وهذا في سياق الظروف الاقتصادية وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول فان مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتملة وجودها وأحيانا أزيد من 95% .

ب. **الاحتياطي المحتمل**: هو عبارة عن كمية البترول (و الغاز) التي يمكن الحصول عليها في المستقبل من الكميات التي تم اكتشافها من المواد الهيدروكربونية مطروحا منها الاحتياطي المؤكد، وبمعنى آخر فان الاحتياطي المؤكد وهذه الكميات الإضافية يمكن الحصول عليها عن طريق تطوير حقول البترول لتصل إلى أقصى حدودها الإنتاجية، وكذلك عن طريق استخدام وسائل استخلاص جديدة لم تستخدم قبل ذلك.

و كذلك هي الاحتياطات غير المثبتة أو الغير المتأكد منها، وهي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة وغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، إذ هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية

---

[60]– وحيد خير الدين، " **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات**"، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[61]–كامل بكري وآخرون، "**الموارد واقتصادياتها** "، مرجع سبق ذكره، ص 178.

والجيولوجية، ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته، أو في جوانبه الاقتصادية وتشير جمعية مهندسي البترول بأن مستوى الثقة لهذا النوع لا يقل عن 50% من ثبات الاحتياطات المحتملة وجودها.

ج. **الاحتياطي الغير مكتشف:** هو عبارة عن كميات البترول (والغاز) المنتظر الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها، لتحديد كميات الاحتياطي الموجودة بها وهذه الكميات عادة غير معروفة على وجه التحديد، وهي كذلك كميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وآبار غير معلومة حتى الآن، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن، ولكن يمنك تقديره اعتمادا على المعرفة السابقة وبالتاي فهي تتراوح مابين 10% إلى 50% وبشكل عام، ومع مرور الزمن تصبح في المستودعات والبرك النفطية الاحتياطات غير المكتشفة والاحتياطات المحتملة والاحتياطات المؤكدة ومجموع هذه الأنواع من الاحتياطات هي الاحتياطات المكتشفة.

د. **الثروة النفطية:** شكلت الثروة النفطية العامل الأول في توجيه التنمية في العالم، وهذا مالم نشهد له مثيلا فلقد حولت احتياطات النفط الهائلة في منطقة المنتجين العرب إلى أهم مصدر عالمي لإمدادات النفط، ووضعت العالم العربي في صميم الاقتصاد العالمي لذا احتلت المنطقة مركزا مهيمنا بالنسبة لتجارة النفط الخام الدولية، وتؤدي أهم منتج مرجح في سوق النفط ولا يزال العنصر الأساسي على صعيد الوقود محليا إذ يلبي حوالي نصف احتياجات الطاقة في المنطقة العربية.[62]

هـ. **التجارة الدولية للبترول:** تتركز مناطق استهلاك البترول الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا واليابان ودول غرب أوروبا. وتعد أوروبا الغربية اكبر سوق للاستهلاك العالمي من البترول وكانت هذه المنطقة تفتقر إلى البترول من قبل، ولكن بترول بحر الشمال بدأ يحقق جانبا كبيرا من احتياطات هذه الدول مما أثر في السنوات الأخيرة على إستيراد البترول من قبل دول غرب أوروبا، ونظرا لتركز البترول في دول صغيرة واستهلاك محدود اقل من إنتاجها إلى حد كبير، ولم تبلغ مستوى متقدما في ميدان الصناعة فقد أصبح لديها فائض كبير للتصدير الذي يوجه إلى الأسواق الخارجية.[63]

---

[62]- بسام فتوح، لورا الكنيزي، " **النفط في السياق العالمي والمحلي** "، مجلة البيئة العربية، بدون عدد، ص17 .

[63]-علي أحمد هارون، "**أسس الجغرافيا الاقتصادية** "، طبعة جديدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص534.

✓ **استهلاك العالم من النفط:**

من الضروري حساب كميات الاستهلاك العالمي من النفط وتطوره مع الزمن، وتبين الإحصائيات المتعددة بما فيها إحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية ووكالة الاستخبارات الأمريكية والوكالة الدولية على أن استهلاك العالم من النفط قد ارتفع بكميات كبيرة.[64]

الجدول(02 – 01) الاستهلاك العالمي للطاقة.

المصادر/ السنة	1990	2004	2010	2020	2030	النمو السنوي ب %
النفط	136.2	168.2	183.9	210.6	238.9	01.4
الغاز الطبيعي	75.2	103.4	120.6	147.0	170.4	01.9
الفحم	89.4	114.5	136.4	167.2	199.1	02.2
الوقود النووي	20.4	27.5	29.8	35.7	39.7	01.4
أنواع أخرى	26.2	33.2	40.4	46.5	53.5	01.9
مجموع العالم	347.3	446.7	511.1	607.0	701.6	01.8

المصدر: EIA 2007.

من خلال الجدول(02 – 01) نلاحظ أن الاستهلاك العالمي للطاقة في ارتفاع دائم، والنفط يحتل الصدارة من بين هذه المصادر، هذا يدل على أن النفط له مكانة في الاستهلاك العالمي للطاقة، ويليه الغاز الطبيعي. فالنفط من أكثر المصادر استهلاكا بالمقارنة مع بقية المصادر.

[64] – عبد الرزاق بني هاني، " **اقتصاديات الموارد والبيئة** "، مرجع سبق ذكره، ص 238 .

الشكل: (02– 02) استهلاك الطاقة في العالم حسب مصادرها لعام 2004 واسقاطها على عام 2030.

(الوحدة: مليون برميل.)

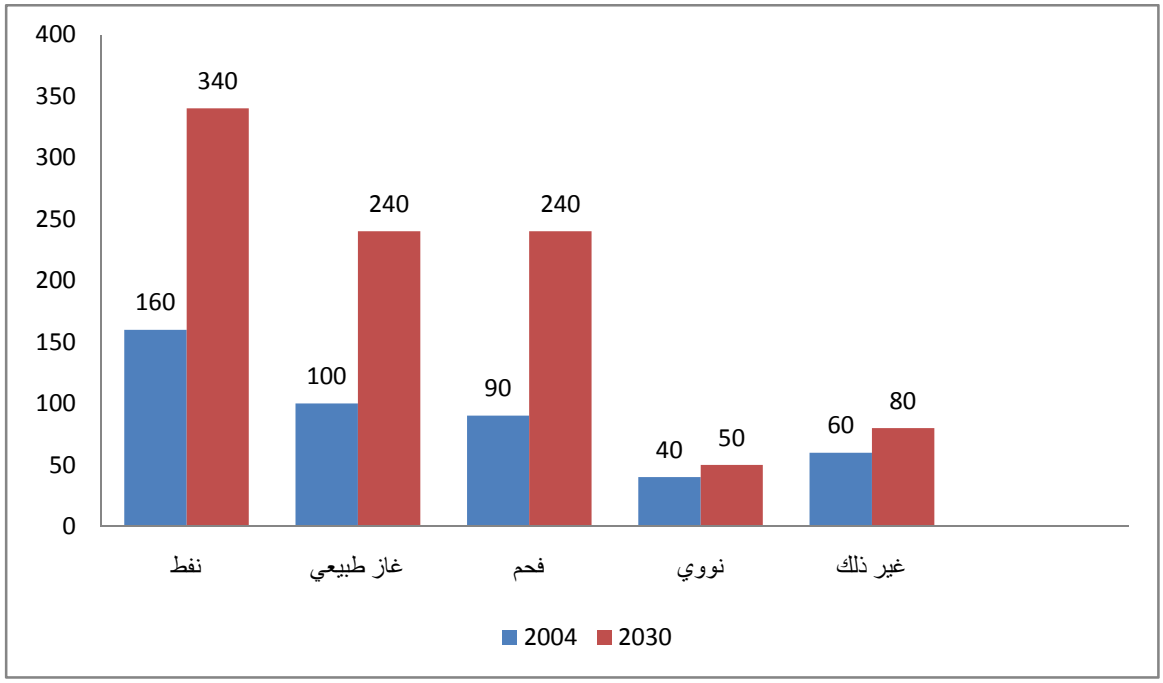

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكي .EIA,2007

من خلال الشكل نلاحظ أن النفط يحتل المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك العالمي للطاقة، فالطلب عليه في تزايد مستمر مع مرور الزمن باعتباره المورد الأساسي للقيام بالصناعات. ثم يليه الغاز الطبيعي.

✓ **احتياطي العالم من النفط** : موزع في العالم كمايلي:[65]

جدول(02-02): احتياطي العالم من النفط الوحدة مليار برميل

الدول	الاحتياط النفطي
أمريكا الشمالية	55 مليار برميل
أمريكا الجنوبية والوسطى	5.94 مليار برميل
غرب أوروبا	4.17 مليار برميل
شرق أوروبا	9.57 مليار برميل
الشرق الوسط	5.683 مليار برميل
إفريقيا	75 مليار برميل
أقيانوسيا والشرق الأقصى	44 مليار برميل
العالم	1.081 مليار برميل

المصدر : من إعداد الطالبتين وذلك اعتمادا على معطيات د. مهدي احمد رشيد الجغرافيا الاقتصادية ص 124.

نلاحظ من خلال الجدول إن إفريقيا تحتل الصدارة في الاحتياطي النفطي في العالم، وتليها أمريكا الجنوبية والشمالية فالقارة الإفريقية هي أغني قارة بالاحتياط النفطي في العالم .

الحفاظ على الثروة النفطية: وتتمثل في:[66]

- انخفاض الصادرات البترولية ومن ثم إنتاج البترول من شانه أن يطيل من عمر البترول لدى الدول المصدرة لمصلحة الأجيال القادمة؛
- تشجيع الدول البترولية على توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها بدلا من الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة، وهي البترول وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار في حصيلة الصادرات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

[65]– مهدي احمد رشيد، " **الجغرافيا الاقتصادية** "، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 124.

[66]– أحمد مندور وآخرون، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية** "، بدون طبعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 194.

- قد يؤدي انخفاض أسعار النفط وعوائده إلى تشجيع الدول البترولية إلى ترشيد الإنفاق العام والخاص بالابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي والمظهري، وتجنب المشروعات غير الضرورية أو التي لا تحتل أولوية في عملية التنمية الاقتصادية ؛
- يفترض لحفظ أي مورد اقتصادي استعمال هذا المورد بحكمة، وبمعنى آخر إن يتفادى أثناء استغلاله أي هدر ممكن، وينجم الهدر في صناعة البترول عن الأنانية والجهل ووجود إدارة غير علمية تقوم على الاستغلال، مما يؤدي إلى إصابة المجتمع بخسارة كبيرة بالإضافة إلى تأثيره على الثروة الوطنية، إذ ما يستغل من البترول سنويا يعني نقصان المخزون منه في باطن الأرض يجب ألا يغيب عن الذهن أن البترول مورد طبيعي لا يعوض.[67]

حيث يبدو أنه صحيحا من الوجهة الإحصائية أن موارد البترول فانية، ومن واجب كل مواطن من مواطني البلاد المنتجة والمستهلكة للبترول المحافظة عليه قدر ما أمكن، وذلك لأن البترول الذي حضرته الطبيعة مورد لا يقدر بثمن ولا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للعالم الحديث.

و الحفاظ على الثروة النفطية كذلك من خلال:[68]

- إطالة عمر البترول بسبب انخفاض الصادرات وهذا لاشك في صالح الأجيال القادمة؛
- التشجيع على تنويع الصادرات بدلا من الاعتماد بصورة شبه كلية أو كلية على البترول من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي.

ثالثا : الاحتياطي الجزائري من النفط

يتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 244 مكمن استغلال منها:[69]

- ✓ 108 لإنتاج النفط
- ✓ 136 لإنتاج الغاز

يتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الاكتشافات التي تقوم بها سوناطراك وشركائها، لتحسين نسبة الاسترجاع في المكامن وذلك بإدخال التكنولوجيا الحديثة.

---

[67]– أنور العقاد، " **أسس الجغرافيا الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 152 .

[68]– كامل بكري، " **الموارد واقتصادياتها** "، مرجع سبق ذكره، ص232.

[69]– مصطفى بودرامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ينص برنامج تنمية المحروقات على توسيع نشاط الاستكشاف والبحث من اجل زيادة الاحتياطي الوطني للمحروقات من جهة، ولتحسين حقول البترول والغاز من جهة أخرى وذلك عن طريق:

- تكثيف مجهودات الاستكشافات حتى في المناطق الشمالية وأعماق البحار؛
- الاستغلال الأمثل للحقول من خلال تطبيق قواعد الحفاظ على الموارد؛
- التحكم في التقنيات المستحدثة لاسترجاع المدعم للبترول (EOR) وكذا تقنيات الإنتاج (WAG) حقن بالتناوب الماء/ الغاز عند الضرورة؛
- تحسين استغلال منشآت إنتاج الغاز الطبيعي المميع (المسيل)و غاز البترول (المسال) حسب قدرات الإنتاج ومتطلبات التسويق؛
- تطوير القدرات الجديدة في تكرير البترول والبيتروكيمياء وضمان الجودة وإعادة تهيئة المنشآت البترولية خاصة المصافي بهدف زيادة إنتاج التكرير؛
- تثمين المخزون الإضافي وذلك بتطوير قدرات تحويل المحروقات؛
- تأمين وتطوير شبكات نقل الموارد البترولية السائلة منها والغازية من اجل تغطية الطلب الوطني من جهة واحترام الالتزامات التجارية الدولية من جهة أخرى؛
- تثمين موارد المحروقات وكذا المشتقات النفطية لخلق صناعة تحويلية؛
- تشجيع الاستهلاك الوطني للموارد النفطية النظيفة والمتوفرة مثل غاز البترول المسال المستعمل كوقود GPL/C والغاز الطبيعي المضغوط المستعمل كوقود (ENC).

المبحث الثاني: الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

على الرغم من تراجع الأهمية النسبية للنفط إلا انه مازال يحتل المركز الأول في مجال الطاقة وفي الدول العربية، قد ازداد استخدام واستهلاك المنتجات النفطية لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول : أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

احتلت المحروقات عامة والنفط خاصة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي، ويتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال 50 سنة القادمة. نجده عنصرا أساسيا في سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج، ومن هذا المنطق سنحاول التعرف على الأهمية الاقتصادية والصناعة النفطية في الجزائر.

تبرز أهمية الصناعة النفطية في الجزائر إلى:[70]

- ضعف المدخرات الوطنية وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام؛
- ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولي الأمر الذي نجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة؛
- احتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة ومتطورة وكثيفة لرأس المال حتى تقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد وهذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة جدا وإلى حد كبير؛
- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.

وكذلك للصناعة النفطية دوران مهمان يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة السكان، ويمكن إظهار الأهمية الاقتصادية لها عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيره على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني كالأتي:[71]

---

[70]– أمينة مخلوفي، **"اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، غير منشورة، الجزائر، 2013، ص 184.

[71]– مصطفى بودرامة، **" التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر "**، المؤتمر العلمي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس، الجزائر، 08/07 افريل 2008، ص 10.

أ. **قطاع المحروقات والإنتاج الوطني:** يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (02 – 03): الناتج المحلي الإجمالي بـ %.

الناتج المحلي الإجمالي	السداسي الأول من سنة 2015
الزراعة	3 ،5
المحروقات	1-
الصناعة	3
البناء والأشغال العمومية	4 ،3
الخدمات	5 ،8
الناتج المحلي الإجمالي	3
الناتج المحلي الإجمال خارج المحروقات	8 ،4

المصدر: وزارة المالية.

ب.قطاع المحروقات والقيمة المضافة: يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر من أهم القطاعات التي تحقق القيمة المضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية، يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث ينتج أكثر من $\frac{1}{3}$ من الثروة النفطية ويزود الجزائر ب$\frac{2}{3}$ من موارد ميزانية الدولة.[72]

وكذلك تكمن أهمية النفط الاقتصادي في انه يتمتع بمزايا هامة وتحديده حيث انه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء، فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرته على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

أولا :كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناتجة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة، تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتصف به من مزايا أخرى.

ثانيا: إنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيمياوية والبيتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة على أساس النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية.

[72] – أمينة مخلوفي، **"اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات"**، مرجع سبق ذكره، ص285.

إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا وكذلك فان الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ انه حوالي $\frac{2}{3}$ من الانتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما اعتماد مطلق على المحروقات من النفط والغاز الطبيعي، و$\frac{1}{3}$ مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز.

كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج، من زراعة وصناعة تحويلية ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

ج. المحروقات والتجارة الدولية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5%من الصادرات الجزائرية، الذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل المميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول.[73]

د.قطاع المحروقات والجباية البترولية: هي مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي للتصفية والتحصيل، التي تتعلق بالنشاط البترولي وهي الضرائب البترولية التي تدفع على أساس مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض، التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية تساهم الجباية البترولية بنسبة كبيرة لإيرادات الدولة (أكثر من 50%) والذي يعتبر من أهم القطاعات وبالتالي مردودية عالية للجباية البترولية.

[73]– رقيق فاطمة الزهرة، بن عودة حورية، **"اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي "**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية والاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، 2015، ص 79.

الجدول رقم:(02– 04):تطور حصيلة الجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري.

السنة	حصيلة الجباية البترولية مليون دينار جزائري	نسبة التطور %	متوسط سعر البرميل من البترول
2000	270.000	–	28.50
2001	840.000	17.79 –	24.85
2002	916.400	02.23 –	25.24
2003	836.100	36.27	29.03
2004	862.200	15.62	38.66
2005	899.000	52.64	54.64
2006	916.000	19.67	65.85
2007	973.000	0.09 –	74.95
2008	1.715.400	22.99	99.97
2009	1.927.000	40.54	61.90
2010	1.501.700	27.08	80.10
2011	1.529.000	46.82	112.94
2012	1.519.000	/	111.00
2013	1.615.000	/	109.5
2014	1.722.000	/	99.98
2015	1.682550	/	61.60

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية 2000– 2015.

و. المحروقات والقطاع الصناعي:تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو، يعتبر الاقتصاد الجزائري بتروليا ريعيا بالدرجة الأولى وتعتبر صادراته من المحروقات المحرك الأساسي له إذ تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الكلية، وتمثل إيراداتها 80% من الإيرادات الجبائية، كما تساهم في تكوين ثلثي القيمة المضافة للبلد وبذلك يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة باعتباره مصدر للعملة الصعبة، والتي تساهم في تغطية القروض الخارجية واستيراد مختلف المنتجات الاستهلاكية والتجهيزية الضرورية، في مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني كما تعتبر إيرادات قطاع المحروقات مصدرا للادخار والذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار مرتفعة.

فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام حالة ازدواجية بين قطاع المحروقات المزدهر، والذي تتحكم فيه الشركات الأجنبية وبقية القطاعات التي كانت في بداية تشكلها، لذلك اعتمدت السياسات التنموية على إيرادات قطاع المحروقات لتمويل نفقاتها، إذ تم انتهاج إستراتيجية الصناعات المصنعة كنموذج للتنمية.

وكان الهدف للجزائر منذ البداية هو تقديم محروقاتها وحسن استغلالها للوصول إلى الحد الأقصى من القيمة المضافة الممكن تحقيقها، لذلك تم اعتبار قطاع المحروقات القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الجزائري، من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية.[74]

وعرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذاماقورنت بالصناعات الأخرى، باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني. هذا التطور كان راجع للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب.

تطلق الدولة النفطية على بلد ما عند توافر الخصائص التالية:[75]

- أن يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بصورة أساسية على الريع البترولي؛
- تقنيات الشركات العالمية أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي فعنصر إنتاج البترول وتصديره، لا يعطي صفة الدولة النفطية فدول منتجة ومصدرة للبترول مثل النرويج وهولندا، وروسيا، لا تعتبر دولا نفطية، وذلك لأنها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال ولهذا فان الجزائر بهذه الصفات المذكورة تعتبر نفطية.

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي من جهة وموارد مالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات.

---

[74]- لباني يسمينة، " **انعكاسات تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2009، ص 88.

[75]- ميهوب مسعود، " **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري الفترة 1986 – 2010**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، الجزائر، غير منشورة، 2012، ص 39.

فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك ثم أممت قطاع المحروقات وقامت بإعطاء الشركة كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع البرامج المالية المعدة.

تولي الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع إذ تركز الصناعة النفطية في توفير فرع البيتروكيمياء للجزائر فرصة كبيرة لإدماج القطاع الصناعي التحويلي في الاقتصاد الوطني، حيث وصل متوسط حجم إنتاجا لبيتروكيمياء خلال 1012 إلى 1.4 مليون طن.

و في إطار إستراتيجية تطوير قطاع المحروقات تم وضع برنامج تطوير هذا القطاع على أساس الشراكة التي تسمح بتوفير الأموال والدعم التكنولوجي.

المطلب الثاني: مكانة قطاع المحروقات وتطور العائدات النفطية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مكانة قطاع المحروقات في الجزائر وتطور العائدات النفطية.

أولا :مكانة قطاع المحروقات.

يلعب قطاع الطاقة والنفط في الجزائر دورا هاما ورئيسيا في التنمية الاقتصادية، ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية التي يزخر بها الوطن حيث تمثل المحروقات حوالي:[76]

- ✓35%من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓97%من عائدات التصدير؛
- ✓وأكثر من 60 % من إيرادات ميزانية الدولة.

كما تساهم هذه الأخيرة في تلبية كامل الاحتياطات الوطنية من طاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2013مايعادل52 مليون طن .

ساعدت المحروقات قطاع الطاقة على إرساء قاعدة اقتصادية متينة نتيجة للدور والوظيفة الموكلان الى قطاع الطاقة، بالموازاة مع وضع ورسم سياسة طاقة متجانسة وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار تهدف سياسة الطاقة الوطنية إلى:

[76]- وزارة الطاقة والمناجم، " **الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر** "، مؤتمر الطاقة والتعاون العربي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 03- 04.

- تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية من اجل إمداد السوق الوطني بموارد الطاقة؛
- تطوير الصادرات لتمويل الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع؛
- خلق القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني.

إن التطور الاقتصادي في الوطن وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية، لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي وذلك عبر:

- تعزيز الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة للعقار المنجمي محفزة الاستثمارات والمحافظة على المصلحة العامة ؛
- توجيه المؤسسات العمومية إلى النشاطات الاقتصادية، والمهن التي أنشأت من أجلها كإنشاء ثلاث مجمعات رئيسية؛
- مجمع سوناطراك للمحروقات؛
- مجمع سونلغاز للكهرباء والغاز؛
- مجمع منال للمناجم.

كما عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعيها العام والخاص، من أجل مساهمة فعالة في قطاع الطاقة، واكتساب التكنولوجيات والمهارات اللازمة لتبيان المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في القطاع الجزائر نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك، يمثل $\frac{1}{3}$ الناتج الاجمالي للبلد ويمده ب$\frac{2}{3}$إيرادات الميزانية، و98% من إيراداته الخارجية، ويبين هذا في الوقت ذاته تبعية هذا لاقتصاد لتقلبات السوق النفطية .

ونلاحظ أن المرحلة الراهنة لا تتزامن مع وفرة مالية استثنائية، فالبلد لم يعرف مثلها إلا خلال الصدمتين النفطيتين حيث ارتفع سعر النفط لأسباب سياسية مرتبطة بالوضع في الشرق الأوسط .

إذ كان هناك في الجزائر من ينظر بعين الرضى لهذه الظروف النفطية الجيدة، لا سيما وأن البلد ينهض من أزمة سياسية خطيرة، وقد ظهر هذا النوع من الإجماع لدى الرأي العام مفاده أن التطور

الاقتصادي يجب أن يترجم بشكل أساسي في تقليص حصة المحروقات في الناتج الإجمالي وليس في تزايدها.[77]

يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، إذ مداخيل البترول والغاز تشكل 63.4 من الناتج المحلي لإجمالي و% 65 من مداخيل الدولة وتشغل حوالي% 03 من القوة العاملة وأن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:[78]

- تأمين فرص عمل للأيدي الوطنية وخلق، وتكوين إطار فني وعلمي مؤهلا تأهيلا عالي الاختصاص؛
- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات في الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة ترابطات أمامية مع العديد من المشروعات (تكرير النفط الأسمدة الكهرباء توفير الوقود)...؛
- تامين إيرادات من القطاع الأجنبي؛
- إن النفط يتمتع بالقدرة على تامين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيما تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، وإذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدرة أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها مازالت محدودة على الصعيد العالمي.

تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم، وأن الصفة العازلة لزيوت البترول تجعل منها احد أهم الاستخدامات في عالم المحولات والكابلات وعملية وصل الأسلاك تحت الأرض، تعتبر صناعة النفط ومشتقاته من الصناعات الحديثة التي يقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من 80 ألف منتج، ولذلك فان الدولة ترى ضرورة فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة تكنولوجية، واقتصادية، وجيوبوليتيكية حيث إن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار النفطية، ومهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة .

ثانيا: تطور العائدات النفطية.

تعد الجزائر دولة نفطية ذلك لأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها قائمة على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز، ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفر الموارد المالية للخزينة العامة

[77]– محمد حايبلي، " **الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات** "، مجلة الإصلاح الاقتصادي، الجزائر، العدد 20، ص 41.

[78] – مصطفى بودرامة، " **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر** "، المؤتمر العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

من خلال عائدات صادرات النفط، مما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات فقط إنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك للسنة التي تحويها ميزانية الدولة .

و يمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- المساهمة الكبيرة العوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام؛
- تعد عوائد النفط مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من خلال العملات الأجنبية؛
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.[79]

تتعرض العوائد النفطية لمشاكل من حيث تقدير قيمتها. نتيجة الحرص على سرية حجم العائدات وعموما فان الارتفاع المستمر لأسعار النفط والاستقرار إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية أدى إلى تزايد العائدات النفطية وتراكم الفوائض المالية.[80]

تصب جميع تعديلات نظام استغلال النفط في هدف واحد وهو جلب اكبر عائد ممكن مع التقنيات الحديثة لهذه الصناعة اثر ممارسة نشاط الصناعة النفطية مع الشراكة الأجنبية بالرجوع لحركة أسعار النفط العالمية نرى أن إنتاج الجزائر تطور وفق منحى هذه الأسعار فعندما ترتفع الأسعار يرتفع الإنتاج وهذا راجع لسياسة الدولة فمنذ بداية وضع البرامج الوطنية للتنمية وقطاع المحروقات يأخذ النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية الموجهة للاستثمار والتي كان من ورائها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط بعد سنة 1998 بدأت أسعار النفط في الارتفاع فادى ذلك إلى ارتفاع عائدات النفط للجزائر خاصة مع تطور حجم الصادرات لكنها انخفضت قليلا سنة 2001 بسبب نزول أسعار النفط ثم واصلت الصعود سنوات متتالية حتى بلغت الإيرادات 31.5 مليار دولار سنة 2004 .[81]

بسبب التأثير المزدوج لارتفاع أسعار النفط التي بلغت عام 2006 إلى 61 دولار للبرميل وارتفاع صادرات المحروقات، ارتفعت عوائد الجزائر من النفط بنسبة 27.6 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2010 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (الذي يسبقه) بينما كانت في حدود 14 مليار في الربع

---

[80]- عبد المجيد عثماني، **"أثر العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص- ص، 24- 25.

[80]- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، **"ترقية القطاع السياسي كبديل لاستغلال الثروة النفطية النابضة من أجل تحقيق تنمية مستدامة فيالجزائر "**، المؤتمر العلمي الدولي، مرجع سبق ذكره، ص، 10.

[81]- لعمري علي، **"دراسةتأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008 ص 96.

الأول من عام 2011.و قال محافظ بنك الجزائر المركزي محمد لكصاسي في عرضه أمام البرلمان للتقرير السنوي حول تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر وقد أعلنت الجزائر عن برنامج استثماري في مجال الصناعة النفطية بلغت قيمته 69 مليار دولار ويمتد حتى عام 2019 وفاقت العوائد الإجمالية في الفترة 1000 -2009 نحو 393 مليار دولار بمعدل 40 مليار دولار وقد حققت الجزائر 129 اكتشافا جديدا للنفط والغاز العام 2000 منها 16 اكتشافا سنة 2009.

المطلب الثالث : أهمية العائدات البترولية في التنمية المشاريع التنموية في الجزائر.

إن تنمية الاقتصاد الجزائري لابد أن تمر بتطوير قطاع المحروقات باعتباره القلب النابض والعصب الرئيسي للاقتصاد الوطني، وتأتي أهمية العائدات البترولية من خلال تمويلها للمشاريع التنموية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الوفرة المالية .

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها أداة لتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا : هي تلك الدول التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك الدول التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها بالدول المتخلفة اقتصاديا. والتنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.[82]فالتنمية الاقتصادية تتضمن أيضا زيادات في الدخل القومي الحقيقي والإنتاج القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج تساعد على زيادة الادخار، مما يدعو إلى التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع. وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل بالإضافة الى هذه التغييرات، تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة، كفاءة وقدرة العامل بالحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل

83- غازي محمود، ذيب الزعبي، "**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص، ص، 30 – 31.

التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام .

و تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : عملية تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع أيضا.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تمثل مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي، أو معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد وهو يحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة أي بلد ويقاس معدل التنمية بمقدار مخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة زمنية تمتد لعشر سنوات أو عشرين سنة

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من خلال الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى:

- زيادة الدخل القومي؛
- رفع مستوى المعيشة ؛
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات؛
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي.

ثانيا : أهمية العائدات البترولية في تنمية المشاريع التنموية في الجزائر.

ما يمكن قوله أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، هذا القطاع الاستراتيجي الذي يحتل مركز الصدارة في قائمة قطاعات الاقتصاد الوطني وتظهر أهميته من خلال توفير السيولة الجاهزة التي تعتبر ضرورية لتمويل مخطط التنمية الاقتصادية لابد لهذه الإيرادات النفطية أن تنفق في المكان والتوقيت المناسبين، لن يكون هذا ممكنا في غياب أنظمة وقوانين تفرض الشفافية، فالبنية التحتية بحاجة إلى استثمارات دورية لتأمين تحديثها وتطويرها وتشغيلها كما يجب.في إحصائيات المؤسسات الدولية يتبين أن المشكلة الأساسية أمام الاستثمارات والمشاريع بصفة خاصة هي التمويل، لذا يجب توفير قسم من

الإيرادات النفطية الجديدة لتمويل الاستثمارات الخاصة بالفوائد. يمكن للحكومات المعنية أن توجه الاستثمارات إلى قطاعات معينة، تحفيز التنوع الاقتصادي وتنمية المشاريع.

تعتمد الجزائر على عائدات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية، بمعنى أن النفط يؤدي دور المحرك لعمليات النمو والتنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن الحكم على الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد توسعي وهو دائم البحث عن الزيادة ونمو الصادرات البترولية[83] .

ويمكن القول أن النفط هو الركيزة الأساسية والوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل ما نسبته 60% منا لميزانية العامة، كما أن ما يفوق 97% من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز .

تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار، وفق تصريح وزير الطاقة الجزائري. ناهيك عن أن الجزائر تحتل المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط بما يقارب 45مليون طن، والمرتبة 18من حيث الإنتاج و12من حيث التصدير. ما يجعلها أحد الدول الأساسية في منظمة الدول المصدرة للبترول – الأوبك.وقد كان للعائدات النفطية ولا يزال دورا رئيسيا في تعزيز التنمية من خلال مساهمتها في معدل لنمو الاقتصادي.[84]

الجدول: (02 _ 05) الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2011 _ 2015 .

السنوات	الواردات	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية
2011	**47247**	**2062**	**73489**
2012	**50378**	**2187**	**71866**
2013	**55028**	**2014**	**64974**
2014	**58330**	**2582**	**62956**
ثلاثيالأول2015	**13038**	**645**	**10624**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. ONS

من خلال الجدول (02 _ 05)نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت مقارنة بسنة 2011، التي كانت قيمة الصادرات فيها تقدر ب 73489 وبدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى حد هو

[83]– بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، **"أبحاث اقتصادية وإدارية الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي"**، دراسة حالة البترول في الجزائر، العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص 304 .

[85]–**الانترنت** : الموقع الرسمي لجريدة الوسط، تاريخ الاطلاع 30/04/2016، على الساعة 11:30، خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2015[على الخط]www.elwassat.com/p1145

10624 في الثلاثي الأول من 2015، سجلت عوائد النفط المورد الرئيسي للجزائر، انخفاضا بنحو 40% في الربع الأول من هذا العام، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2015؛ وفق ما أعلنت عنه الجمارك الجزائرية. وأدى انخفاض عوائد النفط إلى زيادة في العجز التجاري الذي بلغ 5.6 مليار دولار في الربع الأول، مقابل 3.4 مليار دولار في الربع الأول من 2015.وبلغت صادرات المحروقات التي مثلت 93.52% من إجمالي الصادرات 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2014، وتراجعت أسعار النفط في الأسواق الدولية من 100 دولار إلى 60 دولار خلال سنة واحدة، وبلغت قيمة صادرات الجزائر 15.94 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من 2015 مقابل 22.33 مليار دولار من الواردات.

تقلصت صادرات المحروقات إلى 35.724 مليار دولار مقابل 60.304 مليار دولار (40.76%) فيما انخفضت الصادرات خارجا لمحروقات إلى 2.663 مليار دولار سنة 2015 مقابل 2.582 مليار دولار (20.1 %) بحسب أرقام مصادر عن وزارة المالية.[85]

[85]- **لانترنت**: الموقع الرسمي لجريدة الجزائرية، تاريخ الاطلاع 29/04/2016، على الساعة 10:00، صادرات المحروقات الجزائرية، [على الخط] el.djazairia.tv/ 7939

المبحث الثالث: ماهية المشاريع التنموية

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة التمويل وانخفاض حجم المشاريع التنموية التي ترفع وتنمي الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مفهوم المشاريع التنموية.

هناك عدة تعاريف للمشروع تختلف باختلاف وجهات النظر الباحثين والدارسين من بينها:

- المشروع مهمة معينة محددة يراد تحقيقها وانجازها؛
- المشروع: هو مجهود تستخدم فيه موارد معينة تنفق من اجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة؛
- المشروع : هو عبارة عن مجهود يتم القيام به، بهدف تحقيق انجاز محدد، لمرة واحدة، وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة، ويتم عادة انجاز هذا المشروع لخلال فترة زمنية محددة وفي حدود الموازنة الموضوعة؛

وقد عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه: مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل أشخاص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة في إطار معايير الكلفة، الزمن والجودة المخطط لها[86]؛

- المشروع:هو عبارة عن كيان اقتصادي، اجتماعي، تعاوني، إداري، هادف منظم له ثوابت تسمى بناء ضمن العناصر والمقومات التالية :
- مجموعة أفراد؛
- وجود إستراتجية أو أهداف؛
- مبدأ الاستمرارية والديمومة بصيغة تعاقدية؛
- تنظيم له أسس وقواعد وسياسات وإجراءات وأساليب ووسائل[87]؛

---

[86]- احمد يوسف دويدين، "**إدارة المشاريع المعاصرة نظري وكمي**"، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص، ص، 20 – 21.

[87]- عبد الله حسين، "**إدارة المشاريع الاستثمارية، إقتصاديا، تمويليا** "، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، اسكندرية، مصر، 2011، ص، 09.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أن معايير نشاط المشروع التنموي عن باقي أنشطة المؤسسات الأخرى.[88]

المشروع التنموي الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام، الذي يشمل جميع القطاعات والذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المشاريع التنموية.

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع التنموي نقطة مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وأهداف المشاريع تختلف من حيث المنفعة والخصائص التي تتميز بها.

أولا : أهداف المشاريع التنموية

يمكن تلخيص أهداف المشاريع فيما يلي:[89]

أ. **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويته بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني ؛
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها؛
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر وزيادة نموه وتطوره؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة؛
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة؛

---

[88]- نبيل بوفليح، " **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.ص-51.

[89]- منصوري الزين، " **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** "، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص– ص، 43- 44.

- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات؛
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسطية المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي؛
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة ؛
- توفر ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها؛

وأيضا:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية وضمان السيولة اللازمة؛
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.[90]

ب .الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:[91]

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج لتصبح اقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمناسبة ؛
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

[90]– جمال الدين برقوق، وآخرون، **"إدارة الاستثمار "**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص، 24.

[91]– منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار أثره على التنمية الاقتصادية "**، مرجع سبق ذكره، ص، 44.

ج .الأهداف الاجتماعية:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة ؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛
- القضاء على كافة أشكال البطالة، على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع؛
- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يخصص الفرد قسطا أمواله على أمل تكوين ثروة؛
- تامين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الاحتياجات، وبذلك فان المستثمر يسعى إلى تحقيق الدخل المستقبلي؛
- المحافظة على قيمة المواجهات، حتى يسعى المستثمر إلى توزيع استثماره حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم ارتفاعا لأسعار وتقلبها.

د.الأهداف السياسية للمشروع : تتلخص فيما يلي:[92]

- تعزيز التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات؛
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد امن الوطن؛

[92].منصوري الزين، " **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم؛

ثانيا : خصائص المشاريع التنموية .

هناك بعض الخصائص التي تتميز بها المشروعات، بحيث أن لكل مشروع له خصائص تختلف عن المشاريع الأخرى، و تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[93]

أ.الغرض: إن المشروع عادة له غرض محدد، ونشاط يحدث لمرة واحدة فقط لتحقيق هدف أو نتائج ملموسة ونهائية خاصة بهذا المشروع ومحددة.

ب. دورة الحياة: المشروع دورة الحياة، ومراحل مختلفة خلال هذه الدورة وكل مرحلة من خلال هذه المراحل لها ما يميزها ونحتاج إلى اتخاذ قرارات خاصة بها، فالمشروع يبدأ كفكرة، وبداية عمل بطيئة، ونمو، ونضج، ثم إنهاء لحياة المشروع، مثله مثل الكائنات الحية؛

ج . التدخلات : عادة تتداخل المشروعات في المنطقة مع بعضها البعض، وتتداخل أيضا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل ؛

د. النزاع : المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواء مع بعضها البعض في المنظمة أو مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة، والسبب في الصراع هو الموارد والإمكانيات المحددة في المنظمة، وكذلك صراعات بين فرق العمل في المشاريع المختلفة أو صراعات متنوعة بين الأطراف ذات العلاقة المهمة بالمشروع من عملاءه وممولين، وموردين والإدارة العليا للمنظمة ... الخ ؛

هـ .القيود: لكل مشروع مجموعة من القيود والمحددات تقف أمام تنفيذه، وتختلف هذه القيود باختلاف المشروعات وقدرتها على التكيف والتأقلم ومن هذه القيود ما يلي:

- الوقت اللازم لتنفيذ المشروع ؛
- الكلفة : قيمة التكاليف الخاصة بمشروع معين تختلف عن مشروع أخر؛
- الجودة: يسعى كل مشروع إلى تحقيق ميزة تنافسية له تجاه المشاريع الأخرى استجابة لرغبات واحتياجات العملاء في المنطقة؛
- الثقافة التنظيمية والقيم: فلكل مشروع قيم وثقافة تنظيمية تختلف عن قيم وثقافة مشروع آخر؛

---

[93]– احمد يوسف دودين، " **إدارة المشاريع المعاصرة نظري وكمي** "، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص- ص 24 - 25 .

- البيئة: وهي مجموعة من المتغيرات المستمرة سواء البيئة الداخلية والخارجية والتي تختلف من مشروع إلى مشروع آخر.

المطلب الثالث: أنواع المشاريع التنموية ومصادر تمويلها.

لتحديد فكرة شاملة عن أنواع المشاريع التنموية، يمكن تقسيمها إلى نوعين: من حيث الملكية ومن حيث النشاط الاقتصادي إلى:[94]

أولا : أنواع المشاريع .

أ.أنواع المشاريع حسب الملكية:

يمكن تقسيم المشروعات على أساس الملكية إلى ثلاثة أنواع هي:

- مشروعات خاصة:أي يمتلكها القطاع الخاص أو الفرد من المجتمع، وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد؛
- المشروعات العامة:أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي تعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع.إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشاريع بالخسارة؛
- مشروعات مختلطة:أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة؛

و تأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات، نظرا لان المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح أو العائد المالي لاستثماراتهم.

أما المشروعات المملوكة من قبل الدولة، أي المشروعات العامة، فالهدف منها ليس تحقيق الأرباح، بل تحقيق المنفعة العامة لمجموع أفراد المجتمع. كذلك فان المعيار الاقتصادي أو المنفعة العامة (لجموع أفراد المجتمع) هي التي تحدد جدوى المشروع.وليس معنى هذا أن الدولة لا تنظر إلى جدوى المشروعات المالية، بل المقصود هنا أن تقييم التكاليف والمنافع، أو إيرادات المشروع، تختلف في حالة ما إذا كان المشروع عاما، أو مشروعا فرديا.

[94]- حسين اليحيي وآخرون، " **تحليل وتقييم المشاريع** "، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص 09.

ب.أنواع المشاريع حسب النشاط الاقتصادي: يمكن تقسيم المشاريع حسب النشاط الاقتصادي إلى:[95]

- ✓ المشاريع الإنشائية: هي المشاريع الأكثر شيوعا في الواقع العملي، ويذهب البعض إلى ربطها بالحاجات الأساسية للفرد، حيث أن الفرد يبحث عادة عن سقف يؤويه من برد الشتاء وحر الصيف ويحفظ ماله وعائلته، ومن هنا بدا الحضور الأول للمشاريع الإنشائية في الواقع العملي وبشكل عام يرد تحت عنوان المشاريع الإنشائية ما يلي:[96]

- بناء العمارات السكنية والأبنية الملحقة بإدارة الأعمال وتقديم الخدمات وما شابه ذلك؛
- بناء الطرق والجسور والسدود الخاصة بالزراعة والطاقة الكهربائية ؛
- بناء الملاعب والمستشفيات والجامعات والمدارس؛
- بناء القواعد والمرتكزات الأساسية لكافة المشاريع الأخرى، سواء كانت صناعة أو خدمة أوعملية...

ويذهب البعض من المهتمين بهذا النوع من المشاريع إلى اعتبارها لقاسم المشترك الأعظم لكافة أنواع المشاريع الأخرى، بحيث لا يمكن تصوير قيام أي مشروع دون الارتكاز على المشروع الإنشائي.

- ✓ المشاريع الصناعية: ويقصد بذلك المشاريع ذات الطابع الهندسي والتكنولوجي، والتي تهدف إلى إقامة المصانع والخطوط الإنتاجية وبناء أحواض السفن وبناء الطائرات وغير ذلك.
- ✓ المشاريع الخدمية : وهي المشاريع التي يتمخض عنها مخرجات ملموسة أو غير ملموسة تقدم في اطر وصيغ مختلفة كما هو الحال في مشروع تسويق منتج جديد أو مشروع إنتاج فيلم سينمائي أو تصميم حملة إعلانية تمهيدا لتسويق منتج جديد .
- ✓ مشاريع علمية: ويقصد بذلك كافة المشاريع البحثية ذات الطابع العلمي، وذلك على سبيل المثال لا تنحصر ما يلي:

- معالجة مشكل كساد أو حالة تدهور معينة في الإنتاج أو في الاقتصاد ... ؛
- تصميم نظام معلوماتي أو بناء برامج حاسوب؛
- تطوير منتج معين، كدواء، جيل جديد من الحواسيب ... ؛
- بحوث الفضاء واكتشاف البحار؛

---

[95]- مؤيد الفضل، محمود العبيدي، " **إدارة المشاريع منهج كمي** "، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص-41. .

96- مؤيد الفضل، محمود العبيدي، " **إدارة المشاريع منهج كمي** "، مرجع سبق ذكره، ص 44 .

- التنقيب عن الآثار والحضارات القديمة.

المشاريع الاجتماعية: إن المشاريع الاجتماعية ترتبط بتوجهات الدولة نحو خلق تنمية اجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة، ومن هذه المشاريع هي:

- المشاريع التي تنظم في هيئة حملات تثقيفية لتنظيم الأسرة وكحديد النسل؛
- حملات مكافحة الجريمة والفساد الاجتماعي؛
- الحملات الصحية ضد الايدز والتدخين؛
- حملات تدعيم التكافل الاجتماعي.

المشاريع الاقتصادية: وتقصد بذلك المشاريع على مستوى اقتصاد البلد بشكل عام من اجل خلق صيغ للتنمية الاقتصادية ومن هذه المشاريع هي:[97]

- برامج مواجهة الكساد والبطالة؛
- برامج مواجهة التضخم وغلاء المعيشة؛
- المشاريع التحول نحو الخصخصة أو العولمة؛
- المشاريع استبدال العملة أو تدعيمها.

ثانيا: مفهوم التمويل

التمويل يعني توفير الأموال المطلوبة في صورة نقدية أو صورة تمويلية أخرى لإشباع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن تلبية متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها، وتشمل التمويل الخارجي والموارد الذاتية للمشروع والتي تتكون من الاحتياجات والأرباح المرحلة وعلى ما يحوزه المشروع من نقدية.[98]

ومصادر التمويل هي كافة المصادر التي يحصل منها المشروع على احتياجاته من أموال بهدف تمويل استثماراته، ومن ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم. سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

---

[97]– مؤيد الفضل، محمود العبيدي، " **ادارة المشاريع منهج كمي** "، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[98]–رشيد صالح، عبد الفتاح صالح، " **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)** " اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص281 .

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

و هذا التعريف يتكون من العناصر التالية :[99]

- تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه؛
- البحث عن مصادر للأموال؛
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

و طالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد والأسر والدول.وكل شخص منا مسؤول عن التمويل ، سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تدبير شؤون البيت، فانه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلية من المتحصلات من جهة والتدفقات النقدية الخارجية نتيجة للمدفوعات منجهة أخرى.ومسؤولية الممول هي محاولة التأكد من حسن تدبير المتحصلات والمدفوعات بحيث يتدبر المال دائما للوفاء بالمدفوعات اللازمة كلما ظهرت .

و عندما تتساوى المتحصلات والمدفوعات فلا مشكلة في ذلك.أماإذا كانت المتحصلات أو المدفوعات تحدث بشكل متقطع وغير مستمر فانه يلزم التدبير لضامن توفير المال للمدفوعات الضرورية . ويحدث هذا الأخير حالة كون المتحصلات النقدية اقل من المدفوعات منها، وينجم عن ذلك ظهور عجز . أما حالة كون المتحصلات النقدية اكبر من المدفوعات منها فيظهر لدينا فائض .

[99]– طارق الحاج، **"مبادئ التمويل "**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010 -1431، عمان، الأردن ص- ص 21 –22.

الشكل (02-03):أنواع المشاريع التنموي

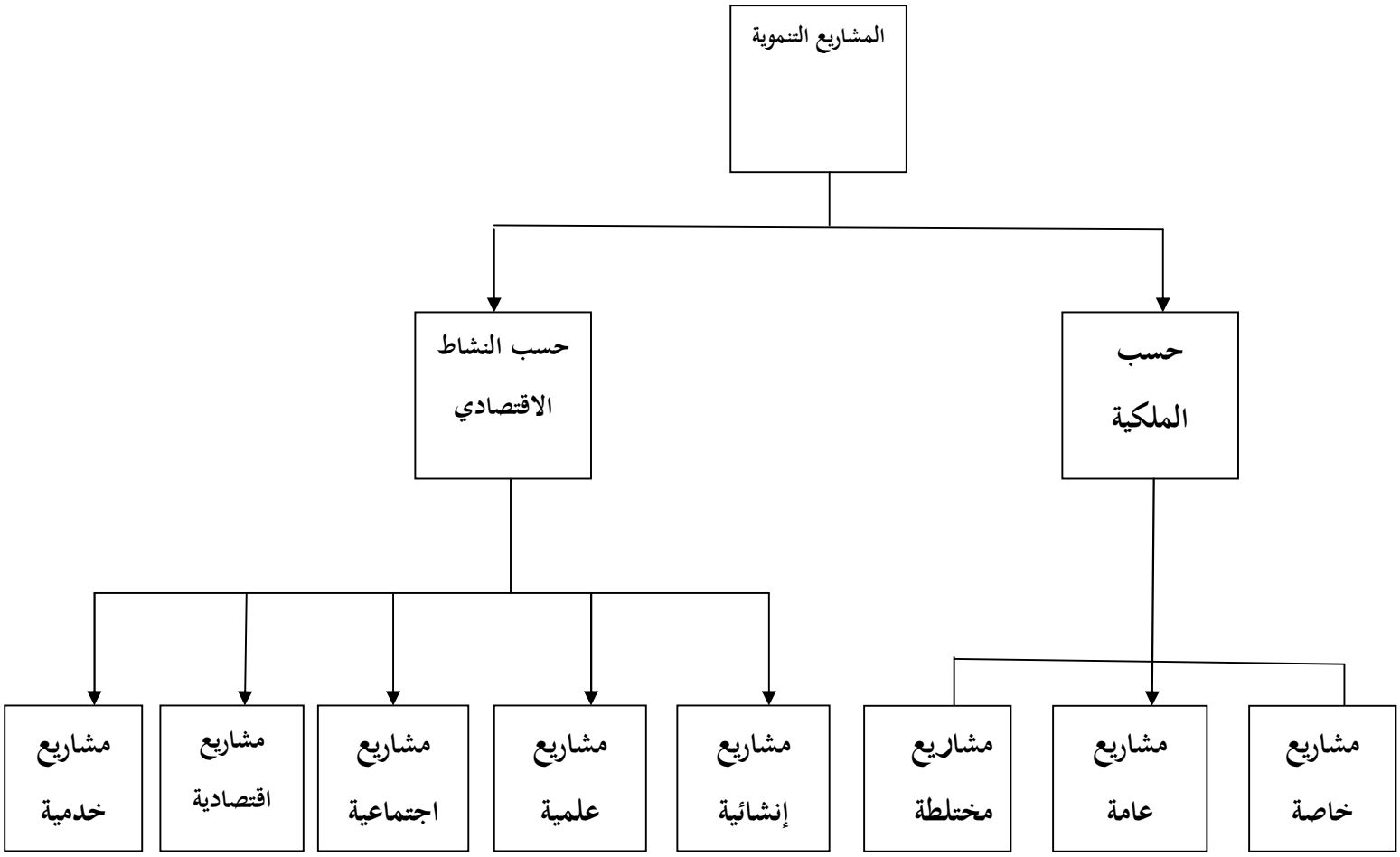

المصدر :من إعداد الطالبتين بتصرف، مؤيد الفضل، محمود العبيدي " **إدارة المشاريع منهج كمي**"، ص 41 -44.

ثانيا: مصادر تمويل المشاريع التنموية.

يمكن تمويل المشروع من مصادر عديدة، فقد يمول من رؤوس أموال مملوكة للجهة المستثمرة، أو من أموال مقترضة من المؤسسات المالية، أو بتمويل تجاري أو بالاستئجار ومن حيث الفترة الزمنية قد تكون مصادر التمويل هذه طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.[100]

[100]- محمد دياب، "**دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع** "، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 2007، بيروت، لبنان، ص- ص 94- 95.

أ. مصادر التمويل قصيرة الأجل : ويقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر لتمويل الفرصة الاستثمارية، وتمثل التزاما قصير الأجل يتعين على المستثمر الوفاء به خلال فترة لا تزيد على السنة، وهي تنقسم إلى الائتمان المصرفي.

- الائتمان التجاري: وهو ائتمان قصير الأجل يحصل عليه المستثمر لشراء مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطية، وبمعنى آخر، الائتمان التجاري يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المشروع من الموردين . وغالبا يرتبط الائتمان التجاري بالفترة القصيرة التي لا تزيد على السنة، وفي حالات استثنائية يرتبط بفترة تزيد عن السنة حين يتعلق هذا الائتمان بشراء بعض الأصول الثابتة، تتحدد كلفة هذا الائتمان بشروط الاتفاق التي تعقد بين الموردين والمستثمرين، وعندما لا يرتبط الائتمان التجاري بارتفاع الأسعار الآجلة عن الأسعار العاجلة، فان تكلفة الائتمان التجاري في حكم التمويل المجاني.ولكن من ناحية أخرى فان الائتمان التجاري قد يصبح مكلفا جدا، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة حينما يرتبط بارتفاع الأسعار الآجلة بنسبة كبيرة بالإضافة إلى قدرة المؤسسة الصغيرة على سداد المستحقات في الوقت المناسب، مما يسيء إلى سمعة المستثمر ويعيق إمكانية حصره لاحقا على مثل هذا الائتمان التجاري كمصدر تمويلي، عند قصور رأس المال العامل عن تلبية الاحتياجات التشغيلية؛
- الائتمان المصرفي:يتمثل هذا النوع من القروض والسلفيات التي يتحصل عليها المستثمر من المصارف ويلتزم بسدادها خلال فترة لا تزيد عن سنة. والقاعدة العامة أن تستخدم القروض القصيرة الأجل في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة، وأن يتجنب استخدامها في تمويل الأصول الثانية، ولكن قد تلجا بعض المؤسسات الصغيرة أحيانا إلى استخدام هذه القروض في تمويل بعض الأصول الثانية حين يواجه صعوبات في الحصول على قرض طويل وذلك في حال التأكد من القدرة على التزام مواعيد السداد المتفق عليها.

وتتوقف تكلفة هذا النوع من القروض على الشروط التي تفرضها البنوك على المستثمرين للحصول عليها. فقد تشترط البنوك تقديم بعض الرهانات أو الضمانات الشخصية والعينية، أو سداد الفائدة مقدما أو التزام المؤسسة بالاحتفاظ برصيد مجمد لدى البنك .... . ولا شك في أن هذه الشروط تعيق حصول المؤسسات الصغيرة على الائتمان، فضلا عن زيادة كلفته. وبالتالي فان تكلفة الائتمان المصرفي لا تقتصر على سعر الفائدة والذي يمثل نسبة معينة من قيمة القرض، بل تتعداه لتشمل تكلفة إضافية ناتجة عن شروط الاقتراض من نفسها.

وتصبح التكلفة الحقيقية للائتمان المصرفي متمثلة في الفائدة المصرفية مضافا إليها التكلفة الإضافية.[101]

ب . التمويل متوسط الأجل : يستخدم هذا النوع من التمويل لتمويل حاجة دائمة للشركة المقترضة كان يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين لذا فان المتفق عليه اعتماد فترة التمويل على التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين (مدة القرض) . وهذا ويتمثل التمويل متوسط الأجل في القروض المصرفية متوسطة الأجل .

للمصارف التجارية دور كبير في هذا النوع من أنواع القروض، فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت المصارف التجارية إلى تمويل المشروعات والشركات بقروض متوسط الأجل تزيد فترتها على السنة وتصل إلى خمس سنوات ، و يسمى هذا النوع (المحدد بين فترة السنة ونهاية خمس سنوات) بالقروض متوسطة الأجل، وغالبا يتم هذا النوع من القروض بناء على شروط عقد الاقتراض، و يكون سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل.[102]

ج.مصادر التمويل طويل الأجل: يقصد بالأموال طويلة الأجل كمصدر تمويل تلك التي تكون متاحة للمستثمر لتمويل الفرص الاستثمارية، وتمثل التزاما على المشروع لشخصية معنوية مستقلة إزاء الملاك وإزاء الغير، وهي إما أموال مملوكة للمستثمر وإما قروض.مصادر التمويل طويلة الأجل إلى العديد من المكونات كالأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة والقروض والسندات.[103]

الأسهم العادية : تمثل الأسهم العادية قرضا لا يعاد دفعه، وهي قابلة للتفاوض، حيث يمكن أن يباع القرض الدائم على المؤسسة إلى مستثمر أخر، لذلك فان المساهمين الذين يقرضون المشروع يعتبرون المالكين القانونيين له، ويتحلى حامل الأسهم العادية بالعديد من الحقوق، كحق التصويت في الجمعية العامة، وحق الاطلاع على دفاتر الشركة، وحق المشاركة في الأرباح والخسائر، وحق البيع والتبادل ... وتكون مسؤولية حامل السهم العادي محدودة بحصته في رأس المال، وتتمتع الأسهم العادية كمصدر تمويل بالعديد من المزايا من أهمها:[104]

101- د.محمد دياب، " **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

102- قاسم نايف علوان، " **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1433 هـ - 2012 م، عمان، الأردن، ص 306 -

103- محمد دياب، " **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

104- محمد دياب، " **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- إن الاعتماد عليها كمصدر تمويل يودي إلى زيادة نسبة حقوق الملكية إلى القروض في الهيكل التمويلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض؛
- لا يجوز لحاملي الأسهم العادية أن يستردوا قيمة أسهمهم من المؤسسة المصدرة إلا عند التصفية، ووفقا للقواعد المنظمة لذلك، وبالتالي فإنها تمثل مصدر تمويليا دائما.

الأرباح المحتجزة: جزء من إيرادات المشروع التي لا توزع على المساهمين، والاعتماد على الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي لا يكون متاحا إلا في ظل فرص استثمارية جديدة مرتبطة بالفرص الاستثمارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأسمالي أو بعمليات التوسع وبالتالي، فان هذا المصدر التمويلي لا يتم الاعتماد عليه إلا في ظل منشات قائمة ترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة .

الأسهم الممتازة : تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في أن كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة، وهناك تشابه بينهما أيضا من ناحية أن المشاركة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هذين النوعين من الأوراق المالية، فالعائد في الحالتين . يتوقف على تحقيق الشركة للأرباح، وعلى رغبتنا في التوزيع ويشترك كل من النوعين أيضا أنهما يستحقان العائد فقط بعد دفع أو الأخذ في الحسبان جميع التكاليف اللازمة لقيام الشركة بالأعمال.[105]

105- محمد صالح الحناوي، " **الإدارة المالية والتمويل** "، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص-309.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الثاني تحت عنوان السوق البترولية والمشاريع التنموية، استنتجنا أن للسوق البترولية مكانة هامة في تحديد حجم المشاريع التي تساهم في نمو اقتصاد البلدان النامية خاصة الجزائر، ودفع عجلة النمو وذلك من خلال المشاريع التنموية التي تدرجها الدولة في مخططاتها، وللقيام بهذه المخططات وتنفيذها على أرض الواقع، يجب توفر الأموال وتمويلها بشكل كامل.

فالجزائر باعتبارها دولة تبحث عن ترقية التنمية وتمويل مشاريعها، فهي تبحث عن سياسة اقتصادية ملائمة لتحقيق أهدافها.

ولقطاع المحروقات مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري، باعتباره الركيزة في توفير الموارد المالية، من خلال العوائد النفطية. فمن المعروف أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية.

الفصل الثالث

واقع المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار البترول

التمهيد:

إن الاقتصاد الجزائري يقوم على مقومات من بينها المخططات الخماسية، التي هي عبارة عن خطة مالية واقتصادية قابلة للتسيير والتغيير من الوضع الاقتصادي، فالمخطط الخماسي 2015-2019 هو مخطط مكمل للمخططات السابقة، فهو يقود الاقتصاد الوطني إلى التغيير الجذري في البنية التحتية، والمساهمة في تنويع اقتصاد الدولة وجعلها اقتصاد حر وتنافسي. فالمخطط الخماسي 2015-2019 بمثابة الإنعاش الاقتصادي لمختلف القطاعات.

كما أن الميزانية العامة للدولة تلعب دورا هاما في تمويل هذه المشاريع والمخططات الاقتصادية، وتتمثل هذه المشاريع التنموية في المخططات التي تقوم بها الدولة، من خلال المخطط الخماسي 2015-2019 وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا ا لفصل بعنوان واقع المشاريع التنموية في ظل انخفاض أسعار البترول. تحدثنا في المبحث الأول عن ميزانية الدولة والمخطط الخماسي 2015-2019، والمبحث الثاني تناولنا فيه التنبؤات بالسوق البترولية وأثرها على ميزانية الدولة، أما المبحث الثالث فكان بعنوان سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة.

المبحث الأول: الميزانية العامة والمخطط الخماسي 2015-2019.

إن جميع الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها، متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرامج محدد بصورة دقيقة، يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها وتمويل المشاريع التي يتم الاستثمار فيها.

المطلب الأول: ماهية الميزانية.

تعتبر الميزانية من المواضيع الهامة التي تتطرق لها الدول من أجل معرفة نفقاتها وإراداتها ومعرفة المسار الذي تسير عليه.

أولا: مفهوم الميزانية وأهميتها.

أ- مفهوم الميزانية:

كان لمفهوم الموازنة في الفكر التقليدي، طابع مالي صرف، فهي تقتصر على تقدير النفقات والإيرادات وإجازة جبايتها وإنفاقها. انعكاسا لدور الدولة الحارسة حيث كان دورها محددات بحفظ الأمن والدفاع الخارجي والقضاء.

ولأجل إلقاء الضوء على معنى الموازنة التقليدية نستعرض مجموعة من التعاريف المتفقة في الجوهر من حيث النظرة، معنى الموازنة.

فقد عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقرها البرلمان في قانون الموازنة، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية[107] وعرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه النفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراحات الجباية المبسوطة فيها.

وعرفها القانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن السنة المقبلة، وتجاز بموجب الجباية والإنفاق.

وتعرفها بعض التشريعات بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الميزانية.

[107]- محمد طاقة وآخرون، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص – 167.

وهكذا تتفق التعاريف على أن الموازنة بمفهومها التقليدي تعني الجداول المتوازنة بين الجانبين، والتي تتضمن كل من الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة المقبلة عادة ما تكون سنة.

الميزانية: عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية.

الميزانية: بيان تقديري للنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية، تقاس عادة بسنة. وتتطلب ايجازة من السلطة التشريعية، الميزانية أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة.[108]

- يعتبر القانون 84 – 17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في المادة 06 " الميزانية بأنها تشكل النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما يعرفها القانون 90 – 21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير، والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات الرأسمال وترخص بها.[109]

وتمر الميزانية العامة بأربعة مراحل وهي :[110]

أ- **مرحلة إعداد مشروع الميزانية العامة:** من قبل المؤسسات الحكومية المختصة. وتحديد التقديرات المتعلقة بما يخصها من نفقات وإيرادات للسنة المالية القادمة.

ب- مرحلة إعداد الميزانية العامة من قبل السلطة التشريعية (المجلس الوطني) الممثلة لجميع الشعب. وهي مسؤولية مهمة وكبيرة، لما ينطوي عليه تغير الميزانية العامة، والتي تتناول جميع القطاعات المجتمع وأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ج- مرحلة تنفيذ الميزانية العامة، من قبل السلطة التنفيذية، بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها.

---

[108]- محمود حسين الوادي،"**مبادئ المالية**"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص –ص 141-142.

[109]-زروقي أحلام وآخرون، "**الجباية البترولية ودورها في تحقيق توازن الميزانية العامة**"،مذكرةماسترفي العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، تيارت، غير منشورة، 2015، ص- 38

[110]- عبد الغفور ابراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، بدون طبعة، دار زاهران لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 258.

د- مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية وإعداد الحساب الختامي، أي أن العمل يجري الرقابة، سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا وإيرادا وفق ما قرره قانون الميزانية العامة.

الجدول(03– 01)الإيرادات المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016.

إيرادات الميزانية	المبالغ بآلاف دج
1- الموارد العادية : 1-1- الإيرادات الجبائية: 201-001- حواصل الضرائب المباشرة. 201-002- حواصل التسجيل والطابع. 201-003- حواصل الضرائب المختلفة. 201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة. 201-005- حواصل الجمارك.	 1058220000 89730000 1014380000 5000000 555350000
المجموع الفرعي 1	2722680000
1-2 الإيرادات العادية: 201-006- حاصل دخل أملاك الدولة. 201-007- حواصل مختلفة للميزانية. 201-008- الإيرادات النظامية.	 33000000 62000000 -
المجموع الفرعي 2	95000000
1-3- الإيرادات الأخرى : الإيرادات الأخرى.	 247200000
المجموع الفرعي 3	247200000
مجموع الموارد العادية	3064880000
2- الجباية البترولية : 201-011- الجباية البترولية.	 1682550000
المجموع	474743000

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، 19 ربيع الأول 1437هـ الموافق ل31 ديسمبر2015م ، العدد 72، ص 39.

ب – **أهمية الميزانية العامة:** تعتبر الميزانية العامة ذات أهمية للجهاز الحكومي في الدول عموما وبشكل خاص للسلطات والجهات المختلفة:[111]

للسلطة التنفيذية: توفر الميزانية العامة الاعتمادات المالية اللازمة للجهاز التنفيذي للقيام بمهامه ومسؤولياته،ومن خلال تطبيق أنظمة الميزانية، تكمن الحكومة من توجيه سياساتها المختلفة في كافة الجوانب نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي أو الحد من بعض الأنشطة غير الهامة.

للسلطة التشريعية: تعتبر الميزانية العامة بمثابة الوسيلة الرقابة على أعمال الجهاز التنفيذية، وتحديدا في تخصيص حجم الاعتمادات، ومعرفة أوجه الإنفاق العام والجهاز التشريعي، يعمل على توجيه النشاط الحكومي، من خلال العمل على تخفيض حجم المخصصات المالية، لبعض البرامج أو دعم الاعتمادات المالية لبرامج أخرى وذلك وفقا الأهمية النسبية للبرامج والأنشطة المختلفة.

للمواطن ومؤسسات القطاع الخاص: تحتوي الميزانيات الحكومية على العديد من البرامج والمشاريع والأنشطة المختلفة، والتي تتضمن أهداف وسياسات توزيع الثروة بين المواطنين في المجالات المختلفة. أضف إلى ذلك فإن الميزانية العامة قد تحتوي على أمور الموظف العام، كزيادة المتربات أو العلاوات أو الامتيازات الأخرى، وإلى جانب ذلك فقد تسهم الميزانية في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات الدولة المختلف وهناك أهمية أخرى للميزانية العامة تتجلى في:[112]

الأهمية السياسية: للميزانية أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية لأن إلزام السلطة التنفيذية، بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية، لاعتماد الميزانية من شأنه زيادة الثقة المالية للدولة بالنظر إلى ما يؤدي إليه إخضاع هذه الميزانية لرقابة الدقيقة.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية: فالميزانية أهمية بالغة ولاسيما مع اتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، فعن طريق الميزانية تستطيع الدولة أن تعادل توزيع الدخل القومي، فلم تعد ميزانية العمل الذي تقدر بواسطته الإيرادات والنفقات، ويؤدون بها فحسب، وإنما

[111] –سميرالشاعر،"**المالية العامة والنظام المالي**"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011، ص–ص 181– 182.

[112] – زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، دار الجامعية للطباعة والنش، بيروت، 1998، ص 375.

أصحبت تهدف أيضا إلى تحقيق العمالة الكاملة وإلى تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، والمساهمة في الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة وفي الدول ذات الاقتصاد المخطط، يعظم دور الميزانية كثيرا لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط الاقتصادية، إذ تصبح الميزانية و الحال كذلك جزء من الخطة المالية العام للدولة وأداة من أهم أدوات تنفيذها.

ثانيا: خصائص وأهداف الميزانية.

أ– خصائص الميزانية: للميزانية العامة مجموعة من الخصائص منها:[113]

الميزانية العامة للدولة تقدير لإيرادات والنفقات الدولة عن الفترة القادمة: تتضمن الميزانية العامة للدولة، توقعا لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة، لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري أقصى درجات الدقة والموضوعية إذ تتوقف أهمية الميزانية العامة على دقة معايير التوقع والتقدير، وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع.

الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: إن وجود تقديرات لإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة، بل لابد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإيجاز من السلطة التشريعية واعتماد الميزانية العامة شرط أساسي لتنفيذ الميزانية العامة، وبدون هذه الموافقة تبقى الميزانية مشروعا مفتوحا غير قابل للتنفيذ.

الميزانية العامة خطة مالية لسنة قادمة : تعتبر الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية والمالية، بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفصيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة.

الميزانية العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف، فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة أ طبقة دون أخرى، وتأتي

[113]– خالد شحادة الخطيب وآخرون، "**أسس المالية العامة**، الطبعة الأولى"، دار وائل للنشر، أردن ، سنة 2005،ص – ص 271- 274.

الميزانية العامة لتحديد المسار الصحيح، الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة، والذي يجب أن تلتزم به الحكومة لتحقيق الأهداف السنوية، أملا في الوصول إلى الأهداف النهائية.

ب – أهداف الميزانية العامة: إن الأهداف التي تسعى الميزانية العامة لتحقيقها هي:[114]

- ✓ **الأهداف الاقتصادية:** لقد أدى اتساع الأغراض التي تسعي لتحقيقها السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الميزانية ليس كما كان مرسوما لها في الدولة الحارسة وهو السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات، وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الأمر بالخروج عن مبدأ توازن الميزانية.
- ✓ **الأهداف الاجتماعية:** لا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية للميزانية العامة عن أهدافها الاقتصادية فالتوازن الاجتماعي لا يقل أهمية عن التوازن الاقتصادي. وأصبحت الميزانية العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة فيها تم توجيه+حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة.

كما أن الميزانية يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي، من خلال فرض ضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا حيث يؤدي بذلك إلى تقليل الأفراد من استهلاك لهذه السلع.

- ✓ **الأهداف المالية:** تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة يعد أنها وثيقة مالية، تفصل وتعدد كل المصادر التي تدير الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من أجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة. فتوازن الميزانية أي تقارب الإيرادات من النفقات يعطي انطباعا بسلامة مركز الدولة المالي إن كان هذا التوازن حقيقيا كما يمكن أن نتعرف من خلالها على ما كانت الميزانية في حالة عجز أو فائض، ولأي من هذين الفرضيتين تأثيرات عدة على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى.[115]

---

[114]– عادل فليح العالي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 509.

[115]– عادل فليح العالي، "**المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**"،مرجع سبق ذكره، ص – ص 510- 511.

الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والميزانية العامة للدولة:يتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03 –02): الفرق بين ميزانية المشروع وميزانية الدولة.

الميزانية الخاصة بالمشروع	الميزانية العامة
– عبارة عن وثيقة مالية تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في لحظة معينة.	– تبين ما تعتزم الحكومة إنفاقه وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في الفترة المقبلة.
– تعكس حقيقة الوضع المالي (الموقف) في لحظة معينة وفقا لأسس محاسبية معينة وبالتالي فهي تتناول أمر واقع لا مفر من لاعتراف به ومن ثم لا مبرر لاعتماده مادام ليس بالإمكان رفضه.	–تعبير مالي عن برنامج عملي لمرحلة قادمة تمت مناقشته من قبل السلطة التشريعية قبل اعتماده الميزانية هي الأساس في تطبيق فكرة الميزانية التقديرية في المنشآت الخاصة.
– الميزانية تهدف إلى تحقيق الربح	– الميزانية تهدف لتحقيق أغراض وأهداف اجتماعية واقتصادية تنموية.

المصدر:محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ص 142.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015 – 2019 .

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016 آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015 – 2019 وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، وكذا تلك المتخذة من قانون المالية التكميلية لسمة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية .

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد لأثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015 – 2019 .

أمر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالجزائر العاصمة، الحكومة لمرافقة تنفيذ البرنامج الخماسي الجديد للتنمية، بتحسين الحكامة المحلية مع منح الأولوية لولايات الجنوب والهضاب العليا .

وجاء في البيان لرئاسة الجمهورية أن الرئيس ترأس مجلسا مصغرا، خصص للتنمية المحلية وأمر الحكومة بترقية مشاركة أوسع للمجتمع المدني في صياغة تصور التنمية المحلية، ومتابعتها من خلال البرامج التنموية.

كلف رئيس الجمهورية الحكومة بإعداد شكل محكم مشروع برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2015 – 2019، والذي سيحدد إثر البرنامج الخماسي الجاري تنفيذه، الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المخطط الخماسي، ويرمي هذا المخطط للاستثمارات العمومية الجديدة إلى تعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري، أمام انعكاسات الأزمة المالية وتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع ومن المنتظر أن يحدث القطيعة مع النماذج السابقة.[116]

ومن شأن هذا المخطط الجديد أن يعطي نفسا جديدة للتنمية المحلية والبشرية القطاعات،وكذا النهوض باقتصاد منتج وتنافسي في كافة القطاعات، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار،وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دج وديون خارجية منعدمة .

أعلن الوزير الأول عبد المالك سلال أن المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2015 – 2019 الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار سيعرض مع نهاية السنة الجارية، وجدد رئيس الجهاز التنفيذي، تأكيده على قطاع المحروقات سيواصل مساهمته القوية في دعم الاقتصاد، حيث أشار في هذا الشأن إلى أن المخطط المقبل سيكون لمواصلة الاستثمارات العمومية، خاصة في مجال البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار. جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية، وذلك رغم اعترافه بتراجع إنتاج المحروقات خلال السنة الماضية، مشيرا إلى عودة الإنتاج إلى منحناه التصاعدي خلال السنوات المقبلة بفضل الدخول المرتقب للعديد من الاكتشافات الأخيرة .

[116] –الأنترنت: الموقع الرسمي لجريدة الجزايرس، تاريخ الاطلاع 05/04/2016، على الساعة 14:30،مرافقة تنفيذ المخطط الخماسي[على الخط]www.djazairess.com

ومن جهة أخرى لفت الوزير الأول إلى ضرورة ألا يقتصر مجهود تطوير الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، مشيرا إلى دور المؤسسات في إنجاح الانتقال الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين.[117]

المخطط الخماسي 2015 - 2019 من شأنه تشجيع وبروز اقتصاد متنوع وتنافسي، واعتبر أن هذا الهدف مرهون بدفع الصناعة الوطنية من أجل وضع حد لمنطق فتح الباب على مصراعيه للواردات .

وأن تراجع حجم الصادرات من المحروقات في السوق النفطية له أثر كبير في انعكاساته على مستوى المداخيل المتأتية من الجباية البترولية، معتبرا أن التراجع التدريجي للعائدات النفطية يعد حقيقة لا يمكن تجاهلها.[118]

وأكد السيد الوزير الأول عبد مالك سلال أن الحكومة ستبقي على المشاريع المدرجة في المخطط الخماسي 2015 -2019.[119]

وفي هذا السياق أضاف السيد سلال خلال نزوله ضيفا على حصة حوار الساعة للتلفزيون الجزائري أن الحكومة ستواصل تمويل المشاريع الطموحة المدرجة في المخطط الخماسي ،بالرغم من انخفاض المداخيل بالعملة الصعبة .

وأضاف قائلا أن الدولة ستنجز مختلف المشاريع المتعلقة بكل أشكال السكن والتكوين والتعليم، مذكرا في نفس الوقت أنه قد تم خلال سنة 2014 توزيع 320 ألف سكن.

وأوضح المسؤول أن الحكومة ستعمل من أجل دعم النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار للخروج من حلقة تبعية الاقتصاد، لمداخيل البترول وبناء اقتصاد قوي يستجيب لحاجيات المواطنين .

---

[117]- الأنترنت: الأخبار، تاريخ الاطلاع 06/04/2016، على الساعة 14:35 ، سلال المخطط التنموي للفترة 2015- 2019، [على الخط] www.djazairess.com.

[118]-الانترنت: جزايرس، تاريخ الاطلاع 06/04/2016، على الساعة 14:40، مصطفى مقيدش، المخطط الخماسي من شأنه، [على الخط]www.aps.dz/ar/economie/39

[119]- الأنترنت: الموقع الرسمي لجريدة الرئيسية، تاريخ الاطلاع 06/04/2016، على الساعة 15:00، سلال الحكومة ستبقي على المشاريع، [على الخط].www.aps.dz/ar/economie

وأعلن السيد سلال أنه من المقرر أن يعقد في أواخر السنة الجارية ؛مؤتمرا اقتصاديا بالجزائر مع دول افريقية وذلك بغية تشجيع المستثمرين الجزائريين لتصدير إنتاجهم إلى هذه الدول .

وفي الأخير أكد الوزير الأول أن الحكومة ستحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى سيادة القرار الاقتصادي الوطني وعلى المبادئ الاجتماعية ومنها قاعدة 51/49 مبرزا في نفس الوقت أهمية ترشيد النفقات .

كما أوضح السيد سلال عند افتتاح اجتماع الثلاثية 17 بين الحكومة المركزية النقابية وأرباب العمل أن هذا المخطط يستهدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 07 % مع آفاق 2019 .[120]

المطلب الثالث: ميزانية قطاعات الدولة.

ميزانية القطاعات لسنة 2016 تناقش بعض المسائل ذات العلاقة بميزانية الدولة، وهذه القطاعات هي:

- الداخلية والجماعات المحلية.
- الطاقة.
- العدل.
- الصناعة والمناجم.
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
- الأشغال العمومية .
- التجارة.
- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- التربية الوطنية.
- التعليم العالي والبحث العلمي.
- التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

[120]-الانترنت: الإذاعة الجزائرية، تاريخ الاطلاع07/04/2016 ، على الساعة 09:55 ، سلال عرض المخطط الخماسي للتنمية، [على الخط]www.radoialgerie.dz/news/ar/article

– التهيئة العمرانية والسياسية والصناعة التقليدية.

الجدول(03-03) توزيع النفقات لسنة 2016 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4895000	7373410
الفلاحة والري	198261576	271432500
دعم الخدمات المنتجة	14904700	36223667
المنشآت القاعدية الاقتصادية	441308514	675704445
التربية والتكوين	78644800	159757147
المنشآت القاعدية الاجتماعية	32703237	113120472
دعم الحصول على سكن	24481500	469781674
مواضيع مختلفة	800000000	600000000
مخططات البلدية للتنمية	60000000	60000000
المجموع الفرعي للاستثمار	1655199327	2403393315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات)	-	542949928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239005000	230505000
المجموع الفرعي لعمليات رأس المال	239005000	773454928
مجموع ميزانية التجهيز	1894204327	3176848243

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق ل 31 ديسمبر2015، العدد 72، ص- 36.

✓ **بالنسبة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية:**

فإن إعداد مشروع ميزانية القطاع حسب ما أكده السيد الوزير، جاء وفق التوجيهات التي تهدف إلى ترشيد النفقات والتحكم في تخصيص الموارد، لقد سجلت ميزانية التسيير المقترحة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية، انخفاضا بنسبة 27.3% مقارنة بالاعتمادات المالية المخصصة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .

✓ **بالنسبة لقطاع الطاقة :**

فقد أوضح السيد الوزير أن التطورات التي يعرفها القطاع في ظل انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية منذ 2014 ؛أدت إلى تقلص مدا خيل المحروقات في سنة 2015 مقارنة بتقديرات سنة 2014 ؛فقد أوضح قطاع الطاقة بأنه وضع برنامجا طموحا ،للتنمية يهدف أساسا إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية من المنتجات الطاقوية.[121]

✓ **بالنسبة لقطاع العدل :**

استعرض الوزير مشروع القطاع لسنة 2016 ،حيث بلغت ميزانية التسيير 73.43 مليار دج، أي بانخفاض 5.36% مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي 2015

✓ **بالنسبة لقطاع الصناعة والمناجم :**

أوضح السيد الوزير أن سياسة القطاع تسعى إلى تعزيز القاعدة الصناعية، عن طريق ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وحديث وتطوير الشركات العمومية والاقتصادية، إلى جانب ذلك فقد تمحورت المناقشة حول الإستراتيجية المتبعة في قطاع الصناعة والمناجم لتحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات .

✓ **بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري :**

استعرض الوزير الناتج المحقق خلال الخماسي الأخير، حيث بلغت نسبة النمو في كل من الشعب [الفلاحة ،الصيد البحري ،الغابات]ما يعادل 11% ؛مقابل نسبة الاستهلاك لتبلغ 10% .كما عرفت التنمية الريفية تبني إستراتيجية ترتكز على تقوية القاعدة الإنتاجية، مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم الإنتاج في آفاق 2019.[122]

✓ **بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية :**

أوضح السيد الوزير أن برامج القطاع تنفذ وفق المخططات التوجيهية الخاصة بالطرقات والطرق السريعة والمنشآت البحرية والمطارات، وهو الأمر الذي يضمن تحقيق التنسيق بين القطاعات المعنية ويسمح بوضع شبكة مواصلات تتماشى والتطور الاقتصادي .

---

[121] - مشروع قانون المالية 2016.التقرير التمهيدي

[122] – المجلس الشعبي الوطني 2016.

✓ **بالنسبة لقطاع التجارة :**

استعرض وزير التجارة ميزانية التسيير للقطاع التي بلغت 20.52 مليار دج، أي بانخفاض بنسبة 16.10% مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ،تخصص الاعتمادات لتغطية الأجور الخاصة بالموظفين، والعلاوات والمنح والخدمات ذات الطابع الاجتماعي، كما أن تراجع الميزانية في الانخفاض جاء في سياق سياسة ترشيد النفقات العمومية .[123]

✓ **بالنسبة لقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال :**

أشارت السيدة الوزيرة إلى برامج القطاع تهدف إلى مواصلة العصرنة، وإنجاز المنشآت الأساسية للاتصالات بهدف ترقية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ،وتشجيع اندماج المجتمع ضمن اقتصاد مبني على العلم والمعرفة، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 3.87 مليار دج لميزانية التسيير أي بانخفاض قدره 2.76% مقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2015، أما ميزانية التجهيز فقد بلغت رخصة البرنامج المركزي مبلغ 362 مليون دج .

✓ **بالنسبة لقطاع التربية الوطنية :**

قدمت السيدة الوزيرة عرضا مفصلا عن ميزانية التسيير والتي ارتفعت بنسبة 2.33% وهو ما يؤكد على أولوية القطاع بالنسبة للسلطات العمومية، وتخصص الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان السنة المالية 2016 لتغطية نفقات الأجور والإعانات المخصصة للمراكز والمعاهد والدواوين تحت الوصايا، بالإضافة إلى تمويل مختلف النشاطات التربوية والثقافية .[124]

✓ **بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي :**

فقد استعرض السيد الوزير ظروف الدخول الجامعي 2015 - 2016 إلى جانب تقديم بيانات إحصائية حول الهياكل القاعدية التي يتوفر القطاع حيث بلغت ميزانية التسيير 312.14 مليار دج أي ارتفاع بنسبة 3.93% ،لأن الجامعات تعتبر من المصالح الأكثر استهلاكا، والتي خصص لها ما يعادل

[123] -المجلس الشعبي الوطني.

[124] - المجلس الشعبي الوطني.

63% من إجمالي الاعتمادات المالية .وفيما يتعلق بميزانية التجهيز فقد أشار السيد الوزير إلى أن الأولوية ستمنح لاستكمال البرامج المسجلة بعنوان الخماسي 2015 -2019 .

✓ **بالنسبة لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة :**

عرضت السيدة الوزيرة برامج القطاع والتي تتمثل في حماية وترقية الأشخاص المعاقين وحماية الأشخاص المسنين ،وتحسين ظروف معيشتهم، وحماية وترقية المرأة والأسرة، إن إجمالي الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير قد بلغت 118.83 مليار دج أي انخفاض بنسبة 9.90% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 وتقدر رخص البرنامج الإجمالية 684.36 مليار دج بعنوان ميزانية التجهيز .

✓ **بالنسبة لقطاع التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية :**

قدم الوزير توضيحات بشأن النظرة الجديدة للقطاع، والتي تعتمد على تنويع النسيج الاقتصادي كبديل عن المحروقات، بهدف توفير الوسائل المادية والموارد المالية التي تسمح بجعل القطاع موفرا لمناصب الشغل والثروة للقطاع مستهلكا للاعتمادات المالية فحسب .

المبحث الثاني: التنبؤات بالسوق البترولية وأثرها على ميزانية الدولة.

تشغل أسواق النفط بتقلباتها اهتمام العالم أجمع، لتأثيرها المباشر على استمرارية وتكلفة الإنتاج واستمرار الأسعار في التقلب على المدى القصير بسبب الأوضاع السائدة، ومن الصعب توقع المسارات التي ستسلكها أسعار النفط، ومدى تأثر ميزانية الدولة من خلال التذبذبات التي تحدث في الأسواق العالمية البترولية.

المطلب الأول: تذبذبات الطلب والعرض على البترول.

لم ينخفض الاستهلاك النفطي العالمي في الأعوام الأخيرة، لكن نازعه إلى الارتفاع كما في مرحلة مابين 2000 و2012، تباطأ مع تباطأ النمو الاقتصادي، فحركة الطلب على النفط وثيقة الصلة بالنمو. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو العالمي إلى 3.4 % في 2016، و3.6 % في 2017، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع الطلب إلى 1.2 مليون برميل يوميا في العالم الحالي، أي 600 ألف برميل أقل من 2015، لكن حركة الطلب أضعف من حركة العرض، وهذه تفوق الطلب وتبلغ نحو مليوني برميل يوميا.[125]

يحتاج العرض النفطي الدولي إلى استثمارات تتعدى 06% من الناتج العالمي حتى عام 2030 لتلبية الطلب، هذا ممكن لكنه غير مؤكد، وتعتمد توقعات الأسعار على التقييم الصحيح لدرجة النمو الاقتصادي، على كثافة استعمال النفط في الإنتاج على مدى توافر السلعة مستقبلا خارج مجموعة الأوبك كما على حجم الطلب العالمي عليه ,يزيد الطلب العالمي على النفط سنويا بنسب تتدنى مع الوقت، أي لا تتعدى ثلث زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. من المتوقع تبعا لوكالة الطاقة الدولية أن يبلغ حجم الطلب اليومي على النفط حوالي 120 مليون برميل في حلول عام 2030.[126]

---

[125]- **الانترنت**: الموقع الرسمي للجريدة الحياة، تاريخ الاطلاع 08/04/2016، علىالساعة10:00، جان ميشيل بيزا، تغير أحوال السوق ، [على الخطwww.alhayat.com]

[126] – **الانترنت**: الموقع الرسمي لجريدة العربية، تاريخ الاطلاع 08/04/2016، على الساعة 10:00، محمد الشطي، ، تعافي النفط مع ..... ،[على الخط]wwwalarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas

شهدت أسعار النفط حالة من التذبذب خلال تداولات مع اقتراب موعد اجتماع الدوحة المقرر يوم 17 أفريل، والمخاوف التي تنتاب المستثمرون بشأن احتمالية عدم توصل الدول الكبرى، المنتجة للنفط إلى حل بشأن تجميد مستويات الإنتاج ,هذا وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة ؛بخفض توقعاتها بشأن معدلات الطلب على النفط ,بسبب توقعاتها بعدم توصل الدول المنتجة إلى اتفاق في اجتماع الأحد.[127]

الجدول:(03-04)تداولات النفط والغاز.

النفط	الاتجاه	النسبة	معدل التغير	المستوى
النفط الخام	صاعـد	%0.65+	0.26+	42.01
خام البرنت	صاعـد	%0.52+	0.23+	44.41
الغاز الطبيعي	هابط	%2.16-	0.044-	1.992
زيت التدفئة	صاعـد	%0.5+	0.0063+	1.2718

المصدر:وكالة معلومات الطاقة تخفض توقعات على الطلب العالمي.

خفضت وكالة معلومات الطاقة توقعاتها للطلب العالمي في 2016، مقارنة بتوقعات الشهر السابق لتصب إلى 1.16 مليون برميل يوميا، وأوضحت الوكالة في التقرير الصادر عنها أن احتمالية توصل الدول المنتجة للنفط إلى حل داخل الأوبك وخارجها، سيكون له تأثير محدود على المعروض النفطي وأضافت الوكالة في تقريرها أن احتمالية التوازن بين مستويات العرض والطلب بالأسواق من المتوقع أن تتم في 2017.[128]

لا شك أن الإمدادات العالمية من النفط قد زادت بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، نتيجة زيادة الإنتاج من خارج الأوبك فوفقا لقاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ارتفع متوسط الإنتاج العالمي من 84.5 إلى 90.16 مليون برميل يوميا، أي ما نسبته 6.6% بين عامي 2009

[127] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الاسواق، تاريخ الاطلاع 07/04/2016، على الساعة 10:00، ريهام منعم، التذبذب يسيطر على النفط،[على الخط]Marketsvoice.com/reports/28937

[128] – الانترنت: الموقع الرسمي للعربية، تاريخ الاطلاع 017/04/2016، على الساعة 10:40،محمد الشطي، أسعار النفط تعود للتعافي.....[على الخط.]www.alarabiya.net/ar/aswaq

و2013.وجاءت معظم هذه الزيادات من تنامي إنتاج النفط في المقابل زاد الطلب من 84.7 إلى 90.48 مليون برميل يوميا، نسبة 6.8 في الفترة نفسها.

وخلال عام 2014 بلغ متوسط الإنتاج العالمي 92.18 مليون برميل يوميا، ومتوسط الاستهلاك العالمي 31.39 مليون برميل يوميا، أي أن متوسط فائض العرض على الطلب عام 2014 هو 790 ألف برميل يوميا، واللافت أنه بلغ فائض المعروض النفطي عن الطلب ذروته في الربع الثاني من عام 2014 [1.2 مليون برميل يوميا بالمتوسط]على الرغم من أن زيادة الطلب قياسا بالربع الأول، كانت محدودة في حين أنه عندما تقلص حجم متوسط الفائض اليومي إلى310ألف برميل في الربع الرابع من عام 2014.[129]

نتيجة انخفاض العرض العالمي، واستمرار زيادة الطلب تناقص السعر إلى 73.16 دولار للبرميل علما أنه وفق النظرية الاقتصادية فإن زيادة الطلب على السلعة مع ثبات أو انخفاض عرضها يتوقع أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار، عكس ما حدث في الربع الرابع من عام 2014 .

الشكل (03-01) تغيرات الطلب والعرض العالمي على النفط خلال عام 2014

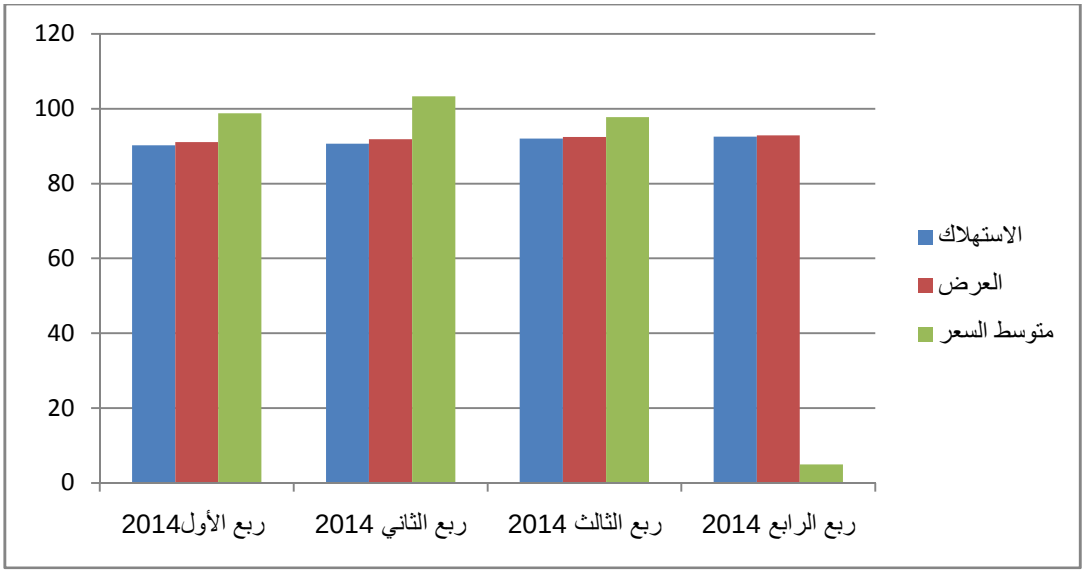

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (03-06).

[129] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة العربية، تاريخ الاطلاع 10/04/2016، على الساعة 09:23، محمد الشطي، أسعار النفط تعود للتعافي مع استمرار التذبذب،[على الخط]www.alarabiya.net/ar/aswaq

الجدول (03-05) تغيرات الطلب والعرض العالمي على النفط خلال عام 2014

	الربع الرابع 2014	الربع ثالث2014	الربع الثاني 2014	الربع الأول2014
الاستهلاك العالمي	90.26	90.64	92.07	92.57
العرض العالمي	91.05	91.84	92.5	92.88
متوسط السعر	98.75	103.35	97.78	73.16

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية – قاعدة بيانات آفاق الطاقة قصيرة المدى.

من خلال الشكل (03-01) والجدول(03-05)يبدو واضحا أن تغيرات سعر النفط لسنة 2014 لم تتحدد بالعلاقة بين الطلب والعرض عليه في السوق العالمية، إذ أنه في الأرباع الثلاثة الأولى من العام. عندما كانت كميات العرض تفوق كميات الطلب، حقق النفط أسعارا مرتفعة وفي الربع الرابع منه وعلى الرغم من انخفاض حجم فائض العرض، وزيادة مستويات الطلب فإن السعر انخفض بنسبة 25% قياسا بمستواه في الربع الثالث .

أعلنت منظمة الأوبك في تقرير لها، أن الطلب العالمي سيصل إلى 94.21 مليون برميل يوميا خلال عام 2016، أي بارتفاع 1.25 مليون برميل، مقارنة مع عام 2015. إسنادا إلى هذه المعطيات يمكن أن يصل الفائض في المعروض إلى مليون أو مليوني برميل يوميا، في واصلت المنظمة الضخ بمعدل شهر يناير.للحد من تخمة المعروض، دعت قطر جميع دول أعضاء منظمة الأوبك بالإضافة إلى كبار منتجي النفط إلى اجتماع الدوحة 17 أفريل، للاتفاق على تثبيت الإنتاج عند مستويات يناير. حسب وزارة الطاقة القطرية أن 15 دولة من منظمة الأوبك وخارجها تدعم مبادرة تجميد الإنتاج، وأن هذه الدول تمثل حوالي 73% من إنتاج النفط العالمي.[130]

من خلال الجدول (03 – 06) الذي سيأتي لاحقا. نلاحظ أن معظم الدول تؤيد على تجميد الإنتاج النفطي، وذلك يعود لأسباب انخفاض أسعاره للكثرة العرض مع وجود طلب ضئيل، لذلك فإن كل

[130] – الانترنت: الموقع الرسمي لمجلة جدوى الاستثمار، تاريخ الاطلاع 06/05/2016، على الساعة 10:00، الطلب والعرض على النفط، [على الخط]http://portail.cder.dz/ar/spip

من الدول الكبرى المنتجة له توافق على تجميده، ومن الجهة أخرى فإن بعض الدول ترفض هذا التجميد لمصلحتها كليا، وغيرها من الدول لم يتضح لها إن كانت توافق على التجميد أم لا.

الجدول (03-06):الإنتاج اليومي للدول التي قد تحضر الاجتماع، بالإضافة إلى رأيهم حول تجميد الإنتاج (مليون برميل).

الدولة	الإنتاج اليومي يناير 2016	الإنتاج اليومي فبراير 2016	الموافقة على التجميد
روسيا	11.26	11.26	نعم
سعودية	09.45	09.90	نعم
العراق	04.04	04.20	نعم
ايران	02.85	02.95	غير واضح
الإمارات العربية	02.70	02.65	نعم
المكسيك	02.61	02.60	غير واضح
الكويت	02.45	02.50	نعم
فنزويلا	02.30	02.30	نعم
النرويج	02.05	02.05	غير واضح
أنجولا	01.82	01.83	ربما نعم
نيجيريا	01.80	01.70	نعم
كازاخستان	01.74	01.73	غير واضح
سلطنة عمان	01.03	01.03	نعم
أذربيجان	0.80	0.80	غير واضح
أندونسيا	0.71	0.72	ربما نعم
قطر	0.64	0.64	نعم
إكوادور	0.56	0.56	نعم
ليبيا	0.37	0.36	لا

المصدر: رويترز.

الجدول (03 – 07) الإنتاج / الطلب العالمي على النفط. **(مليون برميل)**

	2014	الربع الأول 2015	الربع الثاني 2015	الربع الثالث 2015	الربع الرابع 2015	2016
الطلب العالمي على النفط	91.4	92.1	92.1	93.8	93	94.2
الإنتاج العالمي للنفط	92.4	94.4	94.8	95.5	95.9	-

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC، 2015.

من خلال الجدول (03-07) نلاحظ أن الطلب على النفط في تزايد مستمر وكذلك الإنتاج، ففي الربع الأول والثاني عام2015 كان الطلب متساو على عكس الأرباع الأخرى، ففي الربع الثالث زاد إلى 93.8 مليون برميل، وفي الربع الرابع انخفض إلى 93مليون برميل، وفي عام 2016 ارتفع إلى 94.2 مليون برميل.

المطلب الثاني: تذبذبات الأسعار.

بالرغم من صعوبة تحديد الأسعار، إلا أن الاتجاهات المتوقعة لأسعار النفط في 2016 هي اتجاه نزولي، لاسيما وأن أسعار النفط هوت إلى أكثر من 70% منذ بدأت موجة الهبوط السعرية منتصف عام 2014، ففي بداية عام 2016 هوت أسعار مزيج برنت أكثر من 4% لتصل إلى مستويات لم تشهد ها أسواق النفط منذ شهر أفريل 2014، تشير إلى أنها ستستمر بالهبوط في ظل مستويات الإنتاج شبه قياسية.على أسعار النفط وتزامنا مع إضراب الأسواق الأسيوية وخاصة الصين، واستمرار التأثير السلبي للتخمة الهائلة في المعروض التي فقدت منها حتى الآن 70% من قيمتها منذ بدأ المسار النزولي لها في 2014.[131]

[131] – **الانترنت**: الموقع الرسمي للرياض الاقتصادي، تاريخ الاطلاع 09/04/2016، على الساعة 10:35، نايف الحمري، أسعار النفط ستغير مسارها في 2016 مع ضعف الطلب على النفط، [على الخط]www.alriyadh.com/1118798

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة شهور، وقسم الانهيار المتسارع دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات دول منتجة ومطمئنة، تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة ,ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصادها. والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة. وربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج.[132]

الجدول (03-08) هبوط أسعار النفط في عام 2014 (خام البرنت القياسي)

الأشهر	السعر (دولار للبرميل)
يناير 2014	109
فيفري 2014	109
مارس 2014	110
أفريل 2014	108
ماي 2014	109
جوان 2014	109
جويلية 2014	107
أوت 2014	100
سبتمبر 2014	98
أكتوبر 2014	90
نوفمبر 2014	80
ديسمبر 2014	70
يناير 2015	50

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net

[132] -**الانترنت**: الموقع الرسمي للجزيرة، تاريخ الاطلاع 08/04/2016، على الساعة 10:30، محمد أفزاز ، انهيار أسعار النفط وتداعياته،[على الخط]www.aljazeera.net

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام البرنت في حدود 110 دولارات، لكنه انحدر في الأيام الأولى من 2015 إلى ما دون 50 دولار، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى أساسيات السوق، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط. وذكر تقرير صندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

✓ **الصدمة النفطية 1986**:

كشفت عن هشاشة المنظومة الاقتصادية في الجزائر، بحيث أصابتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى 42% وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50%، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 1987 إلى معدل 01% بعدما كان 03.5% في سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4% مع انخفاض الاستثمار ب 04.2% وتدني المخزون من الموارد الإنتاجية بنسبة 159.6% وهبوطا للواردات بنسبة 16.4% وانخفاض مناصب الشغل بنسبة 40%.[133]

✓ **الصدمة النفطية 1998**:

عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الأسيوي سنة 1997 ؛ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك ,حصص الإنتاج المقررة للأوبك رسميا مع رفع مستويات إنتاج النفط .ولكن في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط ؛ما لبث أن تحول ذلك القرار إلى كارثة ؛نتيجة لبعض التطورات انهيار سعر النفط العالمي بين أكتوبر 1997 وديسمبر 1998 ؛وهبط سعر برميل النفط الأمريكي في أكتوبر 1998 ؛إلا أنه عاد إلى السقوط من جديد حتى وصل في 10 ديسمبر إلى 10.73

[133] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة العلوم السياسية، تاريخ الاطلاع 09/04/2016: على الساعة 10:40، علي عباس عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية 1986، [على الخط]www.maspolitiques.com

دولار. وفي أواخر سنة 1999 بدأت أسعار البترول بالارتفاع نتيجة الطلب العالمي عليه، حيث ارتفع الاستهلاك العالمي على النفط بأكثر من 11مليون برميل يوميا.[134]

✓ **الصدمة النفطية 2008**:

بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات، عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد ؛بحيث مع بداية 2008 كسرت الأسعار حاجز 80 دولار للبرميل، وفي مارس وصلت إلى 100دولار للمرة الأولى وصلت أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها في التاريخ في جويلية 2008 إلى 147.27 دولار للبرميل لكن سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط لتصل إلى 125 دولار للبرميل وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي ؛بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري .

وأسواق البترول التي شهدت تراجعا حادا في الأسعار، وذلك بسبب تدني الطلب العالمي بحيث في أكتوبر 2008 وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل، والذي هو أدنى مستوى منذ أكثر من عام حيث يعتبر أكتوبر أسوأ شهر للنفط في سنة 2008، حيث خسر حوالي 32% من قيمته في شهر واحد فقط ,وواصلت أسعار النفط الخام انخفاضها لتصل في 05 ديسمبر إلى 40.50 دولار للبرميل في أقل انخفاض لها طوال أربعة سنوات .

✓ **الصدمة النفطية الراهنة:**

شهد النصف الثاني من سنة 2014 انهيارا في أسعار النفط أفقدها نحو 45% من قيمتها وهبط سعر خام برنت الأوروبي القياسي إلى 62 دولار للبرميل من 115 دولار.[135].

أفاد تقرير اقتصادي متخصص بأن تراجع أسعار النفط خلال سنة 2014 لم يأت كحدث مفاجئ، بل كان نتيجة زيادة حجم المعروض النفطي بشكل منتظم منذ عام 2008، إلا أن الدول المنتجة

---

[134]– **الانترنت**: الموقع الرسمي لجريدة العلوم السياسية، تاريخ الاطلاع 09/04/2016، على الساعة 10:40، علي عباس عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية 1986، [على الخط]www.maspolitiques.com

[135]– **الانترنت**: الموقع الرسمي لجريدة الجزيرة، تاريخ الاطلاع 09/04/2016: على الساعة 10:45، سعد الله الفتحي، هل بلغ هبوط أسعار النفط نهايته؟ [على الخط] www.aljazeera.net/news

والمصدرة للنفط التي أثر عليها الانخفاض بالسلب، لم تعط أهمية لهذا الأمر ولم تجر التوقعات في حال تواصل الانخفاض وهو الأمر الذي نعيشه في الواقع .

نشرت بعض وسائل الإعلام أن أسعار خام البرنت سجلت 49.66 دولار للبرميل، كما انخفض الخام الأمريكي إلى نحو 47 دولار للبرميل، علما أن أسعار النفط سنة 2014 قد وصلت إلى 115 دولار للبرميل، في بداية صيف جوان 2014 ثم عادت تهبط تدريجيا حتى وصلت في بداية شتاء ديسمبر 2014 إلى 60 دولار، وفي جانفي 2015 وصلت إلى نحو 50 دولار أي هبوط أكثر من 50% في حدود خمسة أشهر.[136]

على مدى السنتين الأخيرتين استمرت أسعار النفط العالمية بالتراجع بما يشبه حالة السقوط الحر، ويبدو أن لا أحد يعرف متى سيتوقف هذا السقوط في جوان 2014، هبط سعر برميل النفط الخام إلى 110 دولارات ؛وفي بدايات 2015 انخفض إلى 60 دولار .واليوم سعر برميل النفط 27 دولار فقط؛ وهو مستوى من الانخفاض لم يشاهد منذ 2004 .[137]

هبطت أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوى لها خلال ما يقرب من 12 سنة، وانخفض خام برنت إلى أقل من 30 دولار للبرميل لوقت ، وتراجع برنت المستخدم كمقياس عالمي لأسعار النفط إلى 29.26 دولار للبرميل لكنه عاد للارتفاع مرة أخرى إلى 30.22 دولار.

وتعاني أسعار النفط من تراجع كبير منذ جوان 2014 بسبب الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة، وتراجع الطلب في الصين بسبب تباطؤ اقتصادها. وانخفضت أسعار النفط بنسبة 70% خلال 15 شهرا الأخيرة.[138]

---

[136] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة التحليلات السياسية، تاريخ الاطلاع 10/04/2016، على الساعة 10:55، أسباب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط[على الخط.www.hizb-ut-tqhrir.org]

[137] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة اسلام أون لاين، تاريخ الاطلاع 10/04/2016، على الساعة 10:55، لماذا تستمر أسعار النفط في الانخفاض [على الخط]www.vox.com

[138] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة بي بي سي، تاريخ الاطلاع 10/04/2016، على الساعة 11:00، ريتشارد أندرسن، هل يستمر انخفاض أسعار البترول[على الخط]www.bbc.com/arabic/busnees

مع انخفاض أسعار النفط في العالم يحتدم النقاش في العالم العربي الآن، حول تأثير الانخفاض على دول المنطقة، لمناقشة أثار هذا الانخفاض في أسعار النفط على كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة العربية.

أعلنت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري أن زيادة الاستهلاك العالمي للنفط سيستمر بوتيرة متسارعة عام 2015، مدفوعة بانخفاض الأسعار والنمو الاقتصادي العالمي، في موازات إنتاج يتزايد باستمرار.لكنها لاحظت بداية إعادة توازن العرض وفي تقريرها الذي نشرته توقعت الوكالة أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا في 2015 مدفوعا بنمو اقتصادي، وتراجع أسعار الذهب الأسود ما يقود المستهلكين إلى استخدام أكبر للوقود، وأشارت الوكالة إلى أن النمو الأقوى خلال خمس سنوات، رافعة تقديراتها السابقة لنمو الطلب بمقدار 260 ألف برميل يوميا خصوصا بسبب الطلب. كما توقعت ارتفاع الطلب في 2016 بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا، أي بزيادة 410 آلاف برميل يوميا عن توقعاتها، غير لأن توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك كانت أكثر حذرا، فقد توقع الكارتل النفطي ارتفاعا للطلب بمقدار 1.38 مليون برميل في اليوم لعام 2015، أي بزيادة 100 ألف برميل مقارنة بتقديراتها لشهر جويلية 2015 ؛وبالنسبة لعام 2016 أشارت المنظمة إلى تسارع الطلب بمقدار 1.34 مليون برميل يوميا، بسبب قفزة النمو العالمي بنسبة 3.5% مقابل 3.2% عام 2015 .

واعتبر البنك الدولي من جهته أن رفع العقوبات على إيران سيكون له أثر كبير على الأسواق العالمية للبترول.إذ أنه سيؤدي إلى انخفاض أسعار برميل الخام 10 دولارات أمريكية، اعتبارا من عام 2016 وتحت تأثير فائض العرض النفطي وخصوصا من دول الأوبك والعملة الأمريكية القوية، خسر سعر برميل النفط المرجعي 10 دولارات خلال شهر وانخفض سعر برنت نفط بحر الشمال في شهر أوت 2015 إلى 49 دولار أمريكي في مقابل 59 دولار لشهر جويلية 2015، فيما انخفض سعر برميل الخام الخفيف (لايت سويتكرود) في نيويورك إلى نحو 43 دولار في مقابل 53 دولار في منتصف جويلية 2015 .[139]

[139]– الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 10/04/2016، على الساعة 10:10، واج، ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط في انتظار إعادة توازن العرض،[على الخط]www.elkhabar.com/press/art

المطلب الثالث: أثر انخفاض أسعار البترول على ميزانية الدولة.

كثير من البلدان المصدرة للنفط أعدت موازناتها للسنة المالية القادمة على أساس 80 دولار للبرميل، وهذا يعني أنها تحصل الآن على عائدات أقل من 85 دولار، وإذا رغبت في الحفاظ على مصروفاتها عند المستوى المقرر دون تغيير، فإنها ستواجه عجزا كبيرا وخاصة البلدان التي لديها احتياطي أقل مثل الجزائر سيتعين عليها اتخاذ قرار إما بخفض المصروفات أو مواصلة الاقتراض لتمويل العجز.[140]

تشكل عائدات النفط والغاز نحو 95% من دخل الحكومة، وهو ما يضعها تحت ضغوط التركيز بشكل أكبر على زيادة إنتاجها من مصادر الطاقة التقليدية الحالية من المحروقات.

ورغم اعتماد الجزائر سعر مرجعي 37 دولار للبرميل، كسعر مرجعي في قانون المالية منذ سنوات إلا أنها ستتضرر بشكل كبير من انخفاض أسعار النفط الحالية، وتعتمد الحكومة بشكل على إيرادات صندوق ضبط الموارد الذي يشمل عائدات النفط وتقدر بحوالي 53.4 مليار دولار.

أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية لهذه السنة تشير إلى الانخفاض، خاصة وأن الإيرادات حسب مسؤولي سونا طراك تقدر في حدود 60 مليار دولار، في وقت كانت بلغت 63 مليار دولار في عام 2013 و70 مليار دولار في عام 2012. ونبه المدير العام السابق لسونا طراك أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت 15% مابين 2012 و2014، وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته مضيفا أنه لم يتم ضخ الكثير من صندوق ضبط الموارد إلا في حدود 03 إلى 04 مليار دولار مقابل 10 مليار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة إذا استمر سعر البترول في تراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.[141]

أشار ممثل صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى بعض الاختلالات المسجلة، وذلك حتى قبل انهيار أسعار النفط مما يؤدي إلى التأثير على الموقف الخارجي للجزائر، كما أكد أنه مع العجز المالي في

[140] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 12/04/2016، على الساعة 09:30، شانتا ديفاراجان، ماذا يعني انخفاض أسعار البترول للعالم العربي،[على الخط]blogs.worldbank.org

[141] – الانترنت:الموقع الرسمي لجريدة منتدى الخبر، تاريخ الاطلاع 12/04/2016، على الساعة 18:00، سوميه يوسفي، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، [على الخط]www.elkhabar.com/press/article/67927

الخزينة فإن السعر المتوازن لبرميل الجزائر [أي سعر برميل يسمح بضمان التوازن في الميزانية] يقدر ب 120 دولار .

أما محافظ البنك الجزائري محمد لكصاسي فقد أكد أن انخفاض أسعار النفط لم يؤثر على استقرار البلاد حيث يشكل التحكم في التضخم أحد عناصره الهامة، وأضاف أن قروض الاقتصاد قد عرفت نمو بنسبة 26% في عام 2014، مقابل معدل سنوي ب 20% في السنوات المالية السابقة.[142]

أما فيما يخص المشاريع المبرمجة من طرف الحكومة ومدى تأثرها بتراجع سعر النفط، جدد السيد جلاب عزم الحكومة على تنويع مصادر تمويل المشاريع التنموية لا سيما من خلال اللجوء إلى السوق المالي عوض الاعتماد على ميزانية الدولة .

لقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات، نتيجة لتراجع حصيلة الجباية البترولية التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العمومية، وفي ظل هذه المقارنة تضررت موازنات الجماعات المحلية التي يعاني البعض منها عجزا حادا، مما يدفع إلى التفكير في سياسات تمويلية جديدة مستقلة عن التمويل المركزي وعلى حد تصريح المصيطفي فإن مشروع الاصلاحات الجبائية قد تلعب دورا في سياسة ناجحة من أجل تخطي الوضع ،من خلال اقتراح مواد جديدة مستقلة عن النفط لتمويل الخزينة.[143]

قد لا يتأثر المواطن الجزائري بالوضع الاقتصادي المالي، لكن على الدولة اتخاذ الإجراءات الضرورية تفاديا للدخول في أزمة اقتصادية خانقة، تدفعها إلى فرض ضرائب على المواطن لتمويل الميزانية.[144]

وأوضح السيد سمير بن بالقاسم مستشار بنك الجزائر، أن الارتباط وثيق بين مداخيل الجزائر وأسعار البترول جعل من الاقتصاد الجزائري مهددا في لأي لحظة بانتكاسة، في حال تهاوي أسعار النفط

---

[142] – الانترنت: الموقع الرسمي للجريدة الرئيسية، تاريخ الاطلاع 13/04/2016، على الساعة 09:00، الجزائر أكثر استعدادا لمواجهة انخفاض أسعار النفط ،[على الخط]www.elkhabar.com

[143] –الانترنت:الموقع الرسمي لدراسات نفطية، تاريخ الاطلاع 13/04/2016، على الساعة 10:00، وليد نزهت نشأت، مؤتمر إنعكسات تقلبات أسعار النفط على تمويل الجماعات المحلية الإقليمية، [على الخط]www.aps.dz/ar/economie/127

[144] -لانترنت:الموقع الرسمي للوطن ميديا، تاريخ الاطلاع 13/04/2016، على الساعة 11:00، عبلى صيان، خبراء اقتصاديون يدقون ناقوس الخطر [على االخط]www.elwatanmedai.com

إلى مستويات دنيا غير ، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى خضوع 69% من ميزانية العامة للجباية البترولية وهو معدل مرتفع للغاية.

وعن تأثير انهيار أسعار النفط على الاستثمارات العمومية، أوضح المتحدث أن هذه الاستثمارات ستكون مكيفة مع الوضعية الاقتصادية للدولة، ومع سعر البترول المسجل في الأسواق الدولية.ويفهم من خلال كلامه أن الدولة ستضطر لتحجيم استثماراتها في حال انحدار أسعار النفط، وهو ما أشار إليه أما في حال وأوضح الخبير أن الشيء الايجابي الوحيد الذي قامت به الجزائر هو إنشاء صندوق معادلة الإيرادات في سنة 2000، الذي سمح للجزائر بالاحتفاظ باحتياطات تستعملها عند الحاجة إليها أي عند انخفاض سعر البترول دون المستوى المحدد في ميزانية الدولة العامة، كما يسمح هذا الصندوق للدولة بالبقاء في معدل إنفاق جيد في حال تذبذب أسعار البترول.[145]

وللمفارقة أقرت الحكومة أن ميزانية 2015 هي الأضخم في تاريخ البلاد، إذ تزيد عن 100 مليار دولار وقد توقع نص مشروع المالية لعام 2015 أن تبلغ مداخيل الميزانية 4684.6 مليار دينار، على أن تبلغ قيمة النفقات 8.8581 مليار دينار،مما يعني عجز يقدر ب 4173.3 مليار دينار أي 22.1% من الناتج المحلي، وقد بنت الحكومة الجزائرية ميزانيتها لعام 2015 على أساس سعر 37 دولار للبرميل، بحيث يرجع الفائض المالي إلى صندوق ضبط الايرادات الذي يمول العجز، إذ أن الميزانية بحاجة إلى سعر 110 دولار على الأقل لتحقيق التوازن.[146]

مما يمكن أن يعمق من حدة الأزمة مستقبلا السياسات الاقتصادية التي تنتجها الحكومة، إضافة إلى الفساد الذي يستنزف مقدرات البلاد، يقول النائب البرلماني عن جبهة العدالة والتنمية لخضر بن خلاف أن الصناديق الخاصة تستنزف ميزانية الدولة، حيث أضاعت في السنوات الأخيرة ما يقارب 175 مليار دولار بسبب الفساد وغياب الشفافية ؛علاوة على ذلك السياسات الاقتصادية الفاشلة والتي أخفقت في توظيف البحبوحة المالية في دفع العجلة الاقتصادية بعيدا عن الارتهان لقطاع المحروقات .

---

[145]–الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة اسلام أون لاين، تاريخ الاطلاع 13/04/2016، على الساعة 12:00، سيد مو محمد، نزول سعر النفط إلى 110 دولار سيفخخ الجزائر ماليا [على خط]www.essalamonline.omc

[146]–الانترنت: الخبر، تاريخ الاطلاع 13/04/2016، على الساعة 13:00، محمد المهدي شنين، ما بعد الوفرة .. مقالات السن الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط، [على الخط].blogspot.com/2015/01/blog.post.12tmlbohothe

المبحث الثالث: سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة.

أوردت صحيفة البلاد أن رئيس الجمهورية عقد اجتماعا وزاريا مصغرا وجه فيه إنذارات إلى الوزراء, وخرج بقرارات أهمها انتهاج سياسة تقشفية باعتماد إجراءات للحد من نزيف الخزينة العمومية, على غرار تجميد كل مسابقات التوظيف والمناصب المالية المتوفرة لموافقة الوزير الأول شخصيا . إضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى خلال الفترة الحالية

المطلب الأول: المشاريع التنموية المدرجة في المخطط الخماسي 2015-2019

استطاعت الجزائر خلال العشرية الأخيرة بعد 51سنة، أن تحدث قفزة نوعية في مجال المشاريع وإطلاق التنمية في كامل التراب الوطني من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها رئيس الجمهورية على غرار المخططات الخماسية، ولعل الوصول إلى هذه الخطوة لن يكون إلا بمحو المديونية الخارجية التي كانت على عاتق الجزائر، حيث استطاعت أن تمحي الصورة التي لازمن الاقتصاد الجزائري لسنوات طويلة من خلال عدة إنجازات وورشات مفتوحة على كل الجهات، وتطورها وركوب قطار التنمية, وهي الخطوة التي وصفها البعض بتحرير الجزائريين من الاستعمار الذي يفقد أي دولة سيادتها المطلقة.[147]

أولا: مشروع القرن الطريق السيار شرق – غرب .

تمثل الطرق والسبل البنية التحتية في أي دولة أهمية كبيرة من اجل النهوض بها أمام الاقتصاديات العالمية. وهي عصب بناء قوة الدولة اقتصاديا وهذا من خلال شبكة طرقاته التي من شانها ربط جميع أنحاء الوطن وكان من الضروري أن تسخر الدولة لقطاع الأشغال العمومية الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية الضرورية قصد تحقيق المشاريع، التي ترتكز عليها في الأخير كل هذه القطاعات. ولعل أهم المشاريع كانت محطة انتظار جزائر الاستقلال هي الطريق السيار شرق-غرب أو ما يعرف بمشروع القرن الذي يربط شرق الجزائر بغربها من الحدود التونسية إلى أقصى الحدود المغربية على مسافة طولها 1720

[147] -الإنترنت:الموقع الرسمي لجريدة المشوار السياسي، تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 14:00، أحمد لعلاوي، الجزائر تكسب معركة التنمية الاقتصادية، [على الخط]www.alseyassi.dz.com

كلم.فضلا عن الطريق العابر للصحراء والذي فك العزلة عن عديد الولايات الجنوبية، وكذلك يمثل نحو إفريقيا والذي يسهل من تنقل الأشخاص، والبضائع وفتح أفاق عديدة لتنشيط الحركة الاقتصادية الوطنية.[148]

ثانيا: الميترو والترامواي لتحسين نوعية النقل.

كان من بين المشاريع المهمة أيضا، والتي انتظرها الجزائريون إن تحسن تنقل الأشخاص في مختلف مناطق الوطن، ومن خلال هذه المشاريع التي جسدت على ارض الواقع، كانت مشروعي المترو والترامواي المشروعان اللذان دخلا الخدمة قبل سنوات. في حين أطلق العديد منها لكي تغطي العديد من المدن الكبرى عبر الوطن، ويعود تاريخ مشروع مترو الجزائر إلى سنة 1970 في عهد الرئيس هواري بومدين، وخطط له لمواجهة الانفجار الديموغرافي ومتطلبات النقل الجامعي الحضري للعاصمة الجزائرية. أول انطلاقة لإنجازه تأخر نظرا للصعوبات المالية والأمنية في التسعينات. عرف المشروع انطلاقة جديدة سنة 2003 بعد عودة الاستقرار للبلاد ودعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد تم استكمال محطات الخط الأول حي البدر نافورة، البريد المركزي بمسافة 9,5 كلم و10 محطات.[149]

ثالثا: المسجد الأعظم أكبر مئذنة بعد الحرمين الشريفين .

سيكون لجزائر الاستقلال إن تبني اكبر مسجد على أرضها، بعد إن افتك أبناؤها الحرية من مخالب الاستعمار المتوحش، ويمكنها اليوم إن يباشر في بناء مسجدها الأعظم الذي يحوي اكبر مئذنة في العالم الإسلامي بعد الحرمين الشريفين، ويتسع الصحن الرئيسي للمسجد الذي سيضع مركزا ثقافيا من بنايتين لأكثر من 120 ألف مصلي،سيعلو ها قبة قطرها 50 مترا وارتفاعها 70 مترا، أما مئذنته الرئيسية.فهي خاطفة للأضواء على كل صعيد لأنها مئذنة ومنارة في الوقت نفسه، وناطحة سحاب ارتفاعها 30 مترا،

[148] – الإنترنت:الموقع الرسمي لجريدة المشوار السياسي، تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 14:00، أحمد لعلاوي، الجزائر تكسب معركة التنمية الاقتصادية، [على الخط]www.alseyassi.dz.com

[149] – الانترنت : الموقع الرسمي لجريدة المشوار السياسي، تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 14:00، أحمد العلاوي، مشاريع جسدت على أرض الواقع،[على الخط]www.alseyassi.dz.com

أي اقل بثمانين مترا من أقدم ناطحة سحاب أمريكية، منتزعة بذلك لقب أطول مئذنة بالمغرب، وهو جامع كبير، بلغت كلفته نصف مليار دولار.[150]

رابع: مشروع لاستكمال خطة السكة الحديدية للهضاب العليا.

أكد وزير النقل أن مشروع إنجاز خط السكك الحديدية المسيلة – بوغزول بالمدية الذي انطلقت أشغاله في جوان الماضي 2015 يندرج ضمن إستراتيجية ترقية وتوسيع شبكة السكة الحديدية على المستوى الوطني، وبعد تكملة خط السكة الحديدية للهضاب العليا، أوضح عمار تو وزير النقل أن هذا الخط سيتم تمديده انطلاقا من بوغزول المدية إلى ولاية تيسمسيلت على مسافة 139كيلومتر ليصبح طوله الإجمالي من المسيلة إلى غاية تيسمسيلت 209 كيلومتر، وقدم وزير النقل بموقع قاعدة الحياة لمؤسسة كوسيدار بعين الحجل توجيهات تتمثل في ضرورة الشروع في تهيئة الدراسات بالنسبة لخط السكة الحديدية المسيلة–البويرة مرورا بسور الغزلان، معتبرا أن هذا الشطر من السكة الحديدية يعد تكملة لربط خط السكة للهضاب العليا، بالمناطق الوسطى من البلاد، وحسب "تو" فان هذه المشاريع ستتمكن بعدما يزيد عن 41 شهرا، وهي آجال إنجاز خط السكك الحديدية المسيلة–بوغزول من تنمية هذه المنطقة وتنويع وسائل النقل عبرها ، تجدر الإشارة إلى أن وزراء كل من النقل والبيئة وتهيئة الإقليم والبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال على التوالي، تفقد المشروع بعين الحجل بولاية المسيلة وإنجاز خط السكة الحديدية المسيلة–بوغزول بالمدية على مسافة 151 كيلومتر.[151]

[150]– الانترنت: لموقع الرسمي لجريدة المشوار السياسي، تاريخ الاطلاع 12/04/2016، على الساعة 20:00، لحمد لعلاوي، مشاريع عملاقة جسدت على أرض الواقع في العشرية الأخيرة ،[على الخط]http://www.djaeaiross.com

[151]– الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 12/04/2016، على الساعة 21:00، عبد الرحيم، مشاريع الاستكمال خط السكك الحديدية للهضاب العليا، [على الخطwww.elkhabar.com]

رابعا: مشروع سكن العدل:

أكد الوزير تبون أنه سيتم القضاء على أزمة السكن سنة 2019، مفيدا أن طلبات السكن المتراكمة بلغت 02 مليون منذ 20 سنة، وبعد غربلتها تقلص العدد إلى مليون و600 ألف سكن، منها قيد الإنجاز، وتبقى أكثر من 700 ألف ينتظر أن يلبى خلال الخماسي الجاري.[152]

قررت وزارة السكن والعمران والمدينة فتح الموقع الإلكتروني لمكتتبي برنامج عدل 02 لاختيار سكناتهم. وكشف المسؤول الأول عن القطاع بأن مصالحه تستغل الأراضي ذات المردود الضعيف، في إنجاز المشاريع السكنية خاصة إذا تواجدت في محيط عمراني، مؤكدا التقيد بتعليمات الرئيس التي تمنع استغلال الأراضي المسقية.

وأكد كذلك مسؤول بوزارة السكن والعمران والمدينة أنه تم استكمال المرحلة الأولى من إحصاء العقار اللازم لإنجاز برنامج السكن 2015- 2019 والتي سمحت بتحديد 51000 هكتار من الأراضي قبل الانطلاق في المشاريع، وشرع مطلع 2014 في عملية كبيرة لإحصاء الأوعية الصالحة للبناء بهدف توفير العقار اللازم لإنجاز البرنامج السكني المرتقب في المخطط الخماسي 2015- 2019 والرامي لإنجاز1,9مليون وحدة سكنية، وتدخل هذه العملية في إطار سعي جديد بهدف التخلص من المشاكل التي كانت تعيق انطلاق المشاريع السكنية، وهذا بتوفير العقار اللازم قبل برمجة المشاريع.[153]

[152] –الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 09:30، عبد الرحيم، مشاريع لاستكمالها، [على الخط]www.eldjazaionline.net

[153] – الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر، تاريخ الاطلاع 15/04/2016، على الساعة 11:10، عبد الرحيم، مشاريع استكمال إنجازها ، [على الخط]economiear/http://www.aps.dz

خامسا: المخطط الخماسي يهدف إلى مضاعفة إنتاج الحبوب.

يعتزم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مضاعفة حجم إنتاج الحبوب قبل نهاية الخماسي 2015-2019، ليبلغ 70 مليون قنطار مقابل 34 مليون قنطار في 2014 حسب توقعات معلن عنها.[154]

وفضلا على زراعة الحبوب فإن الإنتاج في مختلف الشعب الفلاحية سيعرف تقدما ملحوظا خلال الخماسي 2015-2019 مقارنة مع المعدلات السنوية المحققة بين 2009-2014، وذلك بفضل سياسة تقوية برامج التجديد الفلاحي والريفي حسبما أفادت به بيانات للوزارة خلال اجتماع تقييمي لبرامج القطاع.أعلن وزير الصيد البحري والموارد المائية سيدا حمد فروخي عن 600 مشروع من ضمنها 400 تتعلق بالصيد القاري وتربية المائيات، سيتم إطلاقها من قبل قطاعه عبر الوطن في إطار المخطط الخماسي 2015 - 2019[155]

وأكد وزير الموارد المائية حسين نسيب أن المخطط الخماسي القادم في مجال دائرته الوزارية سيتم تجسيده رغم تراجع مداخيل البلاد، وأضاف أنه من المحتمل تأجيل إنجاز بعض المشاريع التي تكتسي أهمية قصوى، مؤكدا أنه على العموم سيجري تجسيد البرنامج الخماسي. وجدد عزم الدولة على عدم رفع تسعيرة الماء، رغم أهمية الاستثمارات التي يشهدها القطاع من أجل إيصال هذا المورد، وأعلن في هذا الصدد عن وجود برنامج هام من أجل إسناد قطاع الماء إلى هيئات مختصة لاسيما الجزائرية للمياه، بهدف تخفيف عبء تكاليف باهظة على الجماعات المحلية التي ليس لديها الإمكانيات الضرورية.[156]

---

[154]– الانترنت: الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع 15/04/2016، على الساعة 14:00، المخطط الخماسي سيهدف إلى مضاعفة إنتاج الحبوب [على الخط]www.eldjazaironline.com

[155]–الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة البوابة الجزائرية، تاريخ الاطلاع 14/04/2016، على الساعة 16:05،الطاقات المتجددة، المخطط الخماسي 2015- 2019 نحو إطلاق..[على الخطhttp://portail.cder.dz/ar/spip.php/article]

156– الانترنت: الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع 15/04/2016، على الساعة 17:30، تجسيد المخطط الخماسي القادم رغم تراجع المداخيل، [على الخطwww.djazairess.com/aps/412082]

المطلب الثاني: المشاريع التنموية التي تم تجميدها.

أكد وزري إسماعيل أن هناك نقائص بالجملة، فيما يتعلق مشاريع التنمية المنجزة على مستوى الجزائر، ولعل السبب الرئيسي هو مشروع المدينة الجديدة، الذي جمد كل الوعاءات العقارية، ورخص البناء، ما عرقل عملية تجسيد المشاريع التنموية المدرجة ضمن مخطط التنمية، ضاعف مشروع المدينة الجديدة منذ الإعلان عن مرسوم تجميد عملية نقل الملكية والبناء في عرقلة التنمية المحلية حيث لا تزال العديد من المشاريع ضمن المخطط العمراني تنتظر الضوء الأخضر.[157]

أ- سياسة التقشف تستهدف مشاريع الأشغال العمومية الكبرى بالدرجة الأولى :

عرفت العديد من المشاريع الكبرى الخاصة بالأشغال العمومية والتي يجرى العمل بها في عاصمة الشرق الأوسط، خالة جمود مفاجئة تزامنت والفترة التي شهدت فيها أسعار النفط سقوطا حرا في الأسواق العالمية حيث أن هذه المشاريع الضخمة التي كان ينتظرها سكان المدينة على أحر من الجمر، لم ترى النور على غرار تمديد خط الترامواي باتجاه مدينتي الخروب والمينة الجديدة على منجلي، الأمر نفسه شهده مشروع الخطين الجديدين التليفريك. أدت سياسة التقشف التي أعلنت عنها الدولة إلى إلغاء بعض المشاريع الحيوية التي كان المواطن يعلق عليها آمالا كبيرة، أبرزها توسيع ميناء القل وتحويله إلى ميناء تجاري ؛خاصة وأن الدراسة كانت قد تم الإعلان عنها من قبل وزير الصيد البحري، بالإضافة إلى تمديد خط السكة الحديدية وهو مشروع حلم طالما انتظره سكان سكيكدة.كما تم تأجيل عدد من المشاريع المهمة، تتعلق بالتعمير والبناء منها إلغاء شراء السيارات للبلديات وكذا كل ما يتعلق بالنفقات العامة على مستوى الجماعات المحلية ومراقبتها.

[157]–الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة في بلادي، تاريخ الاطلاع 15/04/2016، على الساعة 20:10، داودي أمينة، مشاريع كبرى تم تأجيل إنجازها بسبب التقشف ، [على الخطfibiladi.dz]

ب – انعدام الأظرف المالية يحرم ولاية عنابة من أكبر المشاريع :

تعاني ولاية عنابة هذه الفترة من تأخر كبير في انطلاق وإتمام أكبر المشاريع التنموية المسجلة قبل العديد من السنوات في هذه المنطقة، بسبب نقص الأظرف المالية خاصة بعد سياسة التقشف ،التي كانت السبب في تعطل هذه المشاريع الهامة كإلغاء الجامع الكبير لسكان ولاية عنابة، والذي لم تنطلق به الأشغال لحد الساعة.كما تم تقليص مساحته والتي أصبحت أقل من مساحة أكبر مسجد حالي في الولاية.

ج – تجميد مشروع توسع تراموا وهران ومحطة سيدي معروف :

أوقفت سياسة التقشف الكثير من المشاريع الكبرى في ولاية وهران، وعلقت أخرى لأجل مسمى والوقت الذي رفض فيه المسؤولين تأكيد ذلك رسميا، من بينهم وزراء التجارة والنقل والسياحة. إلا أن بعضهم يؤكد ذلك في مناسبات غير رسمية، كما أجبرت سياسة التقشف تأخير الأشغال بمشروع الترامواي الذي يربط المطار وحي بلقايد، كما تم تأجيل نهائيا الحديث عن الدراسة المزمع تنظيمها لإنجاز ميترو وهران نهائيا. كما أن مشروع نزل شاطوناف الذي حول إلى مقبرة لبلدية وهران تأخر منذ سنوات طويلة والذي تحول مع مرور الزمن إلى معلم أثري.[158]

التقشف يدخل مشروع التقسيم الإداري الجديد إلى الثلاجة:

كشف مصدر مسؤول عن أن قرارا اتخذته الحكومة بتجميد عملية التقسيم الإداري الجديد في الوقت الراهن، ولم يعد هذا الملف مطروحا على جدول الأعمال وهذا لأسباب سياسية واقتصادية خاصة. بعد إعلان الوزير الأول عبد المالك سلال انتهاج سياسة التقشف، والتخلي عن المشاريع الكبرى المبرمجة، باعتبار مشروع التقسيم الإداري المطروح من أكثرها تكلفة للخزينة العمومية، وهو ما اعترف به مدير التنمية المحلية .

[158]–الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة في بلادي، تاريخ الاطلاع 16/04/2016، على الساعة 10:10، داودي أمينة، مشاريع كبرى تم تأجيل إنجازها بسبب التقشف ، [على الخط]fibladi.dz

وبعد أن أثار مشروع التقسيم الإداري جدلا واسعا وسط العديد من الولايات المعنية وحتى غير المعنية بالهيكلة الإدارية الجديدة، وكان من أبرز البرامج التي ركز عليها. تتجه الحكومة نحو التراجع عن هذا المشروع في الوقت الحالي لاسيما أنه تم استبعاد الملف من المداولات الرسمية من مجلس الوزراء، كما لم يتم الإشارة إليه ولمخصصاته المالية في قانون المالية لعام 2016، وحسب المصدر الذي نقل الخبر فإن الجزائر اليوم مستعدة للمشروع رغم العراقيل التي تواجهه، سواء من حيث الجانب السياسي أو الاقتصادي. فالتنظيم الإداري المطروح تعترضه حالة من الاحتقان السائد، حسبما كشف عليه عز الدين كيري الذي نزل ضيفا بمعية إطارات من وزارة الداخلية على فروم الإذاعة الوطنية، من أجل شرح الخطوط العريضة لإستراتيجية الوزارة ضمن المخطط الخماسي 2015 – 2019 ، حيث لفت الانتباه إلى عملية تستدعي معرفة المناطق التي يمكن تصنيفها إلى ولاية وفقا لما تتوفر عليه، بالمقابل واجهت الحكومة قرار تجميد التقسيم الإداري بمخطط تنموي كبير حسب مديرة الحكامة المحلية بوزارة الداخلية فتيحة حمريط، حيث أكدت أن الدولة تراهن في المرحلة المقبلة على تنمية مستدامة بكل بلديات الوطن، وبصفة أخص بلديات الجنوب والهضاب والبلديات الحكومية، وأضافت أنه سيتم تعبئة كل الإمكانيات اللازمة لتحسين مختلف مؤشرات النمو بهذه البلديات.[159]

المطلب الثالث: الطاقة المتجددة كبديل للبترول.

يعاني تطوير مصادر الطاقة البديلة المتجددة صعوبات منها النفقات المالية الباهظة.

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة: الطاقات المتجددة يقصد بها تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، كما تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، تتميز الطاقات المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة،

[159]- الانترنت: الموقع الرسمي لجريدة البلاد، تاريخ الاطلاع 06/05/2016، على الساعة 14:30، التقشف يدخل مشروع التقسيم الإداري الجديد إلى الثلاجة،[على الخط]m.elbilad.net

وهي بذلك على خلاف الطاقات غير متجددة (قابلة للنضوب) الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها منه.[160]

الجدول رقم (03 – 09): الإنتاج العالمي للطاقة الأولية عام 2014

مليون طن مكافئ نفط

مصدر الطاقة	الإنتاج العالمي
بترول	2,3
فحم	0.7
غاز طبيعي	1.6
طاقة نووية	1.8
طاقة كهرومائية	2
طاقة متجددة	2.5
المجموع	10.9

المصدر: Key World EnergyStatistices. IEA_2015

الشكل رقم (03 –02): نسب الإنتاج العالمي للطاقة الأولية عام 2014

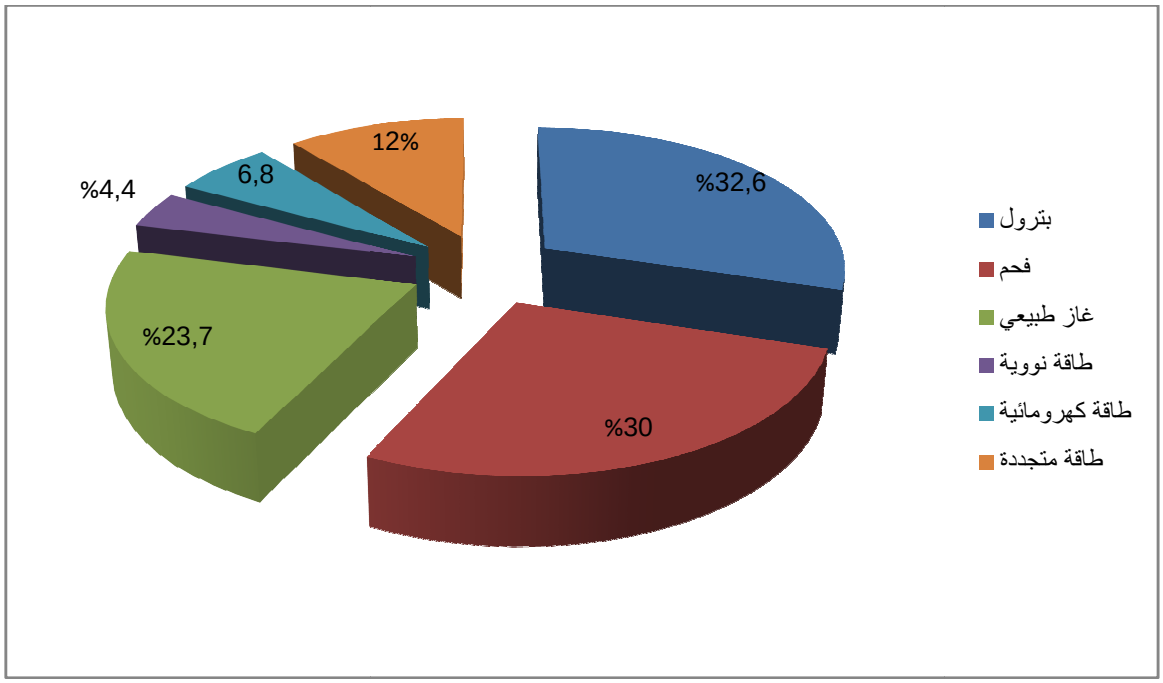

المصدر:من إعداد الطالبتين على أساس معطيات الجدول

[160] – أمينة مخلفي، "**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة** "، مجلة الباحث، العدد 06، 2011، جامعة ورقلة، الجزائر، ص – 225.

بالربط بين هذا الشكل(03-02) والجدول(03-09) يتبين لنا حصة كل مصدر من مصادر الطاقة الأولية المتوفرة حاليا في العالم حيث يبرز بشكل لافت دور الطاقة الأولية المستمدة من الوقود الأحفوري (بترول، فحم، غاز طبيعي)، حيث تطورت المصادر الطاقوية الأحفورية وطغت على استهلاكات الطاقة في الوقت الحاضر، ومما لا شك فيه أن هذا التطور للاستهلاك هو ناتج كذلك عن سهولة نقل وادخار هذه المصادر وسهولة معالجتها "لاسيما البترول والغاز" من أجل توسيع مجال استعمالاتها. غير أن الاستعمال المكثف للوقود الأحفوري له كذلك سلبيات عديدة تتسبب في تأثيرات كبيرة على خصائص المحيط الطبيعي. فتراكم غاز ثاني أكسيد الكربون بالغلاف الجوي ينتج عنه تزايد في ظاهرة الانحباس الحراري، وبالتالي ارتفاع متوسط درجة حرارة سطح الأرض أي تغير جدري لأحد أهم شروط تطور الحياة على الأرض.

ثانيا: مكانة وأهمية الطاقة المتجددة.

تشكل كل من الطاقة المتجددة والطاقة النووية المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة الأحفورية وهناك اهتمام عالمي كبير بهذين المصدرين (وخاصة الطاقة الجديدة والمتجددة) كمصادر مستقبلية للطاقة، بحيث تكون بديلا للطاقة الأحفورية والتي يسعى عديد من الدول وخاصة الدول الصناعية إلى استبدالها بهذه المصادر الجديدة، إن الدافع الرئيسي الأول للاهتمام بالطاقة المتجددة هو الدافع البيئي للحد من الغازات المنبعثة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.

ومن أجل تنمية اقتصادية مستدامة فإن الاقتصاد المبني على الوقود الأحفوري لا يقدم نموذجا قابلا للبقاء في العالم، وإنما يجب أن تعتمد على اقتصاد بيئي تحركه مصادر الطاقة المأخوذة من الشمس مثل الرياح وضوء الشمس أو بطاقة الحرارة الجوفية من باطن الأرض، الذي تعمد على الهيدروجين بدلا من الفحم، وتسيير السيارات والحافلات بمحركات خلايا الوقود التي تحركها الكهرباء المولدة عن طريق عملية كهرومائية باستخدام الهيدروجين كوقود.[161]

[161] – فروحات حدة ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص – 149

ثالثا: الطاقة المتجددة البديلة في الجزائر.

أ – الطاقة الشمسية:

تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس في الحرارة الناتجة عنها، حيث استطاع الإنسان تسخيرها منذ العصور القديمة، باستخدام مجموع من الوسائل التكنولوجية التي تتطور باستمرار، وتقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض ب 1,36 كيلواط/ للكيلومتر المربع وأن حوالي 50% منها تنعكس في الفضاء، و15% منها تنعكس على سطح الأرض و35% يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة.

وتتلخص خصائص الطاقة الشمسية في كونها مصادر الطاقة المعروفة وفرة، توفر عنصر السيلكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض، سهولة استخدام الطاقة الشمسية إلى معظم وأشكال الطاقة الأخرى مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام، فهي تعتبر الطاقة نظيفة وغير ملوثة كما لا توجد مخالفات إنتاج ضارة، اختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر ومن زمان لآخر وذلك بحسب موقع المنطقة من خط الاستواء.

ب – الطاقة الكهرومائية:

يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن 18، حيث استخدم الإنسان مياه الآبار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج والنشر الأخشاب. أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية. كما تشهد في العديد من الدول العالم مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغابة تقام محطات توليد الطاقة الكهربائية على مساقط الآبار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، وتكمن أهميتها في أنها مصدر من مصادر الطاقة المتجددة والأقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي (فحم، نفط ...) أو النووي كما تعتبر عملية توليد الطاقة الكهرومائية عالية المردود حيث لا يقل مردودها عن 90%[162].

[162]– منور أوسرير وآخرون،" **الاقتصاد البيئي**" ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2010، ص– ص ، 133 – 134 .

ج– الطاقة الهوائية:

تعد الرياح المصدر الأساسي لهذا النوع من الطاقات، وقد استخدمت في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض الزراعة والصناعة وتستخدم في توليد الكهرباء وقد أدى تزايد دور الطاقات المتجددة في التقنية والتنمية الاقتصادية وارتفاع أسعار خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة، تستخدم في ضخ المياه وطحن الحبوب وتسيير السفن.

د– طاقة الحرارة الجوفية:

يقصد بالطاقة الحرارية الأرضية الجوفية، الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض وهي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة.

ويمكن استغلالها في الطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية، ويتجسد هذا النوع من الحرارة في الماء الساخن والبخار الرطب والجاف، والصخور الساخنة، الحرارة المضغوطة في باطن الأرض وأفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات. كما نجد في مناطق عديدة من العالم نفورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن التي تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية. وقد أجريت أول تجربة لتوليد الكهرباء عن طريق بخار جوف الأرض في ايطاليا عام1904 بطاقة إنتاجية 280 ألف كيلواط.[163]

هـ – الطاقة النووية:

هي طاقة بديلة ومن أكثر مصادر تركيزا، وذلك من خلال الطاقة التي تولدها بشكل كبير ومكثف إما عن طريق عملية الانشطار النووي، أو بواسطة عملية الاندماج النووي، وهي تعتبر طاقة جديدة وليست متجددة.

[163]– أمينة مخلفي،"**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، موجع سبق ذكره، ص – 227.

و– الطاقة الحيوية:

هي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية كإحراق النباتات وعظام ومخلفات الحيوانات والنفايات والمخلفات الزراعية ة النباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الحيوية، وهناك أساليب مختلفة لمعالجة أنواع الوقود الحيوي، منها الحرق المباشر وطرق التخمير والحل الحراري.[164]

الجدول(03–10):الزيادة في مصادر الطاقة المتجددة في العالم.

مصادر الطاقة	2004	2030	الزيادة التقريبية (عدة مرات)
توليد الكهرباء	3179	7775	02<
المائية	2810	4903	02>
الكتلة البيولوجية	227	983	04<
الرياح	82	1440	18
الطاقة الشمسية	04	238	60
الحرارة الأرضية	56	185	03<
المد والجزر والأمواج	1>	25	46
الوقود البيولوجي	15	147	10
الصناعة والبناء	272	539	02
الطاقة البيولوجية التجارية	261	450	02>
الحرارة الشمسية	06.6	64	10
الحرارة الأرضية	04.4	25	06

المصدر:/OECD; IEA 2006- 2007.

يمثل الجدول (03-10)مصادر الطاقة المتعددة،ولا تنحصر على مصدر واحد فقط.فهي تندرج في مختلف المصادر الموجودة على الكرة الأرضية، وهي في تزايد مستمر فالطاقة الشمسية كانت تستغل منها 04 في 2004، وتتوقع أن تستغل ب 238 لعام 2030. فهي في ارتفاع دائم وهذا نتيجة للطلب عليها في اقتصاديات الدول.

[164] – تكواشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2012، ص – ص، 34 – 43.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن برنامج رئيس الجمهورية يأتي كمتغير جديد تتفاعل معه الساحة الاقتصادية، هذا البرنامج يتمثل في المخطط الخماسي 2015- 2019، الذي من شأنه ترشيد السياسة الانفاقية والحفاظ على استقرار قيمة الصادرات في السوق البترولية التي تشهد عدة تذبذبات، وهذا راجع إلى أهمية البترول وما ينجم عنه من فوائض مالية كبيرة.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن المالي وفق خطط وبرامج تنموية.

تعتبر تنمية المشاريع الاقتصادية من أهم القضايا التي تهتم بها الجزائر، بالنظر لأهميتها وتأثيرها المباشر على حاضر ومستقبل شعبها من خلال التطور الاجتماعي وحماية البيئة، لهذا أصبح استخدام الطاقات المتجددة، وإعادة النظر في البحث وتطوير التكنولوجيا التي تسعى إلى تقليل التكاليف.

خـــاتمة عـــامـة

لعبت أسعار البترول دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، وبعد المرور بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى تبني سياسة ترتكز على الإنفاق الحكومي التنموي لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخيله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أنه ثروة ناضبة، وعليه لا بد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نموا دائما وتمتص معدلات البطالة.

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تبعية البترول، وبالنظر إلى متطلبات التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، برز البترول بأهميته المتزايدة كمصدر للطاقة وكمورد كفيل بمجابهة التطورات، ليمتلك خصوصيات كثيرة بدءا بطبيعته مرورا بتركيبته وتواجده وانتهاء بسوق تداوله.

كما يمثل النفط العربي المحرك الأساسي لهذه السوق، بعوائده التي تمثل نبض مداخيل الكثير من الدول العربية، أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية.

وتشارك الجزائر مع تلك الاقتصاديات في هذه السمة، وأصبحت هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، حتى أصبح تحديد وضعيته استقرارا أو اختلالا يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد بعوائد هذا الموارد.

يشجع المخطط الخماسي (2015- 2019) لنمو الجزائر الاستثمار في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر المنافس للبترول، الذي يهتم بإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي وإعادة توجيه المشاريع التنموية العمومية والخصوصية نحو القطاعات الإنتاجية، المتمثلة في الصناعة والفلاحة. وقد تساهم هذه المقاربة المشجعة لتنمية فروع مجددة للاقتصاد وذات قيمة مضافة عالية في النهوض بروح المبادرة لإنشاء شركات وخلق مناصب الشغل خاصة لفائدة الشباب والنساء، وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة (7 % في أفق 2019).

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والمشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة 2012-2016. أي ما مدى تأثر هذه المشاريع وأسعار البترول والميزانية العامة المخصصة لتمويل التنمية في المخطط الخماسي (2015-2019)

وللإجابة على الإشكال المطروح ومعالجة موضوعنا المفتوح تحت عنوان " أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر"، دراسة مقارنة 2012-2016،

اعتمدنا في دراستنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول عموميات حول البترول الذي يعتبر تمهيدا للبحث أي لمحة عن أهمية بترول الجزائر والعوامل المحددة لسعره من خلال خصائصه ومكان تواجده؛
- الفصل الثاني تناول السوق البترولية من خلال أهمية العائدات في تنشيط هذه السوق وكذا المشاريع التنموية التي تعتمد في تمويلها على هذه العائدات التي تتميز بعدم الثبات واستقرار أسعارها؛
- وبالنسبة للفصل الثالث فقد تطرقنا إلى واقع المشاريع التنموية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، وكذا ميزانية قطاعات الدولة المدرجة في المخطط الخماسي (2015-2016).

اختيار الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد أكدتها الدراسة، حيث أن البترول الذي اعتمد عليه العالم كمورد أساسي للطاقة كان ولا يزال أهم مورد للطاقة حتى منتصف القرن الجديد بسبب القيود المتنوعة على إحلال بدائله التي تستغرق وقتا طويلا بالرغم من جهود الدولة المبذولة في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائله بغية تقليص الاعتماد على النفط؛
- الفرضية الثانية مرفوضة حيث أن البنوك المركزية ستبقى عاجزة عن تمويل المشاريع التنموية إذا ما بقيت أسعار البترول متذبذبة حيث لا يمكن تسجيل أي حركة للمال من البنك المركزي إذا ما لم يقبلها وجود وفرة للسيولة؛
- الفرضية الثالثة مقبولة حيث عدم الاستقرار في الأسعار الناتجة عن اختلال العرض والطلب العالمي على البترول، إلى جانب تقلبات أسعار الصرف للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي باعتبار صادرات البترول مقومة بالدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع أو انخفاض إيرادات الجزائر، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري يبقى في حالة اختلال؛
- أما فيما يخص الفرضية الرابعة فقد أكدتها الدراسة والتي مفادها أن العوائد البترولية تحقق تنمية مستدامة واستقرارا ماليا لاقتصاد الجزائر، إذا ما استغلت أحسن استغلال. إذا أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على صادراتها البترولية، تمويل برامج المخططات التنموية المطبقة ضمن الخيار الاشتراكي، لتعود وتتراجع عن هذا الخيار بمجرد انهيار قيمة وكمية هذه العوائد، وتتبنى برامج إصلاحية.

النتائج:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي سنذكرها ملخصة فيما يلي:

- تعتبر الجزائر أول منتج ومصدر للبترول في منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تعتبر دولة فاعلة في السوق البترولية، بسبب قربها من موقع الأسواق، وكذا نوعية وخصائص البترول الذي تستخرجه من صحرائها الشاسعة؛
- الجزائر مدعوة إلى الإسراع في تطوير وتنويع مصادر الطاقة البديلة وحل مشاكلها قبل أن تواجه أزمة طاقة مقبلة، قد تؤدي بها إلى فقدان السيطرة والرقابة على جزء هام من نشاط المحروقات وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام وطرق تصديره؛
- شركة سوناطراك هي الشركة الوحيدة الناشطة في قطاع المحرقات، فهي تعمل على صناعة البترول، وتفعيل وتثمين العمليات التي تخص استخراج، نقل، تكرير، وتصدير البترول؛
- اعتماد الجزائر على عوائد البترول في تمويل برامجها التنموية بنسبة كبيرة جدا، حيث يتوقع فشل أو نجاح أي مشروع على قيمة هذه الصادرات في السوق البترولية؛
- يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتغطية النفقات العمومية، وتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة التي تنمي الاقتصاد وتدفع عجلة التنمية؛
- يجب على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول، وتأمين موارد مالية في حالة نضوب البترول فهي ضرورة حتمية لا مفر منها، ولا يتم ذلك إلا من خلال توجيه الجهود نحو تطوير المصادر المتجددة خاصة وأنها تتوفر على إمكانيات هائلة من بدائل البترول.

التوصيات:

بناء على ما سبق ومن أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط نقترح في هذا الصدد:

- الاستثمار في مشاريع البنى التحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية، كما أنها قد تساهم في تنمية القطاع السياحي خاصة وأن الجزائر لديها مستقبلا بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال؛

- زيادة المخصصات المالية الموجهة إلى تطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية؛
- التوسيع في الإنفاق الحكومي على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج التصحيح مع العلم أن الجزائر مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال التفاوض مع أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر؛
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي الذي يكون حلا مناسبا وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولي في هذا المجال؛
- إعطاء الجباية العادية دورا أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من أجل عدم الوقوع في عجز الميزانية؛
- تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية مع ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويل الإسلامي.

آفاق الدراسة:

سنورد بعض التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

- العوائد البترولية وأثرها على ميزان المدفوعات؛
- الطاقة المتجددة كبديل منافس للبترول في تنمية الاقتصاد الجزائري؛
- قطاع الفلاحة في ترقية الاستثمار في الجزائر؛
- السوق البترولية وتأثيرها على التنمية.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وقفنا في معالجة هذا الموضوع والإلمام بكامل جوانبه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

1. أحمد مندور وآخرون، "**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990.

2. أحمد يوسف دودين، "**إدارة المشاريع المعاصرة، نظري، كمي**"، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

3. أنور العقاد، "**أسس الجغرافيا الاقتصادية**"، بدون طبعة، مديرية الكتب ولمطبوعات الجامعية، حلب، لبنان، 1997.

4. جمال الدين برقوق وآخرون، "**إدارة الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

5. حسين اليحي، حسني خريوش، "**تحليل وتقييم المشاريع**"، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010.

6. حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، "**تقييم المشاريع الاستثمارية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7. حسين سيد احمد أبو العينين، "**الموارد الاقتصادية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

8. حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الأولى، مركز الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

9. حسين عبد الله، "**النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات، 1998.

10. خالد شحاتة وآخرون، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

11.رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، " **التمويل المصرفي لمشروعات البنى التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT** "، بدون طبعة، إتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.

12. زينب حسين عوض الله، "م**بادئ المالية**"، الطبعة...، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998.

13. سمير الشاعر، "**المالية العامة والنظام المالي**"، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.

14. سعد الله داود، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**"، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

15. غازي محمود ذيب الزعبي، " **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

16. قاسم نايف علوان، " **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

17. محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

18. محمد دياب، " **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

19. محمد صالح الحناوي، " **الإدارة المالية والتمويل**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

20. محمد طاقة وآخرون، " **اقتصاديات المالية العامة** "، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

21. محمود عبد الفضيل، " **النفط والوحدة العربية** "، الطبعة السادسة، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

22. محمود حسين الوادي، " **مبادئ المالية** "، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

23. مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين "، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للبترول**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

24. مهدي أحمد رشيد، " **الجغرافيا الاقتصادية** "، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

25. مؤيد الفضل، محمود العبيدي، " **إدارة المشاريع منهج كمي** "، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

26. عبد الله مومنه، " **البترول والمستقبل العربي** "، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1976.

28. عبد الله حسين جوهر، "**إدارة المشروعات الاستثمارية، اقتصاديا، تمويليا، محاسبيا** "، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2011.

29. عبد الرزاق بني هاني، "**اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

30. عبد الغفور إبراهيم احمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** "، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

31. عبد المجيد قدي وآخرون، " **الاقتصاد البيئي** "، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2010.

31. عبد الخالق مطلك الراوي، " **محاسبة النفط والغاز** "، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

32. عاطف سليمان، " **الثروة النفطية ودورها العربي** "، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009.

33. عادل فليح العلي، " **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** "، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

34. علي هارون، **أسس الجغرافيا الاقتصادية** "، طبعة جديدة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

35. هو شانج أمير أحمد، "**النفط في مطلع القرن الحادي و العشرون** "، الطبعة الأولى، 1996، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 04.

36. كامل بكري و آخرون،" **الموارد و اقتصادياتها**"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986.

37. بيبر جورج، " **الوجيز في الجغرافيا** "، بدون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

38. محمود حسين الوادي،" **مبادئ المالية**"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة لنشر و التوزيع، عمان، 2015.

39. عبد الغفور ابراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زاهران لنشر و التوزيع، عمان، 2009.

40.سمير الشاعر،**"المالية العامة و النظام المالي"**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.

41. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، دار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1998.

42.خالد شحادة الخطيب وآخرون، **"أسس المالية العامة**، الطبعة الأولى"، دار وائل للنشر، أردن ، سنة 2005

43.عادل فليح العالي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

44.منور أوسرير وآخرون،" **الاقتصاد البيئي**" ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة، الجزائر، 2010.

45.هشام حريز،" **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** "، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر،2011 .

46. طارق الحاج، " **مبادئ التمويل**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

المذكرات والرسائل الجامعية:

– أطروحات الدكتوراه:

1. أمينة مخلوفي، " **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2013.

2.خليل دعاس، **"مستقبل السوق البترولية و آفاق الطاقات المتجددة دراسة حالة الجزائر "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2012.

–رسائل الماجستير:

1.أمحمد نجاة، " **الجباية البترولية و دورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات في الجزائر** "، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، غير منشورة، تيارت، 2011 – 2012.

2. تكواشت عماد، "واقع وآفاق الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2012

3.حمادي نعيمة، "**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 –2008**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، غير منشورة، 2008-2009.

4. زيتوني هوارية، "**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات "الاقتصاد الجزائري نموذج"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.

5.عبد المجيد عثماني، "**أثر العولمة على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2011** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2013.

6.قويدر قوشيح بوجمعة، " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير،تخصص نقود و مالية، جامعة شلف، الجزائر، غير منشورة، 2009.

7.لباني ياسمينة، " **انعكاسات تغيير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2009.

8.لعمري علي، " **دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008 .

9مشدن وهيبة، "**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال 1973– 2003**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص النقود و المالية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005.

10.مقليد عيسى، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2008.

11.مليكة محمدي، "**دور البترول في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية في فترة 1962–1973** "، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تخصص تاريخ ،جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011 .

12.ميهوب مسعود، " **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري الفترة 1986 –2010**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير 2012 .

13.نبيل بو فليح، " **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، الجزائر، غير منشورة، 2005 .

14.وحيد خير الدين، "**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** "، مذكرة ماجستير اقتصاد بترولي، جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2013 .

– مذكرات الماستر:

1.رقيق فاطمة الزهرة بن عودة حورية "**أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي** "، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ة الاقتصادية قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، 2015 .

2.رويجح سعيد، "**التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري، (1997 – 2009)**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير و اقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، غير منشورة، 2013.

3.زروقي أحلام، بوغلام زهرة، " **الجباية البترولية ودورها في تحقيق توازن الميزانية العامة**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، 2015.

– مذكرات ليسانس:

1. تقي زكرياء و آخرون، " **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، مذكرة ليسانس، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2013.

2. مدني مختار، عبد الرحمان مختار، " **أثر أسعار البترول على التنمية الاقتصادية– حالة الجزائر–"**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة، 2014.

المجلات:

1. أمينة مخلوفي، "**النفط والطاقات البديلة والمتجددة وغير المتجددة"**، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

2. أمينة مخلوفي،" **أسس اقتصاد النفط** "، الجزء الأول، 2014

3. حسين عبد الله، " **المخاطر المحيطة بنفط الخليج"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008.

4. محمد حابلي، " **الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات** "، مجلة الإصلاح الاقتصادي، الجزائر العدد 20.

5. مدحت العراقي، " **ارتفاع أسعار البترول، الأسباب، التداعيات والتوقعات"**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الثامن، جويلية 2006، الجزائر.

6. فروحات حدة ،" **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

7. بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، "**الموارد النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي"**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دراسة حالة البترول في الجزائر، العدد 15، جوان 2014.

المؤتمرات:

1. مصطفى بودرامة، " **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، المؤتمر العلمي، جامعة فرحات عباس، 08-08 أفريل 2008، الجزائر.

2. نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، " **ترقية القطاع السياسي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**"، المؤتمر العالمي، الجزائر، 07-08 افريل، 2008.

3. وزارة الطاقة والمناجم، " **الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر**"، مؤتمر الطاقة، أبو ظبي، ديسمبر 2014.

-مشروع قانون المالية 2016.التقرير التمهيدي(المجلس الشعبي الوطني)

الجرائد الرسمية:

الجريدة الرسمية : العدد 72، 19 ربيع الأول 1437 هجري الموافق 31 ديسمبر 2015.

– مواقع الانترنت:

- www.djazairess.com.
- www.aps.dz/ar/economie/39
- www.radoialgerie.dz/news/ar/article
- www.alhayat.com
- www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas
- Marketsvoice.com/reports/28937
  www.alarabiya.net/ar/aswaq
- http://portail.cder.dz/ar/spip
- www.alriyadh.com/1118798
- www.aljazeera.net
- www.maspolitiques.com/Index/php
- www.aljazeera.net/news
- www.hizb-ut-tqhrir.org
- www.vox.com
- www.bbc.com/arabic/busnees
- www.elkhabar.com/press/art
- blogs.worldbank.org
- www.elkhabar.com
- www.aps.dz/ar/economie/127

- www.elwatanmedai.com
- www.essalamonline.omc
- www.alseyassi.dz.com
- http://www.djazaiross.com/alseyassi/14428
- www.alseyassi-dz.com.
- http://portail.cder.dz/ar/spip.php/article
- www.djazairess.com/aps/412082
- fibladi.dz
- m.elbilad.net

قائمة الجداول
والأشكال

قائمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01 – 01	نمو القدرة الإنتاجية للنفط (الوحدة مليون برميل / يوميا).	20
02 – 01	توقعات الطلب العالمي من النفط (مليون برميل / يوميا).	30
01 - 03	موازنة الطلب والعرض على النفط (مليون برميل / يوميا).	34
01 – 04	التغير في أسعار سلة الأوبك 2014 - 2015	38
01 – 02	الاستهلاك العالمي للنفط.	53
02 – 02	احتياطي العالم من النفط (الوحدة مليار برميل).	54
02 – 03	الناتج المحلي الإجمالي ب% .	59
02 – 04	تطور الجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري	61
02 – 05	الصادرات النفطية في الجزائر خلال 2011 – 2015.	69
01 – 03	الإيرادات المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	89
02 – 03	الفرق بين ميزانية الدولة وميزانية المشروع.	93
03 – 03	توزيع النفقات لسنة 2016 حسب القطاعات.	97
04 – 03	تداولات النفط والغاز.	102
05 – 03	تغيرات الطلب والعرض العالمي على النفط.	104
06 - 03	الإنتاج اليومي للدول التي تحضر الاجتماع، بالإضافة إلى رأيهم حول تجميد الإنتاج.	105
07-03	الإنتاج / الطلب العالمي على النفط (مليون برميل)	106
08 -03	هبوط أسعار النفط في عام 2014 (خام البرنت القياسي).	107
09-03	الإنتاج العالمي من الطاقة.	123
10 -03	الزيادة في مصادر الطاقة المتجددة في العالم.	127

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 – 01	موازنة الطلب و العرض على النفط.	35
02 – 01	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات الأوبك2014 2015	39
01 – 02	أهم الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.	49
02 – 02	أنواع المشاريع التنموية.	79
03 – 02	استهلاك الطاقة في العالم حسب مصادرها لعام 2004 واسقاطها على عام 2030.	54
01 – 03	تغيرات الطلب والعرض العالمي على النفط لعام 2014.	103
02 – 03	نسب الانتاج العالمي للطاقة 2014.	123

الملخص:

إن حاجة الانسان إلى مصادر الطاقة وتنوع استعمالاتها، قد أدت إلى الاهتمام بالمناطق التي تتواجد فيها هذه المصادر. وذلك من خلال تاريخ نشوء الاماراتوالإمبراطوريات التي وجدت الكثير من المصادر الطبيعية وأهمها – البترول – فهو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا و اقتصاديا، وسيظل الكلمة العليا في صراعات العالم، ويعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة وأهم ثروة طبيعية. وتتعدى أهميته بالنسبة للدول حكما للعوامل الاقتصادية، لتصل إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية و الدولية، فالبترول مصدر مالي اقتصادي مهم للنمو، ليس فقط في الدول النفطية وإنما في كل أنحاء العالم العربي.

فالبترول مادة أولية يتم تداوله في السوق البترولية العالمية، بسعر يتم تحديده وفقا لمعايير معينة، فالجزائر هي دولة يقوم اقتصادها على البترول، فهو اقتصاد ريعي يقوم بدوره على الصادرات البترولية والغاز، من أجل تمويل المشاريع التنموية ورفع معدل النمو الاقتصادي، لدفع عجلة التنمية و مواكبة التطور.

الكلمات المفتاحية:

البترول – الريع البترولي – سعر البترول – السوق البترولية – سوناطراك – الأوبك – المشاريع التنموية – ميزانية الدولة – المخطط الخماسي.

Résaumé :

Le besoin grandissant de l'homme aux différentes sources d'énergie pour ses différents usages, et la perpetuellecomquêtte des sites de localisation de ces ressources, ont favorisés, à traveresles temps, l'edification des villes et l'émèrgencedes civilisations. Ainci, les resourcesénèrgetique tels que le petrôle et le gaz sont concidérés comme la sourceprincpale des ressourcesfinanciéresd'un nombreconciderable de pays tel que l'Algerié qui demeure un payes producteur et exportateur par referanceset dont l'économie réstefortomenttributaire des recètts de cette source d'énèrgie. Cela dit, et compte tenu des perturbations que connait le marchéénèrgetiques et ses fluctuationsnefastes sur le niveau des recèttes en monnaie noble, les perspectives de developpement du paysrèstentincertainestant que les pouvoirs publicsn'ont pas envisagé d'autre alternatives stratégique en matières de developpement qui peuvent remplacer, à moyen et long terme, l'exploitation du petrôle qui comme nous le savonsconstitué plus de 95% du PIB national.

Mots Clès :

Petrôle – Rente pétrôlière – Prix du petrôle – Marché du pétrôle – Sonatrach– OPEP – Plans de developpement – Budget – Plans quinquinaux.